

در دست با اختیار است ز کتی ولی چه سود
باید بی نام و تکلف مان باید کونکلی هم نزن عرفان باید

۱-۶-۱

ط

۷۹

الباب الثاني في القياس

۷۹

نور

در بیان خطبہ امام محمد باقر

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في كتابه
الهدى والبرهان

کتاب شرح الاشارات

صاحب من مملکت اصفهان
واخلص القواد لصنف الكتاب
رحمه الله يوم النور

٢١٤

ع
اولاد
٢١٤
ص



T. C.
İSTANBUL
Fatih Kütüphanesi
SAYI

٤١٩٤

عدد اوراق الی نورس
حرر القدر محمد بن علی العطار

ص

در و س ١٣١٣

K. 3293

Süleymaniye U Kütüphanesi	Fatih	3194
1	1	1

بسم الله الرحمن الرحيم

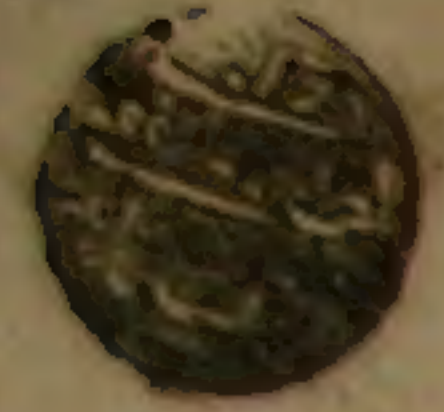
قال العبد الثاني في كتاب العبد عا **اقول** اي المحمولات السبعة ووه الوباء والحق
 في العبادات والنجاة في العبادات والحق في الاصل الشرطية الاخرى ووه الوباء والحق
 لان العباد الشرطية من مطلق العبادات فذكر في باب اولي من افراد باب له ووه الوباء
 انك بالبعد عن المحل ووه موقوف من العبادات فذكر في باب اولي من افراد باب له ووه الوباء
 ذكر في باب اولي من افراد باب له ووه الوباء
اقول يدس ما سلك من معنى العبد لا يتحقق دون الحكم فلا بد من

هذا هو المقصود من العبادات والحق في الاصل الشرطية الاخرى ووه الوباء والحق

هذا هو المقصود من العبادات والحق في الاصل الشرطية الاخرى ووه الوباء والحق

من محكوم عليه ومحكوم به فان كانا فصلا في عند التحليل اي عند حذف الادوار الدالة على الارتباط الحكمي سميت العبد
 شرطية والمحكوم عليه موقفا والمحكوم به مائنا وان لم يكونا فصلا سميت محلبة والمحكوم عليه موضوعا والمحكوم به محمولا
 واما عند التحليل لان طرفي الشرطية ليسا فصلا عند التركيب بل عند التحليل اما انهما فصلا عند التحليل فطلاا
 اذا قلنا ان كاس السم طالعها موقوفة وحرفان والفاء الموحدة للربط بين السمت طالع ومن قصد
 والها موقوفة ومن انصافه وذلك اذا قلنا اما ان يكون العدد ووصا او موقوفة وحرفا كليتا اما موقوفة وحرفا زوج
 العدد فردا ومما فصلا واما انهما ليسا فصلا عند التركيب اما اولاهما ان لا يرمي كونهما فصلا مسبقا
 كونهما فصلا فان الاول ان من لوازم كونهما فصلا اجمال الصدق والكذب ويومئذ واما ثانيا فلان
 الحكم جزء العبد ويومئذ طرفي الشرطية ووه الادوار الدالة على اطلاق الحكم لئلا يترتب العبد ان ردا عالم
 هو لوجب ان يردا مكرما فاد اصد ما ادا الربط لم يفسد فصلا كذا الادوار كلها والعبدان ذكرهما صاحب
 الكسوف ووه نظر لانه ان اردنا بالعبدتين فصلا النوع فلا سئل ان طرفي الشرطية فصلا النوع حاله التركيب فلا حاجة
 الى ذكر التحليل وان اردنا فصلا بالفعل فكما ان طرفي الساتر فصلا بالفعل عند التركيب كذلك ليسا فصلا بالفعل
 عند التحليل او عند حذف الادوار الموجبة للربط عالم يحكم بطل طرفي الشرطية لم يفسد ووه التحليل الى ما منه
 التركيب فلا يكون الى فصلا والعبد غير واره ادولنا ردا عالم ويردكم ليسا محكوم عليه ومحكوم به في العبد و
 الكلام فيها بين ههنا السكالات ان قولنا ردا عالم يفسد ردا ليس عالم محلبة مع ان طرفية فصلا وانما ان
 الحكمي فصلا اما ان يصدق بالاجاب او السلب واما اما ان يحل الهما وليس شرطيا واكواب ان المراد بالعبد
 ههنا ما ليس بمعر ولا في نوع المعر وهو ملكي ان يفسد المعر والطرفان في صورتي العبد في نوع المعر وان هذا
 اسرار الشرح في السعاه حيث قال القول الحارم حكمه يفسد معنى الى معنى اما اجاب او سلب وذلك المعنى ان يكون فيه
 النسبة او لا يكون فان كان النظمية الامر حيث انه واحد وحله بل من حيث يفسد هو شرطية وان لم يكن كذلك
 في حلي سواء كان التركيب من معنى لتركيب ههنا اصلا كقولنا ردا حولا او كان ههنا تركيبا لصدق فيه ولا كذب و
 يمكن ان يعمم بدله من كقولنا ردا حولا ما لم يأت او كان ههنا تركيب فيه صدق وكذب كلمة احد من حيث هو حله
 يمكن ان يردا عليها بلفظ موقر واعتبرت وحدته لا يفسد كقولنا الا ان ما شق قصه **قال** والشرطية **اقول**

الشرطية اما مصلية او مصلية لان الحكم في العبدان لا يكون بالمره بينهما على ان احدهما الاخرى بل بالتوافق بينهما في الصدق
 او النسيان او سلبها فالتصديق ما حكم بها ما سمي اجاب احد ما للاخرى في الصدق سواء كان الاستصحاب لزوما او اتفاقا
 اما مصلية او مصلية لان الحكم في العبدان لا يكون بالمره بينهما على ان احدهما الاخرى بل بالتوافق بينهما في الصدق
 او النسيان او سلبها فالتصديق ما حكم بها ما سمي اجاب احد ما للاخرى في الصدق سواء كان الاستصحاب لزوما او اتفاقا



اي والتحليل ووه الادوار
 بالمره على اطلاق الحكم
 خاص

اما مصلية او مصلية لان الحكم في العبدان لا يكون بالمره بينهما على ان احدهما الاخرى بل بالتوافق بينهما في الصدق
 او النسيان او سلبها فالتصديق ما حكم بها ما سمي اجاب احد ما للاخرى في الصدق سواء كان الاستصحاب لزوما او اتفاقا

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning "الحمد لله" (Praise be to God) and "والصلاة والسلام على من لا نبي بعده" (And the prayer and peace be upon the one after whom there is no prophet).

من التحليل الى علمان اما ابتداء او بواسطة فذلك سميت المحللة بسطة واسمها الوجهة لان
 بسطة او السلب لا يعمل الا للذكر المصفا الى الجاه فهو سوي لا لاجاب العمل والذكر اما انه
 فلكل السلب رفع اللعاب فمعلم موقوف على عمل الاجاب لا لعل لو كان السلب رفع
 بالاجاب والسطر
 مضافا الى الجاه هو سوي
 وتسمى الوجهة بالاجاب
 بغير العمل والذكر اما انه
 جاردين اذ هو سوي
 بالسطر والوجهة بالاجاب
 الزوايا واداة السلب
 بالجاردين اذ هو سوي
 طبعاً ووجهها مضافاً
 فمعلم بها واللام

فلذا وقع السروع في البحث عنها **اولا قال** الفصل الثاني في اجراء العضد **اقول** اعني العضد المحلة او الكلام موقوف
لاجلها في انما تم حكمه على وهو الموضوع وحكمه به وهو المحرك وسببه ترتيب المحرك للموضوع ورتبا اجاب ان سلب ومن النسبة
الحكمة وليس العضد مجرد عن الموضوع والمحرك فانها لو اجتمعا في الذم بدون الحكم لم يكن الحاصل فضده وقد شئت بالمر كذا
الخارجة واجزا او باجوابها لان طرفيها شبهان للمادة من حيث ان العضد معهما بالذم كما ان مادة السرير كذلك الحكم عنها
نسبة الصوت لانها تنحصر في الفعل مع كصوت السرير والطرفين الحكم شبهان للمادة والصوت لانها سوادانية كهي عليها

هذا هو اسم من أسماء الله تعالى

فإن جاز ما ديان والحكم جوهري ومعلوم أنه أقوى الأجزاء وأدنى الأقسام فإنه للوجوب السالبة والصادق و
الكادب وبه مناطا حكمهما ولو ارمها فاد اريدان كادى باللفظ ما في العلم فالاول ليدل على لفظ وتسمى ذلك اللفظ
رابطه فلان لفظ اجزاء العصب عند الفصل اربعة الموضوع والمحول والسبب بينهما والحكم اي وقوعها او لا وقوعها فلول
الرابطه ان كان ما والسبب فلا بد من لفظ او عبره عن الحكم لفظا او باللفظ والمعاني وان كان ما الحكم لم يستعمل في الحكم
الرابطه بل على السبب ولم يكن لفظا بل هو كلفه رابطه اذ الحكم في السلب ومن لا يدل عليه مع نص فيهم
في اللفظ من الايجاب المعدول والسلب السبط بالبارابطه فتعول مدلول الرابطه هو الحكم وقد صرح به الشيخ في السقاء
حيث قال ليس مجموع معاني العصبه مع الموضوع والمحول بل يحتاج الى ان ينعقد الذي مع ذلك السبب من المعنى ما كان او
سلب فبعد مجازاه المعاني باللفظ لا بد ان يصح سلب دلالات والمهم ايضا ساعد على كل لانه لم يسم اللفظ الدال على
مطلق السبب رابطه بل الدال على سبب المحول الموضوع والسبب ما لم ينعقد بها الوقوع او اللادوق لم يكن رابطه فان قيل
لما كان معاني العصبه اربعة لم يحصل مجازاها الا باربعة العاط فتعول الدال على الحكم دال على السبب فلا احتياج الى الدلالة عليها
لفظ او ما لفظه هو رابطه الايجاب وكانهم انما لم يعبروا رابطه السلب معناه بها مع حرف السلب ثم ان الرابطه رعا
مركبا عما دال على شعور الدين معناه ما تنسب العصبه باعتبارها الى معاني لاها ان ذكرت فيها من بلانته وان لم يذكر فيها بل
اضرب في النفس في سببها والرابطه اداه للدلالة على السبب الحكمية ومن غير معاني كلفها فتكون في صوت الكلمة وقد يكون في
صوت الاسم والاول يسمى رابطته الزمان واللفظ غير زمانه والاسماء عند الفصل سبعة لان استعمال
الرابطتين مع الازمانه بدون غيرها او غير الزمانه بل هي من المولود اليه وعدم العتور على نفس الاسم باللفظ بالوض
قال الشيخ لغة اليونان توجب ذكر الرابطه الزمانه دون غيرها واما لغة العرب فيما يذكروا رابطته في المذكر والمؤنر
في غالب الاسم كقولهم زيد موصوف ورايكون في فالتكلم وفي الكلام الوجوه كقولنا زيد كان لدا او يكون كذا وقد علبت
لغة العرب حتى انهم يستعملونها فيما ليس بزمان كقولهم وكان الذي شعور راجعا ومما لا يخص بزمان كقولهم كايتم يكون
وردا واما لغة العرب فلا تستعمل العصبه حاله بها اما لفظ كقولهم هست ووجد واما كركم كقولهم جنين بالكر والعج ومما انفعل عن
العرب نظر لان لفظه موصوف ومما و منهم ومن انما هي عندهم ضار وصف لما تقدم ذكره عليها ولا دلالة لها على انه
اصلا فضلا على السبب الحكمية وانما تدل على مرجع الوجود فليس مدلول موصوف موله ويدل على الازيد لفظ يكون رابطته
فان سلب المراد به الفصل والاعاد فتعول الاسم الى اوردته بها لسبب من مواضع الفصل يتبع عن ذلك تعينه كانه على ان
الفصل ايضا لا يدل على عدمه بل على العرف في اللفظ والجواب اما الكلمة لوجوده هي وان دل على السبب كلفها

لا يدل على الحكم كما تبين في المصارع العائنه لاها لو كان لها دلالة على الحكم لاحتل الصدق والكذب وليس كذلك وانما
جعلها رابطته مناسبا ما سبق منه في اللفظ داخل ما زاد الاداة فظهر ان ما اخذ رابطته من لغة العرب ليس رابطه
بل الرابطه عدمه حركة الرفع والحركات الاعوانه وما جرى مجراه لاها والى على مع الفاعله وهو الاسماء ثم ان كان الحكم
والمعريفات العصبه بلانته كقولنا زيد قائم وان كان المشتبه في ثباته كقولنا زيد سقيم ولذلك قالوا ان كلا منهما في محل
الاسم موقوف بينهما على افعال الرابطه في المعنى وقال ايضا العصبه الثمانية فلا حصر عن الواجب منها الا ان يكون محولا
كلمة واسما متصفا كقولنا زيد بكركت وكما ثبت فلا سواد ان يربط نفسه للدلالة على السبب الموضوع ما محلا والاسم الجامد
كقولنا زيد جهم فليس خاصه الكلمة او الاسم المسق الى الرابطه حاجته لكن ذلك لوجوب استعنا بمعاين الرابطه لاها لا
بل لان علم موضوع معاني بل على موضوع ما والحاجة الى الرابطه للدلالة على السبب الموضوع معاني والرابطه المستعملة فيهم
العرب لا ينفذ على الدلالة اذ الكاسه غير زمانه فكل اذ اظلم زيد ووجد قائم يرجع محول زيد ومما و له مشارا له واما اذ اظلم
زيد كان قائما لم يزل كان على تعين زيد ولذلك شفع من علماء الفقه يقولون ان معاني اسماء اعداده زيد كان هو فاد من امر
العصا بالله سانه لم يزل فيها على سبب اصلا وبلانته بانه ذكرها على نفس السبب وبلانته بافصه دلها على السبب لكن لا
بالمعنى هذا يحصل كلامه وقد حمل صاحب الكسوف والمصنف الثلاثة السبب ما ذكر فيها رابطه غير زمانه والدلالة العاصمه
ما ذكر فيها رابطته زمانه او الى محولها كلمة واسم مسق نقلا منه وهو غير مطابق ما اولاه فلا يستند الى محولها كلمة واسم
مشق من الثلاثة واما ما دلالة فال بعد هذا الكلام فلا فصل وبالجمله فان السبب من المعاني يصرح فيها بالرابطه كقولنا الاسان
يوجد عدلا ومولانا الاسان هو عدل ومن البين انه لا رابطه في تلك العصبه لانها اداه ولا اداه فيها ولا اختصار في الزمانه
وغرها ومما سمعنا ان نعم بجه بعد ما رجح والافراد الاول ان المحول اذ كان كلمة واسما متصفا منع الارتباط بنفسه
لان النسبه الرابطه من الحكمية ومنع دلالتها عليها وقد سبق ما به انما ان الرابطه اما لفظه بل على السبب الموضوع معاني
او ال موضوع ما فان كان الاول لم يكن الرابطه الزمانه رابطه وان كان الك لم يحج الكلمة والاسم المسق الى الرابطه اصلا
البال المعينه الرابطه ان كان الدلالة بالوضع على موضوع معاني لم يكن الرابطه غير الزمانه رابطه لانها لم توضع لزيد
مثلا في قولنا زيد بكركت والاسم يصح ابداله بعرو وان كان مطلق الدلالة سوا كانت اللفظ او بالعرفه فالرابطه الزمانه
ايضا بل على موضوع معاني لغيره تقدم الموضوع الرابع اعشار على الموضوع كالحركه الرابطه كذلك يجب تعين المحول لاها
الدلالة على السبب من موضوع معاني لغيره تقدم الموضوع الرابع اعشار على الموضوع كالحركه الرابطه كذلك يجب تعين المحول لاها
الشيخ فتنه حيث قال لفظه موصوف موله ويدل على الازيد لفظ يكون رابطته

۱
 ۲
 ۳
 ۴
 ۵
 ۶
 ۷
 ۸
 ۹
 ۱۰
 ۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

اولی:

Handwritten text in Arabic script, likely a fragment of a manuscript, showing several lines of text.

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript. The text is written in a cursive style and is partially obscured by the binding of the book.

البرهان

Handwritten text in Arabic script, likely a list or index, with some numbers (1, 2, 3, 4, 5, 6, 7, 8, 9, 10, 11, 12, 13, 14, 15, 16, 17, 18, 19, 20, 21, 22, 23, 24, 25, 26, 27, 28, 29, 30, 31, 32, 33, 34, 35, 36, 37, 38, 39, 40, 41, 42, 43, 44, 45, 46, 47, 48, 49, 50, 51, 52, 53, 54, 55, 56, 57, 58, 59, 60, 61, 62, 63, 64, 65, 66, 67, 68, 69, 70, 71, 72, 73, 74, 75, 76, 77, 78, 79, 80, 81, 82, 83, 84, 85, 86, 87, 88, 89, 90, 91, 92, 93, 94, 95, 96, 97, 98, 99, 100) and some words (e.g., "الكتاب", "المجلد", "الجزء", "العدد", "الصفحة", "الكتاب", "المجلد", "الجزء", "العدد", "الصفحة").

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or date, located at the bottom right of the page.

وإنه
مباحث الألفاظ
موضوع الحفظ
الموضوع
وإن ذكر

48

المحضر

من حيث هي واما تعلقها بالانسان فمقتضى الطبيعة

وزيد الانسان ويستثنى من هذا الانسان فلو انزجرت في المحصورة بطلت هذه القاعدة لصديق قولنا الانسان والانسان
نوع من كلاب قولنا زيد نوع كالعالم اما لا يجر منها لعدم اتحاد الوسيط فان محمول الصنوع هو الانسان من حيث هو و
موضوع الكبرى الانسان المقيد بقيد العموم لا يتصور موضوع الكبرى في الطبيعة من حيث هي وهذا العموم اما جازم
المحمول اما قبل الحكم على الانسان بالسوء فليس بالضرورة انه لا يقيد بعدا وليس بينهم الانسان الانسان من حيث انه عام غاية ما
في الباب انه لصديق الانسان من حيث انه عام نوع لكن لا يلزم منه كذب قولنا الانسان من حيث هو نوع فليس
الكلمة والنوع والجنس لا يلحق طباع الاشياء من حيث هي والاكاف الاشخاص كطبا بل من حيث لها فيه واحدة
الى امور متكررة ومنه العموم متفوك موق في ثوب امر للطبيعة الانسان فربما نضعها ونضعها من حيث هي الى مع
قطع النظر عن عوارضها ولو احتجنا بحكم عارها بان لها فيه واحدة الى الكثرة مع ان هذا المحمول ليس ثابتا لها من حيث
من بل من حيث انها موجودة في العمل فليس يجب ان كلالة دخل في ثوب المحمول نفس الامر ملاحظا للعملية الحكم
وقد لا الموضوع والامم كل الانسان ان قولنا الانسان ضاحك موضوعا بل الانسان من حيث انه سيجب ان غير ذلك لانها
له في النظر وهو انما هو بالخصوص على صاد الوجه التام انما لو فرضنا ان الموضوع في قولنا الانسان نوع انسان مقيد
بالعموم لم يكتف ذلك لانه ليس بجوهر من يكون العنصر محصورا فان قلت الطبيعة المعد بالعموم لا يكون مركبة
من كثرين والا لصديق اسم الطبيعة العامة وحدها على الجواب فتكون الجواب التي هي امور خاصة طباع عامة هدف
فلما انما يكون خلقا لو كانت جوارها حصة وهو ممنوع فان قلت لو كان لها جوارها فلاح اما ان يسمي جوارها الى
الجواب الحصة فليزم ان يكون حصة عامة وهو جوارها او لا يسمي فليزم ان يكون جوارها الى غير انها جوارها غير متناهية وهو ايضا
مح وسياكل جوابه عن قريب ثم لو كانت الطبيعة المعد بالعموم حصة حصة لم يصدق عليها النوع والجنس والاكاف
كله حصة وانما العموم من نوع كل واحد حصة غير الفاعل ان تعيد الكلي لا يقيد الحصة على ان منها فصلا لا يمكن ان
توجد موضوعا بها باعتبار العموم مثل القول عموم الانسان والانسان محمول على زيد والانسان للعام ولا خاص الى
غير ذلك والاحكام الجارية على الماهية لا بشرط شي واما الوجه الثالث فمقتضى ان يكون المحكوم عليه هو الصورة الزمنية
وليس كذلك بل هو الصورة وهو ليس بجوهر التام منها من المهمم لعدم ذكر السور فيها وهذا بطل فاعده لم ايضا
وهي ان المهمم في حصة الحصة لا يصدق الانسان نوع ولا يصدق بعض الانسان نوع لان الحكم في الحصة على بعض ما حكم عليها
في الكلمة والحكم في الكل على جوار الموضوع فتكون الحكم في الحصة على بعض الجواب فتكون مع قولنا بعض الانسان نوع
بعض جوار الانسان نوع وهو ليس بصادق لانما لا يصدق قولنا بعض جوار الانسان نوع وسند المنع من

وهي

وحيث الاول ان الانسان اعم والانسان الكل والشخص فالانسان الكل بعض ما صدق عليه الانسان وهو المحكوم عليه
بكونه نوعا مصدق بعض الانسان نوع وكذلك الحيوان الكل بعض ما صدق عليه الحيوان فان قلت اننا نسل الكلام الى الانسان
الذي هو اعم والنوع والشخص وحكمه حكمه لا يصدق على شئ مما يحتمل الانسان الشخص والكل كما يقول الانسان اعم
النوع والشخص هذا فمضه موضوعها كل ولا يصدق حصة والاعاد الكلام وتسلسل قلت كل واحد من كل العنصا
مهملة وصدق حصة وفيها اعتبارا بالانقاف الذي منها على حد فان الانسان الذي هو اعم والانسان النوع والشخص
مهملة وانزلوا الانسان ان لا يسلك الانسان صور عقله في الايمان وهي مشاركة للانسان في الماهية على ما تقرر من
الحكمه في افراد لعل الانسان والنوع انما يصدق عليها مصدق بعض افراد الانسان نوع لا يتصور يجب ان ذات
الموضوع في كل قضية ومنه العنصا مقيد بقيد الان من العذر لا كل من صدقها حصة فان الحكم في الحصة على بعض الجواب
الشخص او النوع ولا يسلك ان تلك الصورة لا تقيد شخص الموضوعات او بعضها فلا يلزم صدقها حصة واما حديث
الصورة وكما دلت لانها محالة بالطبع لم ينوم الانسان وهو امر واحد لا يعد بعدا في الايمان والحكم انما هو عليه
لا عليها فلا يلزم بعض افراد الانسان نوع واما توجه الاعراض بطريق المنع فقال لايم ان العنصر ان لم يكن فيها كنه
افراد الموضوع يكون مهملة وانما يكون كذلك لو كان الحكم فيها على ما صدق عليه الموضوع اما اذا كان الحكم على نفس الطبيعة او
عليها من حيث انها عام فلا وحده استصوبه السابقون زاد بعضهم ترويدا جوا وقال ان لم يكن كنه الاول فان كان
الحكم على ما صدق عليه الكل في المهمم وان كان الحكم على نفس الكل من حيث انه عام في الطبيعة وتقررب منه ما ذكره المص في
الانصاح ان الحكم على من نوع الكل اما ان يكون خلقا عليه من حيث يصدق على الجواب وفي الطبيعة او خلقا على الجواب
من حيث يصدق عليها الكل وفي المحصور او المهملة فورد عليه ان الاول انه قد سبق منها قسم اخر وهو ان الحكم على
الكل من حيث هو التام ان سمي بكل العنصر طبيعة مناسبة لان الحكم فيها ليس على الطبيعة من حيث هي بل على المعد
بالعموم ومنه من قال موضوع العنصر ان لم يصح لان عال على كثرين في المحصورة سواء كان شخصا او مقيدا بالعموم كون
الانسان نوع وان صلح لان عال على كثرين فعلق الحكم اما الاول في المحصور او مهملة او نفس الكل وفي الطبيعة فعا
الاحاث المذكورة في جعل العامة محصورة وقيل الموضوع اما ما صدق عليه الطبيعة في المحصور او المهملة واما نفس الطبيعة ولاح
امام قد الشخص وفي المحصورة او مع هذا العموم وفي العنصر العامة او من حيث هي وفي الطبيعة واخى ان العيد لا
يعبر في الموضوع مالم يوجد الموضوع معه فاذا حكم على الانسان حكم لا يكون ذلك الحكم من حيث انه عام او خاص او غير ذلك فانه
لوا اعتبر الصورة التي تصح اخذها مع الموضوع لم تخف العنصر في الاربع والخمسة نعم اذا عيذ الموضوع بقيد ذلك الموضوع المقيد ان

Handwritten text in Arabic script, likely a list or index, with some words underlined. The text is written diagonally across the page.

یادکر

[illegible]

اعصار الصدق الى النسبة الواقعة بين الجملة والموضوع وثانها ان اعصار السلب الى الحجاب في العضة ليس بشئ طرأ عليها
 بل يجب ارتباط المحول بالموضوع او سلبه عنه وكلما كان المحول متطابقا بالموضوع ثابته كان العضة موحدة ومن رجع الى ربط
 الايمان كانت ساله والخرف الذي يرفع الربط هو حرف السلب ثم لا يحل ان يكون طرفا العضة محملان في الايمان
 حرف السلب بها او لا يكونا محملين فان كانا محملين بان اقر حرف السلب باحدهما دون الاخر او اقر باحدهما
 وزوجا بالآخر فيكون العضة ساله فاذا قلت ليس ليس زيد ليس لكاتب معد رجب رجع المحول وهو رجب المحول
 فيكون ساله وان لم يكن طرفا العضة محملين في الايمان فيكون العضة موحدة سواء لم يكن حرف السلب باحدهما
 اصلا او اقر به ولم يختلف بالعد كما اذا قلت ليس ليس زيد ليس لكاتب هكذا قيل وقسم نظر لان اختلاف طرفي
 العضة في الايمان لا يسلم كونها ساله فانه لو اقر حرف السلب بالمحول ولم يقر بالموضوع اصلا او بالعلم فيكون
 العضة موحدة مع اختلاف طرفيها في الايمان نعم سلب العضة مصدر اختلاف طرفيها في الايمان لكن المصطلح اللامعة الكلمة
 لا تعكس كلمة والاول لربط حرف السلب في العضة اما ان يكون فردا وزوجا ما كان فردا فالعضة ساله والفرع جبه
 واليه ظاهرا او اقر حرف السلب مع احد الامور السالبة وهو اما ان يكون احد طرفي العضة مخصصا مسورا او
 يكون المحول كليا مقترنا به سور اجاب كل او سور سلب جوس وجب في صدق العضة اختلاف طرفيها في الايمان بحرف السلب
 وذلك لان العضة في احد الصور السالبة اذا كانت ساله وانما يكون ساله اذا اختلف طرفا في الايمان بان
 الاول اما في الصور الاول فلان الموضوع للملم يكن له اقر او اذ اختلفت شئ المحول لكانها او بعضها والمحول للملم يكن له اقر له
 اسمال شئ كليا او بعضها للموضوع واما في الصور السالبة فلان اجاب كل واحد شئ ممتنع واما في السالبة فان كل اجاب
 كل واحد سلب سلب الحرس واما الثاني انه لو لم يختلف طرفا العضة في الايمان فاما ان لا يقر بها حرف السلب
 اصلا او اقر به في السالبة واصلا او اقر بها في السالبة فيكون العضة موحدة ومن لم يقر بحس الامور السالبة بل يكون المحول اما موحدا
 جوسا او سالبا كليا فهو ان اختلاف المذكور على هذا في طرفي العضة اختلاف طرفيها في الايمان ان كانت مادة
 الامتناع او ما توابعها في الامكان لان بعض اقر له المحول مع السور للموضوع في مادة الامتناع وليس ساله فيما
 توابعها والامكان مصدر السلب وجب اختلاف للموضوع في السالبة واما اقر طرفيها في الايمان وعدم ان كانت
 العضة في مادة الوجوب واما توابعها في الامكان لان بعض اقر له المحول في مادة الوجوب واجب الثبوت واما توابعها
 الامكان ثابت في السالبة والاطراف في الايمان وفي هذه الضابطه نظرا والوضوح وضرب العلم بصدق المصطلح في
 وكذا في السالبة واما اقر طرفيها في الايمان فيكون كذا في السالبة اختلاف طرفي العضة في الايمان مع اختلاف

انها

انها اذا اختلفا معنى في دخول حرف السلب يكون العضة ساله فانه لو اقر حرف السلب في الايمان دون الاخر فلا خلاف
 في المعنى وانه ان سلب السلب اجاب لا ما يقول لو كان المراد ذلك لم يصور تعدد حرف السلب في العضة لان حرف السلب
 سواء كان في طرف الموضوع او المحول رافع للاجباب فلا يصور اختلاف الطرفين او انما فيها بل العبة منها باللفظ والصور
 لربط معنى من احد الامور السالبة بصدق العضة لو كان حرف السلب بها فردا وكذا لو لم يكن سواء لم يكن فيها حرف السلب
 او كان ولم يكن فردا وزوجا والصدق في مادة الامتناع لو كان فردا في الوجوب لم يكن او في الصدق فيها
 حيث يكون العضة ساله في الوجوب حيث يكون موحدة والاخر لربط السالبة كان المحول كليا مسورا اجاب جوس او
 سلب كل في مادة الوجوب واما توابعها بصدق العضة موحدة والافسالة ولنفس الاسباب المحرقات لخصها بالاعلم العام
 فنقول انحراف العضة اما من جهة الموضوع او من جهة المحول او من جهة السالبة والآخر في جهة الموضوع لا يكون الا اذا كان مخصصا
 مسورا اما بسور كل او جوس والمحول اما محصل كل فان كان محصلا لصوره الامامه الوجوب والامتناع لانه لو كان
 الموضوع وجب ثبوته وان كان عده وجب سلبه وان كان محصلا لصوره الامامه الوجوب والامتناع لانه لو كان
 موحدا او سالبا فالامام ادن محصرا في اربعة وعشرين واما الايمان في جهة المحول فلا يكون الا اذا كان مسورا بسور كل
 او جوس وعلى العبد من اما محصل في المحول او كل في الامامه الاربعة والموضوع اما محصل او محصور كل او جوس
 او محصل في اربعة واثني عشر فانه وارجح ان نعصرها في اعصارى الاجاب في السلب محصل منه وتكون فاما اما
 الايمان وحيثها فالمحول المسور بسور كل او جوس اما شخص الماديين او طبع الامام الاربعة والموضوع اما مسور بكل
 او جوس فاما اربعة وعشرون فاما في الاجاب والسلب سلب مائة وارجح ان ارد في الايمان فاما في اللوح وخذ
 الموضوعات من جدول المحول والجدول الاخر وكتب عليها كذا في السلب فاعلم ان العضة ساله من غير مشقة

الموضوعات المرفوعة

الموضوعات المرفوعة	الموضوعات المرفوعة	الموضوعات المرفوعة	الموضوعات المرفوعة
كل	كل	كل	كل
بعض	بعض	بعض	بعض
لا شيء	لا شيء	لا شيء	لا شيء
سبب	سبب	سبب	سبب

الموضوعات المرفوعة

الموضوعات المرفوعة	الموضوعات المرفوعة	الموضوعات المرفوعة	الموضوعات المرفوعة
كل	كل	كل	كل
بعض	بعض	بعض	بعض
لا شيء	لا شيء	لا شيء	لا شيء
سبب	سبب	سبب	سبب

الموضوعات المرفوعة

الموضوعات المرفوعة	الموضوعات المرفوعة	الموضوعات المرفوعة	الموضوعات المرفوعة
كل	كل	كل	كل
بعض	بعض	بعض	بعض
لا شيء	لا شيء	لا شيء	لا شيء
سبب	سبب	سبب	سبب

الموضوعات المرفوعة

الموضوعات المرفوعة	الموضوعات المرفوعة	الموضوعات المرفوعة	الموضوعات المرفوعة
كل	كل	كل	كل
بعض	بعض	بعض	بعض
لا شيء	لا شيء	لا شيء	لا شيء
سبب	سبب	سبب	سبب

قال ابن القيم
 اقول اهم المهمات في هذا الباب
 محسوس المحصورات لاسماء معرفة المحسوسات
 من المطالب الاعلى من غير الفس على موضوع
 الجنط العظيم سبب الفعاليات واما ومع
 البداهة محسوس الوجوب الكلمة لثبوتها وتاديه
 موفتها في ذكر البوائ بالفاقة فاد اظنا

والفرد في الموضوعات والافسالة
 في الايمان في جهة الموضوع او من جهة المحول او من جهة السالبة والآخر في جهة الموضوع لا يكون الا اذا كان مخصصا
 مسورا اما بسور كل او جوس والمحول اما محصل كل فان كان محصلا لصوره الامامه الوجوب والامتناع لانه لو كان
 الموضوع وجب ثبوته وان كان عده وجب سلبه وان كان محصلا لصوره الامامه الوجوب والامتناع لانه لو كان
 موحدا او سالبا فالامام ادن محصرا في اربعة وعشرين واما الايمان في جهة المحول فلا يكون الا اذا كان مسورا بسور كل
 او جوس وعلى العبد من اما محصل في المحول او كل في الامامه الاربعة والموضوع اما محصل او محصور كل او جوس
 او محصل في اربعة واثني عشر فانه وارجح ان نعصرها في اعصارى الاجاب في السلب محصل منه وتكون فاما اما
 الايمان وحيثها فالمحول المسور بسور كل او جوس اما شخص الماديين او طبع الامام الاربعة والموضوع اما مسور بكل
 او جوس فاما اربعة وعشرون فاما في الاجاب والسلب سلب مائة وارجح ان ارد في الايمان فاما في اللوح وخذ
 الموضوعات من جدول المحول والجدول الاخر وكتب عليها كذا في السلب فاعلم ان العضة ساله من غير مشقة

كل حرج يسأل فيه امور كل وجوب فلا بد من كنهها ضروري ان يحسن المركب موقوف على اجزائه فالكل يطلق بحسب الاشراك
على من هو عليه الكل وهو لا يمنع من تصور من وقوع السكره والكل من حيث هو كل ان الكل مجموع وكل واحد واحد والوق
منه من المهورات ووجه الاول ان الكل مجموع يسمى الكل واحد والكل يسمى الكل الان اسام الكل مجموع هو اسام
الجميع ال الاجزاء واسام الكل الجزيئات انما تصدق على كل واحد منها ما لا تصدق على الاخرين فانه يصدق على الجسم الكل انه لا يخ
عن احد الكليات الخمسة وعلى كل واحد من هذه وعلى الكل من حيث هو كل انه يمكن من حمل الف الف من ولا تصدق على الاخرين
والسالب ان الكل ج كذا واحد وكل واحد من الكل مجموع ومن البين العار من الكل والجزء لا يقال ان اريد بالكل الطبع
فلا يتم اجزاء كذا واحد فان الكل الطبع مجموع والجميع مجموع وان اريد به المنطق او العمل فظانها لا يساوي كل واحد
لانما يجب ان يراد بالكل الطبع باعتبار ما ذكره صاحب الكسوف اذ انبث هذا التصور فنقول لساننا تدعى بالكل المنفرد
الاولى لا يستعمل في القضايا بل يراد بها كل انسان نوع ويراد به الكل وقال كل انسان لا يكونه دار وعين به المجموع بل ينزل
للمجموعة العسائر العلوم هو المعنى الهالك لانه لو كان المعبر احد المعنى الاولين لم يكن ان لا يبع السهل الاول الذي يوازي
الاسكال فضلا عن سائر الاسكال لانه لم يتعد الحكم الاوسط الى الاصغر اما اذا غلبت به الكل مجموع لم يوارى لكونه الاوسط
اعم والاصغر والحكم على مجموع اقله العام لا يجب ان يكون حكم على مجموع اقله الاخص فكل اذ قلت مجموع الانسان حولي ومجموع
الحول والوف الوف لم يلزم ان يكون مجموع اقله الانسان كذلك اما اذا غلبت به الجسم الكل فليس بالاصغر والاوسط
والحكم على احد المتعارفين لا يجب ان يكون حكم على الاخر لكوننا الانسان حيوان والحول جنس طمس او عمل ولا يلزم التسمية
اما لو غلبت العمل بالمتعدى الحكم لكون الاصغر اقله الاوسط ولا ينعى جسم ماحسبه ج ولا ينعى صفة ج بل اعم منهما
وهو ما صدق عليه ج اما الاول فانه لا يخرج الاوسط الى الاصغر فلم يتعد الحكم منه اليه لجوارى لكون الحكم خاصا باحدى
الخصميين دون الاخر لكوننا ماحسبه الانسان حولي ماحسبه الحول فالتا طى خارج عنه واما الثاني فانه لو لم ينعى الموضوع
ان يكون وصفا لم يلزم ان يكون لكل موضوع موضوع الى غير النهاية واللازم بطسان الملازمة ووجهه الاول اننا اذا قلنا
كل ج ب كان معناه على ذلك السدركل ما هو موصوف بج هو ب فب محمول على ما هو موصوف بج مفوضه د مصدق
كل د ب وج يكون معناه كل ما هو موصوف بد هو ب فتكون ب محمول على ما هو موصوف بد مفوضه د وهكذا
الى غير النهاية ووجهه الثاني لان ما هو موصوف بج ذاك الموضوع فاذا فرضناه د لا يلزم ان يكون معناه كل ما هو موصوف بد
واما لكونه كذلك لكونه د وصفا عنوانا لان الحق على تقدير ان يكون كل عنوان وصفا لا على تقدير ان كل ذاب
موضوع وصف انما ان ج لو كان وصفا فالوصف مكنى جملة على موضوعه اكنى جملة على موضوعه وهو د بالعرض

اسام

هذا هو المعنى الذي مر عليه في المتن وهو ان الكل مجموع والجميع مجموع وان اريد به المنطق او العمل فظانها لا يساوي كل واحد

كله

مصدق د ج ويكون معناه كل ما هو موصوف بد فهو ج وهكذا الى لا ينشأ والوق من هذا الوجه والاول انما ان
لروم التثنية ثم وصف المحمول ومنه من جهة وصف الموضوع ووجهه ايضا لان الاسم ان كل وصف مكنى جملة على ذلك
السدركل وانما مكنى جملة لولم يكن موضوعه ذاتا بل صفة لشيء اخر والاول لساننا تدعى بالكل المنفرد لان يكون عاما منطبقا على جميع
النضامات المستعملة في العلوم لكون احكامها قوانين كلية فلو كان المراد ماحسبه ج لا مساويا واحسبه ج وكذا لو كان المراد ما
احسبه ج فبما ان يكون المركب اعم منها لكونه شاملا لجميع النضامات اصطلاح الشيخ هو على انما ينعى الجسم ج بالعلم وما
سواء كان حال الحكم او الماص او السبيل والغايات على ان المركب كل ج بالامكان لساويا ما هو ج بالعلم وبالوق
المتبع راي السج لان اللغة والعرف ساعدان عليه فان الاسم لساويا لساويا الخالية عن السبب وانما وان امكن ان يصار اليه
ودكر بعضهم انه محال للتحقق ايضا فان النظم مكنى لكون اسما فلو دخل كل انسان كذا كل انسان حولي وهو مضاف
بحسب اشراك الاسم فان الامكان يطلق على الاشراك على معادل العمل وهو النوع وعلى معادل الضرر وهو الامكان العام فان
ايرى بالامكان في قوله النظم مكنى لكون اسما بالعلم هو صادق ولا يرد على الغايات او مراده الا بطلان العام ولما يرد به
الامكان العام فطاه لسبب صادق وكذا اصطلاحه على لساننا تدعى بالكل واحد واحد ووجهه ان هذا السدركل مخرج من ج ان
مدلوله المطابق وان صدق عليه ج وانما اخرج من الكل لساويا العرف واللغة لان قولنا كل انسان ضاكر اما انهم منه عرا ولعله ان
كل واحد واحد ووجهه ان الانسان ضاكر ولانه لولا ذلك لكانت الاحكام الكلية على الخصوص والاعراض كذا قولنا كل كاس
اسان او كل ما يش حولي صرون ان مفهوم الكاس مفهوم الماشئ ليس بالاسان وحولها فاليعظم لواء السمع مع الجربا
فان اخذ مجرد العلم كذا كذا النضامات الكلية لان حكم الجربا مخالف حكم المعاني وان اخذ من حيث هو يكون الحكم عليه هو الحكم
على الجربا او ما من حيث هو من جنس الجربا ووجهه انما من جنس الجربا ووجهه انما من جنس الجربا ووجهه انما من جنس الجربا
في الخارج اما اذا لم يكن من جنس الجربا لم يلزم ان يكون الحكم عليه حكما على الجربا سواء كان الحكم عليه من حيث انه موجود في العمل
او مطلقا والحق في بعض النسخ الجربا ليس لاجزاء من ج فان ج لا تصدق عليه ج لان المحمول ايضا مفهوم ج
ولا يمكن تصور الجربا والوضع في س واحد فان قلت نحن نعلم بالقدرون ان ج ج عامه ما في الباب به من ان كونه هو ما
لاسان صدق عليه ج فان هذا هو الذي يصدق فان مع هذا الحكم على افراد ج ج ومع معارض مفهوم ج ومع ذلك لم
مفهوم ج مفهوم ج فان هذا من ذلك وهذا النسخ على ما اورد على السج وهو انه حق العصب في الاشارات بحث علم سمي
ج في السج بحث ج ج فان كلامه مناهة بل لا يخرج السادس والاعم فان اول ما ينعى من كل ج كل ما سأل عليه ج
سواء كان كل ما او ساكن التعريف حصصه الجربا والمركب بل الجربا الاضافه للاحسبه والكل ووجهه انما كنه

كل حج في الدين هو في الدين ومنه نظر وجهي الاول انه لا يصح اخذ النصاب الي موضوعها مسعة لهذا الاعشار فاما اذا قلنا
سركل البارى منع تكون معناه سركل البارى في الدين يمنع في الدين وهو الصادق لان الذي في الدين كلف كلف مستغنى الذين
وكذلك قولنا كل منع معدوم كلف ان يلزم ان لا يكون لدى من الوجبة والسالبة في وجبة الموضوع مع ان جمهور الحكماء يرون انها
تلك لرجح الاول ان المحرك قولنا سركل البارى منع هو المنع في الخارج ومعناه كل ما صدق عليه في الدين انه سركل البارى صدق
عليه في الدين انه يمنع في الخارج وكذا المحرك قولنا كل منع معدوم في الخارج ومعناه ما ذكرناه ولا فساد فيه وعن كذا ان
الموضوع في البعثة الذميمة هو الصور الذميمة وكذا ان الموضوع اذا كان موحدا في الخارج فلا بد من تصور اولي يصح الحكم عليه
كذلك اذا كان موحدا في الدين فلا بد من تصور بكل الصور حتى يصح الحكم عليها فتكون تلك الصور صورة اخرى في الدين وهو المرد
صور الموضوع الذي في الوجبة الذميمة يحتاج الى ان يخص موضوعها في الدين بواسطة الاحاب ثم تصور بكل الصور الموجودة
في الدين وحكم عليها واما السالبة فلا يحتاج الى ذلك الحضور او لا بل تصور الموضوع وحكم عليه ومنه نظر لان الحكم عليه لا يمكن
الصور الذميمة ما هو موجود في الخارج فانه بالنفس كلف حكم عليها بالامتناع وايضا اذا قلنا كل منع كذا فالحكم به ليس على صورة
المنع بل على من المنع وعدم كذا كذا او اما الجواب اخرى فيسره عكسك واذا قلنا ان الكلام الى هذا العام فليخص البعثة على ما ذكرنا
مسؤول البعثة الموحدة سئل علم في امور ذات الموضوع وخلصت عند الوضع وهو انصافه بالوصف العلوي وبعد الجمل وهو انصافه
بوصف المحرك فلا بد في خص البعثة النظر فيها فهنا احاث مله التي الاولى دار الموضوع وهو انزاده الشخصيه والنوعيه
على ما اشرنا له ولان للوجبة موحدة فمطلبا اما في الدين او في الخارج معناه او معدرا فاما قلنا كل حج فالحكم به على مع الاول
الموجوده على احدا في الوجبة فمطلبه كل فعله في الخارج معناه او معدرا او كل فعله موحدة في دين فاما قلنا كل حج فالحكم به على مع الاول
بين الانواع والاولى اما ان كل فعله في كل الانواع فالحكم محض نوع والاولى كما اذا لم يكن في الاول الموحدة في الخارج كقولنا
كل خلا بعد او لم يكن في الاول الذميمة كقولنا كل منع كذا والى كذا اسرار السبع في السبع حيث قال ان حصة الاحاب ما هو الحكم في وجبة
المحرك للموضوع وسجل ان حكم على غير الموجوده بان ينشأ موحدة فكل موضوع للاجاب هو موجوده اما في الماعان او في الدين
فانه اذا قال العالم كل ذن عشرين فاعده كذا ليس معنى ذلك ان فاعدين فاعده من المعدوم يوجد لها في حال عدمها انه كذا فان ما لم
يوجد كلف يوجد له من بل الدين حكم على الاشياء بالايجاب على انها في انفسها وجوده ما يوجد لها المحرك او انها تفعل في الدين موجودا
لها المحرك لاسيما من ان الدين يخط بل على انها اذا حطب وجد لها المحرك الى هنا ما في السبع وهو مصرح بان ذات الموضوع
تجب ان يوضع تحت سائر في الدين والخارج معناه او معدرا لكانا اخذنا صا باحد الاوصان والحاصل ان السبع ما اعتبر
للبعثة الاصلها واحدا مستطبا على سائر النصابا واما السافرون فمجلو ما يتولى بالاشراك على من هو ما مله اذا اخفقت كانت

حركات الكلمات التي في عدد الوضع لانه لا بد من إمكان انصاف الموضوع بالعنوان في نفس الامر فكل حج معناه كل واحد مما
يمكن ان يصدق عليه حج في نفس الامر فالاعبار بحج العرض بورد ما يورد وانصاف للذات في البعثة وصعان وكما اسبق لرباها وصف
المحرك كذا منع ان سادها وصف الموضوع فلا بد من الحج في قولنا كل انسان طاهر باطن كذا لا يصدق بعض الحج بالحق واللام يمكن
البعثة اصلا وعلى هذا يصدق قولنا كل منع معدوم موحدة لان امور في البعثة يصدق عليها في نفس الامر بانها مسعة بخلاف كل انسان
ولا انسان هو انسان او ليس هناك سئل على ان يصدق عليه في نفس الامر انسان ولا انسان وكذلك قولنا كل سركل البارى معدوم
فلا يوجد لان الذي في الدين ولا في الدين سئل يصدق عليه انه سركل البارى في نفس الامر وانما يصدق البعثة لو اخذت سالبه على من في الدين
بوجوده ثم ان الناب ان اصغر على هذا الامكان وحيث وجد السبع مخالفا للعرف راد فبذلك العمل لا فعل الوجبة في الاعمال بل
ما تم العرض الذي في الوجبة الخارج فالذات الخالصة العنوان يدخل في الموضوع اذا فرضه العمل موصوفا به بالعمل اصلا اذا قلنا
كل اسره كذا لا يصدق الاسره ما هو اسره في الخارج وما لم يكن اسره ويمكن ان يكون اسره اذا فرضه العمل اسره بالعمل واما على ان
العار ان يدخل في الموضوع لا يوقف على هذا العرض وقد اوردنا السبع الى هذا السبع حيث قال وهذا العمل ليس هو الوجبة في الاعيان
فقط فاما كل الموضوع فليخص الله من حيث هو موجود بل من حيث هو معمول بالعمل موصوف بالصفة على ان العمل بصفة ما في وجبة
بالفعل سوار وجد ولم يوجد فاما الاسرار اذا قلنا كل حج بغيره ان كل واحد واحد ما يوصف حج كان موصوفا حج
في العرض الذي في الوجبة الى ارجى وكان موصوفا بذكر انما او غير ذلك كلف ان في ذلك السبع موصوف بانه فالحكم بان
صرح بان في ان اعتبار عدد الوضع مع الغرض والوجود على ان حج مالم يصدق الحكم الكلي الضروري والكل لانه اذا فرضه العمل كان
المحرك ضروريا ويمكن ان يكون كذلك سواء فرض او لم يفرض والالزم انقلاب مالم يفرض او لم يفرض او يمكن ضروريا ويمكن ان
معدوم يمكن وانه حج ولذا اتفقهم ان عدد الوضع لا يدخل في العموم والامكان فالمدعيان لا فرق بينهما في الضرورة ولكن بحسب
الصدق وانما الفرق يظهر بحسب المفهوم في الاطلاق وكان المناجوس لما راوا ان السبع مغيرة عدد الوضع نفس الامر وبالفعل
حسبوا ان هذا العمل مرتبط بسبب الامر فغيره والاصح ان وضعها السبع وليس الامر على ما توهموا بل المعبر بحسب نفس الامر
هو إمكان انصاف ذات الموضوع بوصفه واعبار بالفعل وكلف في بحج العرض على ما اسار الله في الاسرار السبع التي
السبع عند الجمل بدسلف لكان المحرك هو مفهوم الباء لانه ثم انه يجب ان يكون صادقا فاعل الموضوع صدق العمل على ما
واللام تعد الحكم والوسط الى الاصول وان لم يكن الحكم المذكور في الكبرى محصيا بحسب ما موضوعها فلا يصدق الى الاكبر
موجبه ثابته وهذا العدد مستكشف صادقه التي اوردت على اخراج المسمى والموضوع وهي انه يثبت ثلث موانع انعكاس السبع
الكلمة والوجبة الحرة وانما حج راجع الاول ذلك لانه لو اخبر ما صدق عليه حج في حرمه لصدق لاشي وانسان نوع ولا يصدق

لا في النوع ما ان لصدق بعضه وهو قولنا بعض النوع اسان وايضا لصدق بعضه الحريه مع صدق بعض غيرها
 وهو لاشي والاسان نوع وايضا لصدق بعض النوع اسان ولا في والاسان نوع مع كذب السبحه لا بانقول لا في صدق
 فوكلم بعض النوع اسان واما لصدق لو كان الاسان صادقا على اوله النوع صدق الكل على حواسه وليس كذلك بل كالحاج
 منع عدم صدق لاسي في النوع ما ان وهذا لان الحكم على الاوله الشخصيه ولا شك انه ليس للنوع اوله شخصيه لان الشخص
 موصوف للشخصيه واوله النوع موصوف للعوام واذا لم يكن له اوله لم يصدق الاكابر الجبري اصطلاح صدق السلب وفيه نظر
 لان كل كل من الكلمات الخمسه لا في الما يكون له اوله شخصيه ولا يكون فان لم يكن وجب ان لا يصدق حكم على شي من الكلمات
 وبطلانه ظاهر وصدق قولنا كل نوع موصوف وموصوف حواسه ما هو واوله ان صدق الحكمان ال غن ذلك في المضام المسيله في
 هذا النوع وان كان له اوله شخصيه يصدق جوابه بالكلمه وعن شبهه اجوبه اخرى ذكرنا ما في رساله خمس المحصورات من شئ
 الرقون عليها ما فليست فيها **قال** واذا عرفت معنى الموجه الكلمه **فقال** يمكن معرفه مفهوم المحصورات البائنه بالمناسته
 عا مع الموجه الكلمه فان الحكم الموجه الجبري على بعض الحكمه الكلمه فالنظر الباطن المعبره في الكل معتبره منها في البعض السالبه
 الكلمه في سلب المحمول عن كل فرد واوله الموجه الكلمه او رفع ما ائنه الموجه الجبري والسالبه الجبري سلب المحمول عن بعض الاوله
 او رفع ما ائنه الموجه الكلمه ويخرج كذا وكذا ان السلب لا يصدق وجوده الموضوع فانه لما كان السلب رفع الاكابر صدق
 السالبه الخارجيه اما باسما الموضوع في الخارج حتى يصدق سلب الشئ عن نفسه كقولنا لاسي الخلاء خلاء واما باسما بنوع المحمول
 كقولنا لاسي والاسان محمولا لصدق السالبه كقوله اما باسما موضوعها في الخارج كقوله او بعدا او باسما الحكم وكذا كذا
 الذهنيه وبالحكم رفع الاكابر اما باسما عند الوضع او باسما عند الحمل فصدق السلب في كل الحالتين بخلاف الاكابر وهذا
 معنى قولهم موضوع السالبه اعم من موضوع الموجه لاما فله بعض من ان اوله السالبه اكثر واوله الموجه فان موضوع السالبه
 بعضه موضوع الموجه وزعم بعضهم انه لا بد من السالبه من وجوده الموضوع والا لما ائنه العصر الكما والواجب السلب الاول لان
 عند الوضع في الكبرى ان لم يكن هو عند الحمل العنوي لم يلزم نفي الحكم الاوسط الى الماهي وان كان عند الحمل فيها وهو ايجاب
 وجب وجوده الموضوع في الكبرى ونفيه العرف في السالبه والموجه ان معيضي وجوده الموضوع في الموجه مكررا لان عدوى الوضع
 والحمل فيها سددان وجوده الموضوع واما السالبه فادى سددى وجوده موضوعها هو عند الوضع لان السلب الباطن على عند
 الحمل فقط والمعدى الوضع فنان وهذا غير صحيح لان السلب لو اصدق وجوده الموضوع لم يتق ما في معنى الموجه وان السالبه اصلا
 واما الكبرى في السلب المحمول فعند الوضع فيها سددى على عند الحمل العنوي ولا يلزم منه الا وجود بعض اوله الموضوع لا اجتماعها
 ولو سلم فانه ان السالبه الواحد في كبرى الكل الا يكون موضوعها موجودا ولا يلزم منه اعتداد وجوده الموضوع في كل سالبه

في كل سالبه

فان قلب العرف في الاكابر والسلب فانتم على راي الماخرون واما على راي السج فلا لانه ما اعتبر الوجود الموضوع
 مطلقا ولا بد من تصور موضوع السالبه فكون ايضا موجودا في تصور الموضوع لاسي وجوده واما سلم لو كان موصولا
 بمصنوعه ساه اما اذا قلنا كل حج ب موضوعه كل واحد واحد واوله في الين لانها لها على احد ائنه الوجود والازل الى
 الابد ولا شك ان تصور رايها كحالتها وتخصها بها لا يمكن فضلا عن النوع فلسفيا فتصورها بالابا عيارا اما على اعتبار رايها اوله
 حج والا كابر اما سددى وجودها على سبيل التفصيل فكيف بين هذا وذكر سلماء لكن المراد باسما على الاكابر وجوده للموضوع
 انه سددى حاله بنوع المحمول للموضوع لا حال الحكم بالنسب اعني الاكابر في مكان الموضوع موصولا حاله الحكم مع معنى الاكابر
 كقولنا ريد سوجد عدا ما ان هذا الحكم يصدق اذا وجد عدا وايضا معيضي الحكم وجوده الموضوع في ان واحد يكون الحكم ومعني
 الاكابر فيكون وجوده ازل ولا وابد كما في الدائم الازل وعلى هذا قولنا السلب لا يصدق وجوده الموضوع في حال ارتفاع
 المحمول لا حال الحكم بالارتفاع اعني السلب فانه لا بد من وجوده في الالمن حال الحكم مع ان ارتفاع المحمول لا يصدق هكذا يجب ان يكون
 هذا الوضع واما اظنيت في هذا المواضع كل الاطباب لانها سارج الانظار ومطارج الافكار وشارار تحريف الماخرون
 فواعدا العدا ومناسي غير ائنه اصطلاحا الحكماء وكما راجع فيها المشايخ الافاضل ومكر لها في نفس ما طلفت على
 دمان وجلايل ولم تمنع عن سبيلها وعضيلها خطه السبيل او منافسه بالتمين لعله لا يعد من شكل رايها بالاذن بالموافقه
 او اغاض راي البصائر القاده **قال** الثالث في معنى المهمه **فقال** قد سبق الكلام الى ان مفهوم الاسان مثلا لا
 نفس الكلمه والا لا يمنع على زيد ولا الجبري والا لا يمنع على كثرين بل الاسان من حيث هو معنى وما هو ذامع الكلمه معنى مع
 الجبري معنى ومع اعتبار العوالم ان كونه تحت له نسب الى امور سكره مع وهو في نفسه صالح لمع ذلك وموضوع المهمه مفهوم
 السبيل من حيث هو معنى هذا الاسان كل ونوع لا يكون مهمه لان الكلمه والنوعه انما يفرضان الاسان لاسي من حيث هو بل اذا
 نسبنا الى امور سكره هو ما هو باعبار واحد معان ويكون عامنا في السبيل على ذلك السواء وفيه نظرا اما اوله ان موضوع
 المهمه لو كان هو الطبعه من حيث هي لم ينحصر المعنى الثالث لوجوده سمى هو يكون الحكم على صدق علمه الموضوع
 غير سائر كينته ولم يصدق اكثر المضام المهمه التي موضوعاتها خواص او اعراض كقولنا الاكابر والماشي انسان ولم يكن
 سمنها بالمهمه مناسه لان اعمال السور لا تصور بالسكان الى الطبعه من حيث هي واما تصور فها صدق عليه الطبعه
 واما ما شاعرا سمع ان الموضوع في قولنا الاسان نوع ليس هو الاسان من حيث انه عام بل هذا العدا اما ان من سبيل المحمول
 والموضوع هو المفهوم من حيث هو كما اذا قيل بعض الاسان اسود فالموضوع منها بعض الاسان من حيث هو لا من حيث
 السوله والاعرف الساض فاذا قيل اسود علم انه مع هذا السوله علمنا السج من حيث هو في القصه ومن الامور

وعلى مفهوم الاسان مثلا لا يمنع على
 والا لا يمنع على زيد ولا الجبري والا لا يمنع على كثرين بل الاسان من حيث هو معنى وما هو ذامع الكلمه معنى مع
 الجبري معنى ومع اعتبار العوالم ان كونه تحت له نسب الى امور سكره مع وهو في نفسه صالح لمع ذلك وموضوع المهمه مفهوم
 السبيل من حيث هو معنى هذا الاسان كل ونوع لا يكون مهمه لان الكلمه والنوعه انما يفرضان الاسان لاسي من حيث هو بل اذا
 نسبنا الى امور سكره هو ما هو باعبار واحد معان ويكون عامنا في السبيل على ذلك السواء وفيه نظرا اما اوله ان موضوع
 المهمه لو كان هو الطبعه من حيث هي لم ينحصر المعنى الثالث لوجوده سمى هو يكون الحكم على صدق علمه الموضوع
 غير سائر كينته ولم يصدق اكثر المضام المهمه التي موضوعاتها خواص او اعراض كقولنا الاكابر والماشي انسان ولم يكن
 سمنها بالمهمه مناسه لان اعمال السور لا تصور بالسكان الى الطبعه من حيث هي واما تصور فها صدق عليه الطبعه
 واما ما شاعرا سمع ان الموضوع في قولنا الاسان نوع ليس هو الاسان من حيث انه عام بل هذا العدا اما ان من سبيل المحمول
 والموضوع هو المفهوم من حيث هو كما اذا قيل بعض الاسان اسود فالموضوع منها بعض الاسان من حيث هو لا من حيث
 السوله والاعرف الساض فاذا قيل اسود علم انه مع هذا السوله علمنا السج من حيث هو في القصه ومن الامور

فان قلب

الخارج عن مفهومها وان صدق لو مدت بها نعم ان المذهب في نوع الجزية الموافقة لها في الكف على معنى ملازمها لانه اذا صدق
الحكم على بعض في مصادف على سمي في من حيث هو واذا صدق الحكم على سمي في من حيث هو صدق الحكم على بعض في و
اعرض للمع على الملازمة المانعة بان ان ارد بعض في بعض مصادف عليه في اعم من ان يكون سمي في او جوبا للملازمة مع
الانه حلا في الاصطلاح ويدلنا على نعم ان سمي في داخل مصادف عليه في وان ارد بعض مصادف عليه في الجزية
ملازمة مع جواز الحكم على الطبيعة من حيث في من سمي في الحكم الى جربها فانه يصدق على الطبيعة من حيث في
انها متكررة من كثر من وكله ومحمولة عليها وجواب الاقرار ولا يصدق من الاحكام عليها وبذلك المنع وادواضا على الملازمة
الاول لجواز الحكم على الجزية ولا يصدق ذلك الحكم على بعض الطبيعة فانه لا يصدق على الطبيعة انها تكرر وان ادعى و
يصدق ذلك على بعض اوردنا نعم لوجوب موضوع المذهب مصادف عليه في الجزية كات في نوع الجزية والملازمة من ان
بنسبة **قال** الفصل الرابع **اول** هو العلم العنيفة باعتبار المحمول بمحمول العنيفة ان كان وجودها في لم يكن مع
السلب جزمه صحت محصلة لتخصيص مفهوم المحمول سواء كان الموضوع وجودا او عدما وسواء كانت موجبة او سالبة كونها
زائدة او ليس بمصر وان كان عدما سميت معدولة ونحوه لان الدلالة او لا على الامور النبوية واذا صدق الامور النبوية
بعد ذلك بها وتغيرت بادوار السلب او تصبغ اخرى اليها وغير محصلة لعدم تحصيل محمولها موجبة كانه سالبة كونها زائدة لا يصح
او اعمى وزيد ليس ملا بصير وليس اعمى فلا يوجب الفصل الى السلب ليس جزم من محمولها على من تحققت عن سبب
لها من اربع مضامين محصلتان معدولتان والضابط في شبه بعضها في بعض ان كل قصدي توافق في العدول والحصول ان
كونان معدولتين او محصلتين وبذلك الثاني الكف يكون احدها موجبة والاخرى سالبة سافضا بعد رعاية الشرط المعززة من
السافض كونها كل ان حيوان ليس كل اسان حيوانا وكل اسان لاجل ليس كل اسان ملاحي وان كانا على العكس
ان كانا في العدول والحصول ان يكون احدهما محصلة والاخرى معدولة وتوافق في الكف ان يكون كلاهما موجبة او سالبة فان
كانا موجبتين يتعاندان ان لا يصدقان معا وكذلك ان كوننا زائد كات بزيادة كات فانه يمنع صدقها في حالة واحدة
فزوج امتناع انصاف ذات واحد بصفتي متناقضتين في زمان واحد ويجوز كذلك عند عدم الموضوع ولكن كانا سالبتين
يتعاندان كذا ان لا يصدقان معا ولا يصدقان كوننا ليس زيد كات بزيادة كات فانه يمنع صدقها لانها لو كذا معا
صدق المحض ان معالها ان يضيها ولا يتأتى انها لا تصادفان لكن يجوز صدقها اذا كان الموضوع موجبا لا سالبا
صدق المحض ان سمي على تعدد كذب السائل لان كل واحد من الموضوعات احض الى السلب الاخرى ومن المحض صدق
الحاصل مع كذب العام لا اصول لان ان صدق الخاص مع كذب العام مح على ذلك الصدق وانما يكون كذلك لم يكن ذلك

[illegible]

العدول محالاً من الجائز اسلام الخ الخ او نقول من الابداء لو كننا لسان فاما ان كل واحد من الوجهين اولاً فان
كذلك لم يرفع الصفة والاعلام اجماع الوجهين على الصدق او نقول لو كننا لم يرفع الوجهين على الصدق
معاً بالسان الذي ذكرناه وقد عرفت وهو محتمل وان خالف الصفتان فيها اي في العدول والحصول والكسوفات الوجه
اخضر والسالكه كقولنا زيد كاتب زيد ليس بل كاتب زيد لا كاتب زيد ليس ككاتب وذلك لان الايجاب سوف على
وجود الموضوع اما مستمداً الى كونه الموضوع محقق الوجود في الخارج كما في الخارج او تقديره ان يكون مفروض الوجود
في الخارج كما ان كونه او مطلقاً اعم من الخارج والذين كما هو رأي الشيخ فروع ان شوب صفة للشيء فرع نبوت لموصوف
في نفسه سواء كان الصفة وجوده او عدمه من صدق الوجه صدق السالكه والا اجمع الوجهان على الصدق لا
لم يرفع من صدق السالكه صدق الوجه لجواز ان يكون صدقها ما نفاء الموضوع فلا صدق الوجه معها نعم لو كان الموضوع
موجوداً كاننا متلاً من صدق وجهه وذلك في **قال** ولا الساس من بين الاربع **انواع** قد بينا ان لا الساس من العضا
الاربع في المعنى واما في اللفظ فلا الساس ايضا اذا انقضى العدول والحصول واحتملنا الكسوف لانها ان اعتقنا الحصول في لا
تكون فيها حرف سلب فهي موجهة وما يكون فيها في السالكه وان انقضى العدول فما يكون حرف سلب فيها واحداً فهي موجهة
وما تقدر فيها السالكه وكذلك اذا احتملنا العدول والحصول وانقضى الكسوف فانها ان كانا موجهين فما يكون فيها حرف
السلب فهي موجهة معدولة وما لا تكون فيها موجهة محصلة وان كانا سالكتين فما كان حرف السلب فيها واحداً سالكه محصلة
وما تقدر فيها السالكه معدولة واما اذا احتملنا فيها فلا الساس ايضا من الوجهة المحصلة والسالكه المعدولة اذ لا حرف سلب
في الوجهية وحرف السلب مكرر اما لا الساس من الوجهة المعدولة والسالكه المحصلة لوجود حرف السلب فيها فلا يعلم انها
موجهة وايها سالكه والعرف منهما ان العضة ان كانت طائفة وتعدى الرابطة على حرف السلب فهي موجهة لان متناك
ربط السلب اذ شان الرابطة ربطاً ما قبلها وان ما خرج الرابطة عن حرف السلب فهي سالكه لان متناك سلب الرابطة
فالشان حرف السلب ان سلب الرابطة الذي بعده وان كانت شامة فلا عارف منها الا السببية او الاصطلاح على
كصفتين بعض الالفاظ بالايجاب وبعضها بالسلب كصفتين لفظية بالعدول وليس بالسلب **قال** ومن **انواع**
حرف جماعه والمحصلين على الايجاب المعدول والسلب المحصلين على الايجاب المعدول عدم من جماعه سالكه لكونه في ذلك الخ
ومن الحكم والسلب المحصل عدم من جماعه سالكه في ذلك الخ لكونه في ذلك الخ لكونه في ذلك الخ لكونه في ذلك الخ
سلباً ومنهم من فرقه بانه يعدل افعال الايجاب المعدول عدم من جماعه سالكه في ذلك الخ لكونه في ذلك الخ لكونه في ذلك الخ
او بعدد والسلب المحصل عدم من جماعه سالكه في ذلك الخ لكونه في ذلك الخ لكونه في ذلك الخ لكونه في ذلك الخ

الاسم الموجع المحدث والاسم الموجع
واللون منها المحدث والاسم الموجع
سودا من المحدث والاسم الموجع
لربط الربط بالاسم الموجع
تأخرت تأخرت بالاسم الموجع
الربط الذي هو الربط بالاسم الموجع
ملا فارق الاسم الموجع
على كسبي بعد الاسم الموجع
وخص بالاسم الموجع
بالاسم الموجع

من الحكم والسلب المحصل عدم من فاعلى من ساء ذلك السن وذلك الوصف فكونا عدم اللجيمه عن الاثنا ايجابا وعن الطل
 سلبا ومنهم من فسر ما علم ويد او قال الايجاب المحصول عدم من فاعلى من ساء ذلك الشئ المحله سواء كانت وصف الحكم او مفعلا
 وبعد والسلب المحصل عدم من فاعلى من ساء ذلك الشئ اصطلاحى يكون لعدم اللجيمه عن الطل ايجابا وعن الكوان سلبا

ونهم مضمرة ما عمنه وقال لا احباب المودع عدم من عمن شانه او سان نوعه لان تصان بذلك الشيء في الجملة لعدم الخبيث عن
 المراه احباب وعن الحمار سلب ومنهم واضع اعم وقال لا احباب المودع عدم من عمن شانه او سان نوعه او جنس النوع
 ان صنف بذلك الشيء لعدم الخبيث الحمار احباب وعن الشجر سلب ومنهم من منع الغناء في العموم وقال لا احباب المودع عدم
 من عمن شانه او سان نوعه او سان جنسه النوع او المعدان يكون ذلك الشيء فكلوا لعدم الخبيث الشجر احبابا وعدم
 الاشتداد والضعف عن الجود سلبا فانها السام شانه ولا من سان نوعه ولا من سان جنسه او لاجل له وابطل الشيخ
 الكل ثانيا اذ قلنا الجود ليس بعرض وكل ما ليس بعرض غنى عن الموضوع بنوعه بالفرق ان يكون غنى عن الموضوع لانه لا يذرا
 الدين والكل الاول لا يذرا الا اذا كان صغوا موجبه فكلوا قولنا الجود ليس بعرض موجبه معدوله مع ان العرض ليس من
 شان الجود ولا من سان جنسه النوع او المعدان او لانه عليه بعضان احدهما اجمالي كونه صاحب الكشف وتقرر ان ذلك لم
 على ان قولنا الجود ليس بعرض موجبه لا يصح جمع من زمانه فانه لو كان صحيحا لزم ان لا يتطاول الاحباب وجوده الموضوع
 لانا اذ قلنا الخلاء ليس بوجوده وكل ما ليس بوجوده ليس محسوسا فلو كان الخلاء ليس بوجوده موجبه لزم محسوس الاحباب
 مع عدم الموضوع والشيخ نفسه لا يرتفعه ومانها تفصيل وهو ان الامام ان الصغرى السالبة في السطر الاول لا يذرا وانما لا يصح
 اذ لم يكرر السمة السالبة في الكبرى كقولنا لا شيء من ج ب وكل ب المالم لم يذكروا من المذود وهو عدم اندراج
 الا صغر تحت الاوسط اما اذ تكررت السمة السالبة كان المالمين المذكورين وما مذكروا الشيخ وما اوردده صاحب الكشف
 بنوعه والبداهه تشهد باننا جها قال الملم والمالم ان قول العاكس في المالم المذكورين انما يصح كون الصغرى موجبه وان كانت
 سالبة المحمول والموجبه سالبة المحمول يسرها سالبة لاصغرى وجود الموضوع فليس بملك اذ قلنا ج ب ليس سالبا
 ان كان ج ا من المحمول كانت سالبة ولا تصور سالبة المحمول فنقول السلب خارج عن المحمول سالبة وسالبة المحمول الا ان
 في سالبة المحمول زيادة اعتبار فانما في السلب تصور الموضوع والمحمول ثم النسبة الاجابة عنها ورفع كل النسبة في سالبة المحمول
 تصور الموضوع والمحمول والنسبة الاجابة عنها ورفعها ثم نفق ونحل ذلك السلب على الموضوع فانه اذ لم يصدق احباب المحمول
 على الموضوع يصدق سلبه عليه فمكرر اعتبار السلب فيها بخلاف سالبة فان جها اربعة امور تصور الموضوع وتصور المحمول
 وتصور النسبة الاجابة عنها وسلبها في سالبة المحمول فمكرر اعتبار السلب على الموضوع مع عمل السلب على الموضوع وهكذا في سالبة الموضوع
 فانه قد علمنا سلب العنوان على الموضوع ومن ههنا تسميهم بكون مع سالبة المحمول ان ج ب سلب عن المحمول ومع
 الالبه الطرقي ان شانه سلب عن ج ب هو سلب عن ج ب ومعنى سالبة ان ج ب سلب عن ج ب ومعنى سالبة المحمول ان
 ج ب يصدق عليه لابل ويحصل ذلك من هذا ان الالبه المحمول لا يصدق وجود الموضوع كما لا يصدق سالبة وادله محقق

المضمرة موجبه معدوله
 وان كان خارجا عن المحمول
 كما ثبت

كسب

الفرق ما علم ان الملم انما اورد ذلك الكلام دفعا للعضان المذكورين اما مع السلب الاحمال وهو ان الوجه انما
 يصدق وجوده الموضوع اذ لم يكن سالبة المحمول اما اذ كانت سالبة المحمول فليست بها سالبة لا يصدق وجوده واما مع
 السلب التفصيل فان الالبه في السطر الاول لا يذرا اصلا فاما اذ قلنا لا من ج ب وكل ما ليس بـ ج ب معنى الصغرى لـ
 الحكم الاجابى من منع عن كل ج ب من اربعه عند المحل السلب لا يذرا ان هذا الرفع مكرر في الكبرى فان معناه ما
 صدق عليه سلب ب فلا يلزم عدل الحكم والعكس في المالمين المذكورين انما يصح كون الصغرى موجبه سالبة المحمول
 لا سالبة محضه والحاصل ان الصغرى في كل سالبة لم يكرر السمة السالبة ومن يكرر السمة السالبة لم يكن الصغرى سالبة
 بل موجبه سالبة المحمول فان قلت في اسم كلام الشيخ لو دفعه على الصغرى موجبه معدوله فنقول كلامه الزايم فان اليوم
 حضورا الغضه المسجلة على السلب في الوجبه المعدوله والسالبة فاذ لم يكن سالبة يلزم ان يكون موجبه معدوله ومنه يظهر
 لان الالبه والالبه المحمول يتلازمان فاما ج ب الكبرى مع احدهما يجب اما جها مع الاخرى فانه في الباب ان اساج
 الموجبه سالبة المحمول انما واجبل من اساج السالبة فاما اذ قلنا كل ج ب ليس بـ ج ب وكل ما ليس بـ ج ب فكلنا في الصغرى
 ما ب سلب عن كل ج ب في الكبرى ان اثابت لكل ما سلب عن ج ب فكل ما ليس بـ ج ب فكلنا في الصغرى
 ما اذ قلنا الصغرى كقولنا لا شيء من ج ب فان معناه ان كل ج ب ليس بـ ج ب وصدق عليه ب ومنه الكبرى ان
 ما صدق عليه ليس بـ ج ب فلا يتبين الا اندراج ههنا لكن اذ اصدق كل ج ب ليس بـ ج ب صدق كل ج ب صدق عليه
 سلب ج ب وجب بصيرة لاندراج منها وللعض الاول وجه وهو ان اساج العاكس لا يوقف على صدق المعدام
 والموجبه انما يصدق وجوده الموضوع اذ كانت صادقه في ج ب وان يكون قولنا الخلاء ليس بوجوده كافيه مع انه يبيح
 بخلاف ما ذكره الشيخ فان موضوع الصغرى وجود الحكم فيها صادق وليس لنا ذلك في كل الامم ان الموضوع فيها معدوم
 لان السج ما اعبر الموجود الخارج بل مطلق الوجود وهو معنى ههنا فالصاحب الكشف بعد ايراد السلب والخفى ان
 الموجبه المسجلة العاكس لا يصدق وجود الموضوع فانه اذ اصدق منه امر الى موضوع ما سواء كان موجودا او معدوما
 ويصدق حكمه على كل ما يصدق عليه تلك النسبة يصدق الحكم على ذلك الموضوع بالفرق نعم لو فرضنا الموجبه سالبة الحكم فيها
 بنوب المحمول لافراد الموضوع الموجود في الخارج محصا او معدوم لم يمتد شروط وجود الموضوع فيها على سبيل التفصيل
 اما من فرضنا باعم منه كما ذكره الشيخ من انها الحكم فيها بنوب المحمول للموضوع سواء كان موجودا او خارجا او الزمير
 محصا او معدوم فانه في الاما من يصدق الالبه لانه لا يمكنه تمديد ذلك في الالبه لانه لا يمتد شروط الالبه في صغرى
 الاول والثالث لانا اذ قلنا كل معدوم ليس بوجوده وكل ما ليس بوجوده ليس محسوسا مع الملم ان كل معدوم ليس محسوسا

مع ان الصغرى ليست موجبة على كل الصغرى انما انعكاس الوجه الى الوجهة لصديق قولنا بعض الاعداد معدوم مع ان قولنا بعض الاعداد معدوم بعد ليست موجبة بالعدم انعكاس السالبة المحرمة فان قولنا بعض الاعداد ليس بوجوده سالبة و يلزمها بعض الموجود ليس معدوم والا لصديق كل موجود معدوم منف وقد سمعنا اذ اذنا ان قولنا استاذ من ماد يمنع هذا الغرض بل شرط من صغرى الاول والاجاب ولا فان لم شرط معدوم لا عكس واضح وان اسرط فلاح ان الصغرى في الاجاب وجود الموضوع اول فان لم تعد بعد ان بطلان لان سور السخ للشيخ من نبويه في نفسه بالفرون وان اعبر ان لم تعبى الالوجود المطلق كما اعبر السخ بعد اوله على نفسه الاعراض ان اعبر الوجود الخارج المحقق والمعدوم وقد بين ان الاساج في الشكل الاول محقق مع عدم موضوع الصغرى لهذا الاعراض والاعراض لانه اذا انعدم الموضوع مطلقا فعدا لعدم في الخارج بطريق الاول والذي يقتضيه العجالة من اسرط في موضوع الموجب الوجود الخارج يمكنه اسرط الاكس في الشكل الاول ومن اعبر الوجود المطلق لا يمكنه واجبه مما هو موقوف لعدم مده ومن ان الماخر من لما راوا ان الاحكام الخارجية معارض للاحكام الذاتية اعبر وان في السخ العضية ليس مطبقا على جميع العضيات فكيف من فضلة لوجود الموضوعها كقولنا سكر البارس معارض للبارس ومعنى الوجود مطلقا لا موجود ولا محسوس فان هذه وانما لها لصدور موجبا مع عدم الموضوع مدها وعدم الطباق لصدور السخ عليها اعرضوا عن ان بعض العضية بعد عام شامل لجميع العضيات واعبر والعضية خارجة وعضية حمسة واستعملوا في الاحكام فكما ان العضية تعتبران مطلقا واخر خارجة او حمسة كذلك العكس يعتبران على الاطلاق واخر في الخارجية والحمسة المحسوسة والمعدوم والمأخوذ كما حضروا من يوم العضية بالخارجة والحمسة حصص الاحكام في العكس والساقض والعكس لها ايضا اذ انب هذا الصور فنقول صاحب الكشف اسرط اجاب الصغرى لان مطلق العكس يلزم في جميع الخارجية والحمسة واعبر وجود الموضوع مدها على الفصل والسخ لما اعبر عضية عام واعبر مطلق العكس وقد علمه ان لا يسلط معدوم ليس بوجوده بل في العكس المطلق وليس موجبا وكذلك بعض الاعداد معدوم بعد ان يصدق في العكس وليس باجاب ولا يرد على مذهب صاحب الكشف فان حصص الاحكام الخارجية وانما لا يصدق لا خارجة ولا حمسة وهذا اطلاقه ما ذكره صاحب الكشف بعد مساعده والمخالف الاسكال لا يتقدم اما الاول فلان الصغرى موجبة سالبة المحرمة وقد عرفنا ان لا يصدق وجود الموضوع واما الثانية ان اراد بالمعدوم ان قولنا بعض الاعداد معدوم المعدوم في الخارج والذات فلام مده وان اراد بالمعدوم في الخارج فالتعكس ايضا فان لوجود الموضوع في الذات واما الثالث فهو ان الساد لان انعكاس مده من مواد العضية لا يصدق انعكاسها وانما اوردت هذه الحاث وان لم يكن لها عين ولا اثر في الكتاب بنيتها على بعض ما جعله المأخوذون

سببا للغير الا صلاحيات واستعلمكم فيها من اللطائف والنوادر **قال** وقال الامام **الاول** لما عبر عنه
الموضوع في الايجاب دون السلب اعرض الامام عليه في المحض وقال الموضوع ليس بشرط في الموجبة المعدولة لان عدم
المحول الوجودي كاللا بصير اما ان يصدق على الموضوع المعدوم او لا يصدق فان صدق معدوم من الموجبة المعدولة مع
عدم للموضوع فلا يكون وجود الموضوع شرطتها وان لم يصدق عليه عدم المحول صدق عليه المحول وهو البصر لا يمنع
خلو الموضوع عن التعيين سلم انصاف المعدوم بالامر الوجودي ويخرج وسد برسمه فالخط حاصل لانه اذا لم يحج
الايجاب المحصل الى وجود الموضوع والايجاب المعدول ليطبق الاول وجوده اما لا لم يصدق عدم المحول الوجودي على
المعدوم لزم صدق المحول الوجودي عليه بل الامر صدق سلب عدم المحول عليه فان تضمنت الموجبة ليس موجبة بل ساله
المعدولة اعم من الموجبة المحصلة فلان لم يصدق لها صدقها وقال في شرح الاسرار لا بد للموضوع من الموجبة وجوده محض او محتمل
هذا الكلام مناقض لما ذكره في المحض انه لا حاجة للمعدولة الى وجود الموضوع ولكنه قال ايضا في الشرح ان هو ليس
لغيره فرفع شوب كل السمع نفسه لان السمع مالم يثبت في نفسه لم يثبت لغيره فلم يكن المعدولة عند موجبة متضمنة القائل
الا ان هذا الكلام ضعيف لان المعبر عن الموجبة وجوده في الموضوع لا وجوده وهو الموضوع والمحول ومن الحائرين
يصدق الامر لعدم على الموجود لا على الوجود او صدق زيد الاكابر في الخارج صدق ان الاكابر محمول في الخارج على
زيد ولو احتاج الاكابر الى وجود الموضوع لما صدق هذا وانما المحول اناب للموضوع ولو كان عدما لكان ناسبا معدوما
وانه مع لا يقول لانه صدق بكل الموجبة خارجة وذلك لظن وان من ان المحول اناب للموضوع انه ناسب موجود في نفسه
بل صدق في محمول على الموضوع وكجزء من الاعداد على الموجودات لا على لواعب وجود الموضوع في الموجبة ولا على البصر
في السالبة ايضا ولم يعبر واما ما كان يلزم لانه يكون من الايجاب والسلب ايضا اما اذا عبر عن وجود الموضوع في السالبة
فلجوار ارتفاعها عند عدم للموضوع واما اذا لم يعبر فلجوار اجتماعها وذلك لان موضوع السالبة يكون اعم من موضوع
الموجبة فيجوز صدق الايجاب الكلي على جميع الاقوال الموجودة والسلب الجزئ عن الاقوال المعدومة لا انقول لما كان السلب
روح الايجاب في الايجاب ليس الاعلى الموضوع الوجوده فالسلب ايضا ليس واردا الاعلى لكن صدق لا موضوع على وجوده
فوجود الموضوع معبر عن الحكم لان الصدق وقد مررت الاسان الله وكمس السالبة **قال** ويدل على **الاول**

[illegible]

قال وقد عرفت الاول
للسود كان وجوما او عدسا هو
يا كان منهومه ما حلاله بكوه وجوما
صنوع مع انه مليل العاد ولا يفرق
الابا دون

Handwritten text in a cursive script, likely Persian or Urdu, written diagonally across the page. The text is dense and appears to be a list or a series of entries, possibly related to the botanical or geographical content of the adjacent page.

[illegible]

بحسب وقت المسمى كقولنا كل قمر محض بالضرورة وقت الجبلولة واما غير مسمى لا على معنى ان عدم التعيين يعقبه بل على
 معنى ان التعيين لا يعقبه كقولنا كل انسان يتنفس بالضرورة في وقت ما وعلى السدس ان في الماطلة وسمى وقت مطلق ان تعين
 الوقت وسمى وقت مطلق ان لم يسم وانما مسمى بغير الضرورة الازالة او الزيادة او الوصف او سمي الدوام الا بالان او بالذات او
 الوصف في هذه اربعة عشر مسمى وعلى السدس ان وقت الدوام ان يكون نسبة المحمول الى الموضوع ضرورة في بعض احوال
 وجه دار الموضوع كما في المسمى واما وقت الوصف ان يكون المسمى ضرورة في بعض احوال ايضا فان دار الموضوع
 بالوصف العنوان كقولنا كل مقتد نام في وقت زياده الغذاء على يد لا يتخلل وكل نام طالب للغذاء وقتا ما من اوقات كونه
 ناميا فالاسم متلف ثمانية وعشرين والضايف في المسمى ان المطلق اعم والمحدد اعم بناء على الطريقة التي
 شكلنا بها فبما قبل على ما لوح في السنان وكل واحد من السبعة بحسب الوقت المعين اخص من نظيره والسبعة بحسب الوقت الغير
 المعين فان كل واحد من هذه اربعة عشر مسمى يكون ضروريا في وقت ما ولا يمكن وكل واحد من الاربعة عشر بحسب وقت الدوام
 اعم من نظيره والاربعة عشر بحسب وقت الوصف لان كل ما هو ضروري في وقت الوصف فهو ضروري في وقت الدوام ضروري
 ان وقت الوصف في الدوام من غير عكس والبيز في ضروري في وقت ما من غير ضرورة في وقت الدوام ضرورة
 من حال الى اخر ومنه الى اخر يعلم ان هذا لا ينافي في تلك الاستغالات احواله كون ضرورة بحسب معنى الوقت ومن مذهبنا
 نعلم انه لا بد ان يكون للوقت ضرورة في الضرورة ولدار الموضوع انما ان الضروريات في ضرورياتها فانه لا كان
 تحت تعين الضروريات من الشمس وحلف استكثانه بحسب احواله او صاعه منها فلهذا ولجبلولة الارض وجب الخفاء الخامس
 الضروريات بشرط المحمول وهي ضروريات في موضوع او سلبه عنه بشرط خروج الشوب او السلب ولا فائدة فيها
 لان كل محمول هو ضروري للموضوع بهذا المعنى واما مسمى ضرورة الضروريات في الماهيات الخمسة بانها الماطلة لم تعين فيها شرط او
 مشروط والاول من الماهيات والباقية اما ان يكون شرطها احوالا او ماضية او خارجا عنها والداخل اما معلق بالموضوع
 او المحمول او المعلق بالموضوع اما بزيادة او نقصان او بغيره وفي الوصفية والمعلق بالمحمول احواله وصف لا يعين له ذات
 في اللفظ بشرط المحمول الخارج اما وقت مسمى او غير مسمى واما المكان في اللفظ بحسب الوقت وان تعلم ان هذا اخص من غيره
 الا انه لا يحسن ضبط ما ثم ادبيل ضرورة او ضرورة ماطلة او قبل كل جزء بالضرورة وارسلت غرضه بامر الامور
 فعل بآية ضرورة حال السج في الاسرار على الضروريات الازالة وفاء السام على الضروريات الزيادة واما المطلق للضرورة
 الماطلة على غير ما لان غير مسمى الضروريات مسمى على زيادة من الموضوع والوقت في كالجو والمحمول فاذا قلنا كل كارب محرك
 الاصابع بالضرورة بشرط الكارب محرك الاصابع حالة اللصاق بالكارب ضرورة الضروريات للكارب وكذا اذا قلنا كل قمر محض

وما المحلول بالضرورة فالحاف في هذا الوقت ضروري فليس شرط وجه الدوام الضابط في المحمول فانا اذا
 قلنا كل انسان محمول بالضرورة مادام الانسان موجودا فالحولان في احواله وجود الانسان ضروري فنقول وجود
 ذات الموضوع شرط لانعدام المصدا للضرورة فهو انما يجب لان في جهة الضروريات بل من جهة المصدا خلاف سائر الضروريات
قال والدوام مسمى في **قال** الدوام مسمى في اسم الاول الدوام الا بالان وهو ان يكون المحمول مسمى للموضوع او
 سلوبا عنه اذ لا وانما كقولنا كل قمر محض في الدوام الا بالان كونه الانسان وهو ان يكون المحمول مسمى او سلوبا مادام
 ذات الموضوع موجودا اما مطلقا كقولنا كل زجني اسود دائما او ماضيا بغير الضروريات الازالة او الزيادة او الوصف او
 بغير الدوام الا بالان الثالث الدوام الوصف وهو ان يكون الشوب والسلب واما ذات الموضوع موصوفا بالوصف
 العنوان اما مطلقا كقولنا كل اتي فهو غير كارب مادام اميا واما ماضيا بغير الضروريات الازالة او الزيادة او الوصف او سمي
 الدوام الا بالان او الدوام وسمى بعضا من بعض والضروريات في غير خافه لم يحاط بما عدم بعض الا حاط **قال**
 واللا ضروريات هو الامكان وهو اربعة احوال **قال** اللا ضروريات وهو الامكان مطلقا بالاسواق على اربعة مسمى احدها
 الامكان العام وهو سلب الضروريات المطلقة ان الزيادة على حد من الوجود والعدم وهو الطرف الخالف للحكم وربما
 يفسر بما لا يلزم من المانع وهو سلب الامتناع عن الطرف الموافق فان كان الحكم الايجاب هو سلب ضرورة السلب او سلب
 امتناع الايجاب ان كان الحكم السلب هو سلب ضرورة الايجاب او سلب امتناع الايجاب فاذا قلنا كل بار طار بالامكان
 يكون معناه ان سلب الحرمان عن النار ليس بضرورة او شوب الحرمان عن النار ليس بمنع واذا قلنا لا شيء في الجدار بار
 بالامكان كان معناه ان ايجاب البرودة الحرمان عن النار ليس بضرورة او سلبها عنه ليس بمنع وانما هي كما ناعا لانه السلب
 عند جهه العامة فانهم يقولون من الممكن ليس بمنع ومما ليس بممكن المنع ولما جاز سلب ضرورة احد الطرفين ضرورة
 ذلك الطرف كحضر الماده بحسب هذا الامكان في الضروريات واللا ضروريات فليس في الامكان بهذا المعنى شامل لجميع الوجوه
 فلو كانت الضروريات متبادلة لكان قسم الشيء فعاله فانه في سلب له اعتباران من حيث التوهم ولذا الاعتبار مع الوجوه
 ومن حيث سببه الى الايجاب والسلب متبادلة الضروريات لانه ان كان ايجاب الايجاب بغير ضرورة السلب وان كان ايجاب
 السلب بغير ضرورة الايجاب واما في الامكان الخاص وهو سلب الضروريات الدالة على الطرفين الخالف للحكم
 والوافي جميعا كقولنا كل انسان كارب بالامكان الخاص لانه لا يمكن كارب بالامكان الخاص ومعناه ان سلب
 الكارب عن الانسان وايجابه له لسبب ضرورة في المعنى كارب كل منهما في مكان عامي موجب وسالب و
 العرف ليس الا في اللفظ وانما هي خاصا لانه السلب عند الخاصة والحكم فاعلم ان ما ملو المعنى الاول كان الممكن ليس يكون

والاول الا بالان الماطلة او ماضيا بغير الضروريات الازالة او الزيادة او الوصف او سمي الدوام الا بالان كونه الانسان وهو ان يكون المحمول مسمى او سلوبا مادام
 ذات الموضوع موجودا اما مطلقا كقولنا كل زجني اسود دائما او ماضيا بغير الضروريات الازالة او الزيادة او الوصف او سمي
 الدوام الا بالان او الدوام وسمى بعضا من بعض والضروريات في غير خافه لم يحاط بما عدم بعض الا حاط **قال**
 واللا ضروريات هو الامكان وهو اربعة احوال **قال** اللا ضروريات وهو الامكان مطلقا بالاسواق على اربعة مسمى احدها
 الامكان العام وهو سلب الضروريات المطلقة ان الزيادة على حد من الوجود والعدم وهو الطرف الخالف للحكم وربما
 يفسر بما لا يلزم من المانع وهو سلب الامتناع عن الطرف الموافق فان كان الحكم الايجاب هو سلب ضرورة السلب او سلب
 امتناع الايجاب ان كان الحكم السلب هو سلب ضرورة الايجاب او سلب امتناع الايجاب فاذا قلنا كل بار طار بالامكان
 يكون معناه ان سلب الحرمان عن النار ليس بضرورة او شوب الحرمان عن النار ليس بمنع واذا قلنا لا شيء في الجدار بار
 بالامكان كان معناه ان ايجاب البرودة الحرمان عن النار ليس بضرورة او سلبها عنه ليس بمنع وانما هي كما ناعا لانه السلب
 عند جهه العامة فانهم يقولون من الممكن ليس بمنع ومما ليس بممكن المنع ولما جاز سلب ضرورة احد الطرفين ضرورة
 ذلك الطرف كحضر الماده بحسب هذا الامكان في الضروريات واللا ضروريات فليس في الامكان بهذا المعنى شامل لجميع الوجوه
 فلو كانت الضروريات متبادلة لكان قسم الشيء فعاله فانه في سلب له اعتباران من حيث التوهم ولذا الاعتبار مع الوجوه
 ومن حيث سببه الى الايجاب والسلب متبادلة الضروريات لانه ان كان ايجاب الايجاب بغير ضرورة السلب وان كان ايجاب
 السلب بغير ضرورة الايجاب واما في الامكان الخاص وهو سلب الضروريات الدالة على الطرفين الخالف للحكم
 والوافي جميعا كقولنا كل انسان كارب بالامكان الخاص لانه لا يمكن كارب بالامكان الخاص ومعناه ان سلب
 الكارب عن الانسان وايجابه له لسبب ضرورة في المعنى كارب كل منهما في مكان عامي موجب وسالب و
 العرف ليس الا في اللفظ وانما هي خاصا لانه السلب عند الخاصة والحكم فاعلم ان ما ملو المعنى الاول كان الممكن ليس يكون

وهو ليس بمسح ان يكون واعمال الواجب وعلى المسح واجب ولا يمنع وان لم يكن وهو ليس بمسح لـ
 لا يكون واعمال المسح وعلى المسح واجب ولا يمنع فكان وقوعه على المسح واجب ولا يمنع لازماً
 فالقولوا اسم الامكان عليه بطريق الاول فيحصل له قرب الى الوسط بين طرفي الجواب والسلب وصارت المولدة بحسب
 اذ في مقابل سلب مرون الطرفين ضروب احد الطرفين ومن اما مرون الوجود الى الوجود والامرون العدم الى الامناع
 ولا يمنع من الاول والثاني حاصل لما بينهما من العموم والخصوص فانه من سلب الضروب عن الطرفين كانت مطلوبة على احد
 من غير عكس وبالنسبة الى الامكان الاخص وهو سلب المرون المطلقة والوصفة والوصف عن الطرفين وهو ايضا اعتبار
 الخواص وانما اعتبر لان الامكان لما كان موضوعاً بازاء سلب الضروب وكل ما كان اخص عن الضروب كان اول باسمه فهو
 اقرب الى الوسط بين الطرفين فانما اذا كانا خاليين عن الضرورات كانا متساويين في النسبة والاعبار بحسب سبعة
 اذ في مقابل سلب مرون الضرورات عن الطرفين ثوب احدهما الى احد الطرفين وبين اما مرون الوجود بحسب الذات او مرون
 العدم بحسب الذات او مرون الوجود بحسب الوصف او مرون العدم بحسب الوصف او مرون الوجود بحسب الوصف او مرون العدم بحسب الوصف
 مرون العدم بحسب الوصف وهو اخص من سلب الضرورات عن الطرفين فعد سلب المرون الدالة عنهما و
 لا عكس في رتبة الامكان الاسمي والى ان يكون بحسب السلب فيكون اسماً لكل من المهورات الثلاث
 بحسب الالط من كلام صاحب الكش والمص اعبار الامكان الاخص والاول وهو الامكان العام اعم من البولي ثم
 الثاني الامكان الخاص اعم من الثاني والثالث وهو الامكان الاخص اخص من الرابع من حيث سلب الضروب بحسب
 جميع الاوقات بحسب سلب الضروب بحسب الوقت المسبب من عكس فيكون الضروب في الماضي او الحاضر او المآل وهذا هو السبع
 الامكان الاسمي هو الفاعل في صفة الامكان فان امكن الجش بالاضرون في اصله لاني وجوده ولا في عدمه فهو صانع
 المطلق لان المطلق يكون السور والسلب فيكون شاملاً على مرونه ما لم يمتنع ان كل شئ يوجد مخوف بمرون
 سابعه ومرونه لا يحد بشئ المحول ثم كل شئ يمتنع فاحيط بمرنه ان وجوده وعدمه يكون معناه في الزمان الماخف والزمان
 الحال وان لم يحصل لثابه علم بخلاف الزمان المسبب فانه لا يمتنع ان يوجد ولا يوجد لا يجب علينا فقط بل في فعل الامر وانما
 لان تعاقب احاطة في زمان والارصة المستقبل موقوف على حضور ذلك الزمان ولان التعاقب لما هو جاري الامر في نفسه
 واما وجود السبب المعق للامسح بسبب بداهة ان سمان ولا اجاب سناك بالذات ولا بالغير لعدم حصوله بعد فهو
 في الماضي والحال سمي على مرون وجوده وعدمه واما الضروب بشرط المحول وما باله الى الزمان المسبب فلا تشمل على
 ضروب اصلها من لوازم الامكان المحقق العرفي اعتباراً بالمكان الى زمان الاسمي والامكان الاسمي هو سلب

الضروب عن الطرفين في زمان الاسمي والى ان يكون حاق الوسط بينهما كذا جمعة السبع في السفا وعلى ان يكون الاعبار ارب
 بحسبه ثلاثة ضروب ما في طرف الوجود وضروب ما في طرف العدم وسلب المرون عنهما وهو اخص من الثالث بحسب المرون
 لان كل ما اسبق منه سائر الضرورات اسبق منه الضرورات الدالة والوصفة والوصف فيكون انما اشتماله على مرونه ما واما
 بحسب الصدق فمنها مساواة لان كل ما اسبق منه الضرورات الدالة والوصفة والوصف فيكون انما اشتماله على مرونه ما واما
 الثالث بالضروب واما الضروب بشرط المحول فانه ما وجد بعد من شرط ان يكون الوجود في الاسمي العدم في الحال و
 بالعكس ان شرط ان يكون العدم في الاسمي الوجود في الحال فانه ان ضروب احد الطرفين في الحال في امكان في الاسمي
 بعد شرط الوجود والعدم في الحال لان كل ما اسبق منه الضرورات الدالة والوصفة والوصف فيكون انما اشتماله على مرونه ما واما
 والعدم في الحال والاصح على اعتبار الاسمي **ف** وقد في بعض الامكان **ف** من الناس من يمدح في الامكان
 مانه لو كس الامكان لم احد الامر من وهو ان يكون الواجب كمال العدم واما ان يكون منع الوجود وكلها مع سائر الملام
 ان الامكان ان صدق على الواجب لزم الامر الاول لان ما امكن وجوده امكن عدمه وان لم يصدق على الواجب لزم الامر الثاني
 لان ليس يمكن جمع وجوده انه ان اراد بالامكان الامكان العام فلا م انه ان صدق على الواجب امكن عدمه لانه الواجب
 على امر وان اراد بالامكان الخاص فلا م انه ان لم يصدق على الواجب امكن وجوده بل الامر بثوب احد الضرورين وذكر لا
 مسلم ضرور العدم ومنهم من ينفي الامكان الخاص بان امكن ان يكون مرونه او مرونه واما ما كان فلا امكان اما اذا كان
 مرونه فلا م منع عدمه والاصل اجماع الوجود والعدم فيكون وجوده ضرورياً فلا امكان واما اذا كان مرونه فلا م منع وجوده
 فيكون عدم ضرورياً فلا يكون مرونه وجوابه ان المرون الخاص في حال الوجود والعدم في الضروب بشرط المحول والامكان في
 في مقابلها بل في مقابل الضروب الدالة **ف** وهو في الامكان والعرف السمي المفضل **ف** تطلق الامكان **ف**
 بالاسم على سلب الضروب كما بعدم وعلى النوع العدم للمعلول فيكون السبع من سانه ان يكون وليس كان كما ان المعلول
 السبع من سانه ان يكون ويكونان والنوع منها من وجود الاول ان ما بالنع لا يكون بالمعلول كما في سبه له خلاف المكن فانه
 كنه ما يكون بالمعلول الثاني ان النوع لا يمكن ان يكون للمعلول فيكون السبع في طرف وجوده وعدمه بخلاف الامكان
 فان المكن ان يكون مكن ان لا يكون الثالث ان ما بالنع اذا حصل بالفعل لا يغير الذات كما في قولنا الماء بالنع هو ماء
 وندرة الصعاب كما في قولنا الام بالنع كباب فيكون منها من الامكان عموم من وجه لصادقها في الصورة الثانية وصدق
 النوع بدون الامكان في الصورة الاولى لصدق قولنا لاس في الماء هو ماء بالضروب فلا يصدق الماء هو ماء بالامكان وصدق
 الامكان بدون النوع حيث يكون النسبة فعلية **ف** والادوام اما الادوام الفعل **ف** الادوام اما

الامكان
 هو الذي لا
 يتغير بغير
 سبب
 وهو الذي لا
 يتغير بغير
 سبب
 وهو الذي لا
 يتغير بغير
 سبب

فان ما بالنع
 بالنع
 بالنع
 بالنع
 بالنع

وهو الذي لا
 يتغير بغير
 سبب
 وهو الذي لا
 يتغير بغير
 سبب

Handwritten text in Arabic script, likely a list or index, written diagonally across the page. The text is dense and appears to be a continuation of the previous page's content.

الحاكمين والساكنين في بلادهم الامم خاضعة لسلطانهم عند الاستطاعة انهم لا يرضون ان يكونوا
مستعربين او ان يكونوا مستعربين ولا حاجة اليهم ان يكونوا مستعربين ولا حاجة اليهم ان يكونوا

3

الطبيب

الطبيب المرتضى السمرقندي
رحمه الله تعالى
علو على كان غرضه
سبيل الجار
م

[illegible]

والاحتمال العدم وبغير المساس بوجوبها الى وجوب الوجود وامتناع العدم سلب الامكان
 العام عن الطر والمخالف لها وهو العدم اذ وجوب الوجود وامتناع العدم من جانب الوجود والطر والمخالف له العدم و
 ذلك لان ما وجب وجوده وامتناع عدمه لم يكن عدمه وبالعكس هذا اذا فهمنا الامكان العام بما لا يلزم سلب الوجود ان ما
 ساويه على شريطة لمط المعاملة بالمره وان كان ربما سئل الملامه في معنى المردوم كما سئل في باب النقطه فان وجوب
 الوجود لا يلزم سلب العدم ضرورة الوجود لوجوب الوجود لا يلزم اعم ولو فهمنا الامكان سلب الوجود لم يكن
 سلب امكان العدم معلوما مع الوجود الوجود فان امكان العدم سلب ضرورة الوجود فكلون سلبه سلب
 ضرورة الوجود وهو عين ضرورة الوجود لان معنى كل شيء دفعه فكلون ضرورة الوجود ايضا مع سلب ضرورة الوجود
 وسلب ضرورة الوجود ضرورة الوجود لانه دفعه فكلون سلبه ضرورة الوجود مع الوجود وهو عين ضرورة الوجود
 الوجود لكان له واحد فصان ويخرج وكذلك اصابع الوجود بلزم وجوب العدم وبالعكس على ولازمها سلب الامكان العام
 عن الطر والمخالف لها وهو الوجود اذ الطر والمخالف لها العدم فادخل في طبعه الوجود طبعه الوجود فكلون سلبه ضرورة الوجود
 في وجوب الوجود وامتناع العدم وسلب امكان الوجود في طبعه الامتناع ايضا طبعه الوجود فكلون سلبه ضرورة الوجود
 لان معاني الامور المتساويه مساويه واما الامكان الخاص فلا يلزم من سلبه على وجوب الوجود والامتناع كما لا يلزمها ما سئل
 عليه من انه لم يلزم وجوده على الامة فان امكان الوجود بلزم امكان العدم وبالعكس ضرورة الوجود الامكان الخاص الخاص من كل
 طرف الى الطرف الاخر فكل شيء طبعه الوجود وان سلكنا امكان الوجود وامتناع العدم وكذلك طبعه نفسه فهو ان
 ما سئلنا من ان الطر والمخالف لها الطر والمخالف لها الوجود في الوجود الامتناع بعد الاحاطه بما ذكرنا واما السبب الثاني على كل طبعه منع الجمع
 دون الخلو لوجوب الوجود الصادق الطبعه السالبة وفي بعضها مع الخلو دون الجمع اما مع الخلو فلا لوجوب الوجود منع الجمع
 عنها ما كان منها مع الجمع واما امتناع الجمع مع الخلو في العنصر مع الخلو ايضا المنع من الجمع
 على الطبعه السالبة وعن كل طبعه احض من بعض الطبعه الاخرى لان كل امر من بينها منع الجمع يكون على كل منها احض من بعض الاخر
باب السادس المردوم والامكان **اقول** المردوم والامكان كما يكونان بحسب الامر على سلفه باب
 الخفاء فكلون بحسب الدرس وسم ضرورة الوجود والامكان ما لا يكونان بصورة واحدة كما في حرم العقل
 بالسمه منها والامكان الدرس ما لا يكون بصورة واحدة كما في الوجود والامتناع في السمه منها ويراد بها الاحوال المردوم والامتناع
 احض من كل سمه جزم العقل بما يحد بصورة واحدة كما في مظاهره لسمه الامر والاربع الاما من البداهات وليس

بما لا يكونان
 بالسمه منها
 الاحوال المردوم
 والامتناع في
 السمه منها
 ويراد بها
 الاحوال المردوم
 والامتناع في
 السمه منها

بما لا يكونان

كلما كان حروما في نفس الامر كان العقل جازما به في صورته كما في النظر بالحقه فكلون الامكان الدرس اعم من الامكان
 الخاص لان بعض الامر احض من بعض الاخص في سبب البداهات فصا ما يمكنه كقولنا ان كان
 سببها فانها بداهه لانها مذكوره بالحس والتجربه مع انها ليست بضرورة خارجة عن العقل كقولنا ان كان
 احدهما ما يمكنه بصورة في الحزم بالسمه منها وهو عين الاول واما ما لا يكون صورة على طر وكسب وبمعنى العقل وسئل
 الاول والحدس والحس وغيره فان عديم البداهات في كونها من البداهات في معنى الجمع الاول فلام ان العنصر المذكور بداهه بهذا
 الجمع وان عديمه في معنى الجمع انما سئل ان البداهات في كونها من البداهات في معنى الجمع الاول فلام ان العنصر المذكور بداهه بهذا
 نعم فهذا حاله بان ما جزم العقل بما يحد بصورة واحدة كما في مظاهره لسمه الامر والاربع الاما من البداهات وليس
 واما المردوم لكان جزم العقل بالسمه الضرورية اما لكون جزم العقل بالسمه الاطلاق او الامكانه او غيرهما **باب** العقل
 السادس في وجوب العنصر وتعدد **اقول** منها تعدد مع الموضوع في العنصر اربع الجوز سواء غلبت على الجمع لمط واحد كما
 حال العنصر جزم وتولد بالحق والدم والاسان متكلم ويراد بالكلام النفس والحق او غير ذلك واحد لمط كقولنا
 الاسان والوس حيوان والاسان حيوان وما طر او يترك احداهما في الجوز او الموضوع والاول الجوز كقولنا الاسان صاخر الصاخر
 اسان تعدد العنصر اما اذا تعدد مع الموضوع والجوز فكل واحد من الاما كان جزم العقل فان جزم العقل جزم بعضا من جزم العقل
 جزم والاولى الدرس جزم وكذلك السوان واما اذا تعدد الموضوع فلان الحكم على كل حكم على احوالها الجوز اساس من السك الاسان واما
 اذا تعدد الجوز فلان الحكم على كل حكم على اساس من السك الاول وسعد الاول الجوز لان يترك احداهما والاول العنصر الجوز لا وجوب
 العنصر كقولنا السك جزم وجزم وعكس كقولنا السك الحدس ومن لم تعدد مع الموضوع والجوز ولم يترك احدهما
 والاول الجوز لم تعدد العنصر كقولنا الواجب بسط ثم تعدد العنصر ان كان العقل فلا سلب انه كخط كنه الاصل وكسبه و
 جزمه لانها لا يكون واردة منها بالناس الى مع الاحكام الموحده بالعقل فادخل كل اسان ودرس هو جزم العقل بالسمه
 اسان جزم العقل بالسمه وكل درس جزم العقل بالسمه وان كان بالعدم فان كان بحسب احوال الجوز فهو كخط الكنه ان كان جزم العقل
 صدق على الجوز كنه وان كان جزمها لان السنجية الاول تنبع الصوى في الكرم وكخط الكنه ان الاحباب اذ الموجدان الى معاني
 الاموجه وكخط الجزم ايضا وان كان بحسب احوال الموضوع فهو كخط الكنه اذ السنجية في السنجية في الكرم وكخط الكنه
 لكن لا كخط الكنه لان جزم العقل على كل حكم كنه الوجود صدق جزم على الجوز الجوز ان لم يكن جزم العقل على كل حكم كنه
 لا ينعج جزم على كل امر في العام هذا الكلام المعنى وانه بطر من وجوب الاول ان يترك الجوز لا وجوب تعدد العنصر الجوز لكونه سبب
 او موجه مكنه والعكس والاول لا ينعج اذ الكسب صوابه سالبه او موجه مكنه انما ان اراد بتعدد العنصر تعدد ما العقل لم يكن متعددا

بما لا يكونان
 بالسمه منها
 الاحوال المردوم
 والامتناع في
 السمه منها
 ويراد بها
 الاحوال المردوم
 والامتناع في
 السمه منها

ترك الموضوع او المحل اذ لو ان الحكم على الاحوال او بالسن هو حصر فيها بالفعل وان اراد بها ما هو اعم والسن والسنة والسنة
 لا سائر ما فيها فمقتضى ما ذكرنا من الحكم في القضية كما سلم الحكم على الاحوال او بالسن كما سلم الحكم على ما هو اخص
 من الموضوع كالخبريات او ساوا او اعم والمساوي والاعم بل يلزم ان يكون كل قضية متعددة وح بطل قوله والاطال الله ان القضية المركبة
 قضية متعددة لعدم الحكم بها وليس تعدد ما تعدد موضوعها او مجموعها او تركها احدى الاربع ان اخفاط المحل غير لازم او تعدد
 القضية بحسب احوال المحل فان حمل الموضوع على الكل ضروري ومن كانت الكثرة في الاول ضرورية كانت السمة ضرورية سواء كان الضمور
 ضرورية او لا وكذلك ان كان تعدد ما بحسب احوال الموضوع وانما يلزم اخفاط المحل اذ لم يكن احدى الموضوعات الاربع اما اذا كانت
 احدى ما غير لازم على ما سيجب تبين ذلك اذ المنع النبوية والاولى لا امضاء على التعدد بالفعل والامر بالمجموع ذلك ان وجد القضية
 وتعدد ما بحسب وجد الحكم وتعدد فان لم يكن في القضية الا الحكم واحد كانت واحدة وان شملت على عدة احكام كانت متعددة
 لكن تعدد الحكم اما باختلاف في نفسه بالاحوال والسن او بحسب اختلاف الموضوع او بحسب اختلاف المحل الاربع لها فانه لم تعدد
 الموضوع ولا المحل ولا الحكم نفسه كانت القضية واحدة بالضرورة سواء كان الموضوع والمحل مودس او مركبا او واحدا مودس
 والاول مركبا وان اردنا الحكم بالمجموع او على المجموع كقولنا الانسان جسم حساس سبحانه لا راد له او المحل الواحد بالاطال الله
 عليه الشفاء **قال** فان قيل لا يلزم **الاجابة** لما سبق الى بعض الاوامر ان السليم يلزم من كون السليم محمولا جملة كونه
 محمولا فرادى وبالعكس اي ليس يلزم من حمل السليم على جملة كونه فرادى كونه لا سيما في العالم بان الحكم بالكل حكم بالاجزاء
 اوردته اعداء صاعدا لكن لما كان اذ هو الله فاسد الحكم عليه فله سماء من ينسب على سادة وان لم يكن لكذلك في الاعراض واستدلوا
 على الاول بانه تعدد على المحل المستقل بسبب الوجود من مجرد الاعتقاد عليه انه قدس وعلى الثاني بانه الاول ان كان راد
 طسما غير طاهر وكون ما راد في الخفاطة بصدور راد طسما راد طسما ولا بصدور راد طسما راد طسما انما اذ اصدف على ان محمول
 واصف فان وجب ان اصدف انه محمول لاصف ثم بصدور المحمول لالاصف فمصدق عليه المحمول لالاصف بالاصف وهكذا
 انما الله الفرد اصف يحصل مجموع احواله وهو الوجود والعدم والذات والذات في حق الكليات احاطت عن الدليلان الاول بان
 الاندك في اي صنف المحل حاله الاجماع دون الانفراد وصدوره حاله الانفراد دون الاجماع انما كان لاحد او لجمع اما اذا اتخذ المعنى
 فلما كان الوجود من جملة ما يحل على ان يكون حقيقته بل على ان يكون في صورة الدرس من جملة ما هو اذ اوفى منها وعن انما عن حاله
 انفع لم تعرض كذا أصلا وكذلك لما لم يحل على ان يكون كذا فيكون بل على ان يكون في الخفاطة وهو صادف عليه حاله الاجماع ايضا
 وعن الثالث بان كون القول بحدوث ما بالاصف صدوره ثم نفي المسلمين بان حمل السليم على انه يكون المراد به حمل السليم مع عدمه او بكونه
 امره مع عدمه مع جملة فان راد في الاول فلا سائر ان ليس يلزم من حمل السليم على جملة كونه فرادى وبالعكس بل بالعكس بل بالعكس مع عدمه والاصح

[illegible]

احسن نظمهم بالساقص من العصا وبنواي ابراهيم اناه على كل **ف** **ك** وقد اختلفت **ا** **و** الساقص من العصا لا
يحق الادارة على كل واحد منها ما روى في الاخرى حتى يكون السبب في افعال انبياء الايات فلا بد من اعيانها وحوادثها
الموضوع ووجه المحرور ووجه الرمان ووجه المكان ووجه السطح ووجه الاصابة ووجه الجو والكلمة ووجه النوع والعمل
لحوادث العصا او كذا ما عدا افعالها في من مهابك افعال ابدانهم عمرو وليس بعام اورديكا وليس بخار اوردي صاقل بهارا و
ليس بصاقل لئلا اوردي حاس السور وليس بحاس الذرار والجسم من اللحم بشرط كونه اصل وليس بمو شرط كونه اسود
اورديا لعمرو وليس لانيك والزعم اسود ان عصه وليس بأسود ان يكلم والجسم مكان النوع وليس بمكان العمل والصدوان او
يكلم ان واكن العار ان مهابك وحوادث الموضوع والمحرور والرمال العلم الضروري باقتسام العصا الصدق والكلد عند
اتحادها في الوحدان البت لا مساع سور من حق الاوهاء وقد سلمت عنه في ذلك الوقت واما وجه السطح والجو والكل بمدرجه
محرور الموضوع لاحتلاقه باحتلاقه فان الجسم بشرط كونه اصل غيره بشرط كونه اسود والزعم كلمة والرمي بعصه ووجه المكان و
الاصابة والنوع والعمل محرور المحرور لاحتلاقه باحتلاقه فان الحاس الذراع الحاس السور والار لئلا يعمد الاب لعمرو والمكر
بالنوع والمكر بالعمل وفي هذا العام انظار اما اولادان ووجه الرمان الصاقل محرور المحرور فان المحرور مولد صاقل
بهارا موال الصاقل بهارا مولد ليس بصاقل لئلا موال الصاقل لئلا وما محملان فالواحد الكفا بالوحدان لا التثنية لئلا الرمان
خارج عن طر من العصه لان سمة المحرور الموضوع لئلا لها من زمان فلو كان الرمان داخل المحرور لكان سمة ذلك المحرور الموضوع
واقعه في زمان فلو كان الرمان زمانا او لكان الرمان بالقصه بحسب طرفة النور والسيه لا يصح في الاوهاء كجمعه فلو كان
الرمان مضافا عن سمة النور عن طر من العصه فلو كان داخل اوهاء كان مضافا عن سمة الرمان وانه لا مانع من ان يكون الرمان
بحسب الظاهر اذ لا بد للشيء من مكان كما لا بد لها من زمان فلا وجه لادراج وجه المكان محرور المحرور ووجه الزمان عنها
واما ما افلان تعلق بعض الوحدان بالموضوع وبمعناها بالمحرور كعصص بل كعصص اذ تلك الامور كما تصلح لان توضع بل تصلح لان تحمل
عند عكس العصه واما ما افلان منها ما افلان لها بالموضوع ولا بالمحرور بل بالشيء كما اذا قلنا السراج مشعل بشرط كونه ابيض و
ليس مشعل بشرط اسائه ومكدر جمع الوحدان الى واحد ومن هذه السمة الحكمة بحسب تلك السمة واداعى السمة
الاحاسه التي ورده الاكابر عليها لانه من اجل تلك الامور اختلفت السمة الحكمة لاحتلاقها باحتلاق الموضوع وهو ان سمة السهم الى اجل
المغايير عن سمة الاله واما احتلاق المحرور لانه احد المغايير الى من غرضه الاوهاء واما احتلاق الرمان لان سمة احد
الشيء الى الاخر من زمان عن سمة الاله في زمانه وعلى هذا القاس في بواي الامور وعكس تلك العصه الى قولنا من احدثت السمة
الحكمة احدثت جمع الامور ذلك بحسب للناس حال بلب اذ كل واحد من هذه الامور فاما الحجة الى التفسير الازك

فالقصة السطية بمصها **اول** لما في رابط الساقص منبها على كنه احد السصل على سسل الاحال اراد ان يذكر بعض بعضه على سسل
السصل الحصل الاحاطه العام والقصة ان كانت سطة فبعضها سطة لا مرفع به واحد فبعض المظلمه العام الدائم والعكس
لان السور بعض افعال الازار والسلك جمعها فاما فصالان جوا والعكس ان السلك بعض اول الازار ساقص السور جمعها وبدا
مدل على ان بعض الدائم المظلمه المنزه لا المظلمه العام واميل اليها كالملمه محوله على بعض الازار من تساو المظلمه المنزه واغارت بها
لله سبحانه وتعالى

三

[illegible]

او نقول المجموع والاصل ونعني العكس لما اسلم في الاكل محالا واساها اما اسما والاصل وبموجب او اسما ونعني العكس
فنقول العكس صا د ا وهو المط لا نعال ان اردتم توكلم من صدى بعض ج ب صدى بعض ج لان صدى ب لم يرد
الاصل فلما لم يرد لم يرد لصدى بعضه لوار صدى مع عدم لروم وح لا يصدى بعضه وان اردتم ان يصدى مع صدى الاصل
اغم لم يرد على وجه اللزوم او الاغاي مسلم لكنه لا يصدى المط لان الاغم لا يرد على الاخص لا يصدى المراد اللزوم ويحتمل
لان العكس لو لم يكن مع الاضمار على الاصل جاز العكس فيه فيجوز صدى بعضه مع الا لا يخلو النسخ عن السبب في صدى
بعضه مع ج وحوار الخ ج او نقول صدى بعض العكس مع الاصل مع كون الاصل مع الصدى بدون العكس لا ينفخ
باللزم الا هذا العذر او نقول المدعى وحوار صدى العكس عند صدى الاصل والا امكن صدى بعضه مع كنه لا سلا الخ
السالب طريق العكس ويحتمل ان يصدى بعض العكس ليرتد الى بعض الاصل ان كان حرا او ضدا ان كان كليا مثلا اذا صدى كل
ج او بعضه بالاطلاق وح ان يصدى بعض ج بالاطلاق والاصل لاس من ج د ليا وسكن الى لاس من
ج د ا ما على سعي وقد كان كل ج او بعضه ب ب والتعريف ان يصدى الاصل مع لارم بعض العكس مع كنه لا سلا
اجماع السبب اما اذا كان الاصل حرا فط واما اذا كان كليا فلا سلا الخ ج ب مع صدى الاصل مع بعض العكس مع كنه لا سلا
بدون العكس وهو المعنى من اللزوم وادرس الى العكس في المظلة العامة فكل ذلك في النواحي اما نحن ان الوجوه الستة فيها
واما لان المظلة اعلمها ولارم الاغم لارم الاخص ومان عدم لزوم الرائد ان الوصف الكلي احصاها ومن لا سلا الى الاخص
والمظلة كالحسنه لوار الساني في وصف الجوار والموضوع فلا يصدى وصف الموضوع على ان الجوار اصل انصافه بوصف
الجوار لعل كذا يصدق معنى بالتوفيق لا داما ولا يصدى بعض الضم مخفف على ما يوضح وعدم انعكاس الاخص
سلم عدم انعكاس الاغم فيل يبدى الوجه اما لا يصدى الى العكس لانه اما سالة مطلقه واما سالة ممكنه ومما لا سلا الى
فلا دخل بعد الوجه والانعكاس وصفه نظرا لان عدم انعكاس بعضه لا سلا مع عدم انعكاسها مع غيره لوار ان بعضي
مخصوصه التركة انعكاسها كمال الخاصية نعم انعكاس بعضه مسلم لان انعكاسها مع غيره فضرورة ان لارم الجزء لا يكل
والدائمان والعامان **قوله** **والدائمان والعامان** انعكاس كل منهما حرة حسنة اما الدائمان فلان فيهما
ان وصف الجوار ب مادام دار الموضوع من حرة او وصف الموضوع بابت في الجملة اذ المراد ما صدر عليه ج بالاصل بوصف
الجوار ووصف الموضوع بعمان على ان واحد في بعض اوقات دار الموضوع وبعض اوقات وصف الجوار ووصف الجوار
فما صدر عليه وصف الجوار صدى عليه وصف الموضوع في بعض اوقات وصف الجوار واما العامان فلانه قد حكم فيها بان
وصف الجوار صا د ا مادام وصف الموضوع بها بعمان على ان واحد في جميع اوقات وصف الموضوع على ان واحد وصف الجوار

فيكون العكس صا د ا وهو المط لا نعال ان اردتم توكلم من صدى بعض ج ب صدى بعض ج لان صدى ب لم يرد
الاصل فلما لم يرد لم يرد لصدى بعضه لوار صدى مع عدم لروم وح لا يصدى بعضه وان اردتم ان يصدى مع صدى الاصل
اغم لم يرد على وجه اللزوم او الاغاي مسلم لكنه لا يصدى المط لان الاغم لا يرد على الاخص لا يصدى المراد اللزوم ويحتمل
لان العكس لو لم يكن مع الاضمار على الاصل جاز العكس فيه فيجوز صدى بعضه مع الا لا يخلو النسخ عن السبب في صدى
بعضه مع ج وحوار الخ ج او نقول صدى بعض العكس مع الاصل مع كون الاصل مع الصدى بدون العكس لا ينفخ
باللزم الا هذا العذر او نقول المدعى وحوار صدى العكس عند صدى الاصل والا امكن صدى بعضه مع كنه لا سلا الخ
السالب طريق العكس ويحتمل ان يصدى بعض العكس ليرتد الى بعض الاصل ان كان حرا او ضدا ان كان كليا مثلا اذا صدى كل
ج او بعضه بالاطلاق وح ان يصدى بعض ج بالاطلاق والاصل لاس من ج د ليا وسكن الى لاس من
ج د ا ما على سعي وقد كان كل ج او بعضه ب ب والتعريف ان يصدى الاصل مع لارم بعض العكس مع كنه لا سلا
اجماع السبب اما اذا كان الاصل حرا فط واما اذا كان كليا فلا سلا الخ ج ب مع صدى الاصل مع بعض العكس مع كنه لا سلا
بدون العكس وهو المعنى من اللزوم وادرس الى العكس في المظلة العامة فكل ذلك في النواحي اما نحن ان الوجوه الستة فيها
واما لان المظلة اعلمها ولارم الاغم لارم الاخص ومان عدم لزوم الرائد ان الوصف الكلي احصاها ومن لا سلا الى الاخص
والمظلة كالحسنه لوار الساني في وصف الجوار والموضوع فلا يصدى وصف الموضوع على ان الجوار اصل انصافه بوصف
الجوار لعل كذا يصدق معنى بالتوفيق لا داما ولا يصدى بعض الضم مخفف على ما يوضح وعدم انعكاس الاخص
سلم عدم انعكاس الاغم فيل يبدى الوجه اما لا يصدى الى العكس لانه اما سالة مطلقه واما سالة ممكنه ومما لا سلا الى
فلا دخل بعد الوجه والانعكاس وصفه نظرا لان عدم انعكاس بعضه لا سلا مع عدم انعكاسها مع غيره لوار ان بعضي
مخصوصه التركة انعكاسها كمال الخاصية نعم انعكاس بعضه مسلم لان انعكاسها مع غيره فضرورة ان لارم الجزء لا يكل
والدائمان والعامان **قوله** **والدائمان والعامان** انعكاس كل منهما حرة حسنة اما الدائمان فلان فيهما
ان وصف الجوار ب مادام دار الموضوع من حرة او وصف الموضوع بابت في الجملة اذ المراد ما صدر عليه ج بالاصل بوصف
الجوار ووصف الموضوع بعمان على ان واحد في بعض اوقات دار الموضوع وبعض اوقات وصف الجوار ووصف الجوار
فما صدر عليه وصف الجوار صدى عليه وصف الموضوع في بعض اوقات وصف الجوار واما العامان فلانه قد حكم فيها بان
وصف الجوار صا د ا مادام وصف الموضوع بها بعمان على ان واحد في جميع اوقات وصف الموضوع على ان واحد وصف الجوار

فما صدر عليه وصف الجوار صدى عليه وصف الموضوع في بعض اوقات وصف الجوار ووصف الجوار ووصف الجوار ووصف الجوار
الحسنه كالحسنه اذ ليس لها فيها الا ان وصف الجوار ب مادام وصف الموضوع ب ناسا وليس لنا ان من لم يصدى وصف الموضوع
لم يصدى وصف الجوار في لارم سور وصف الموضوع مادام وصف الجوار ب ناسا وليس لنا ان من لم يصدى وصف الموضوع
التي هي اتم اولها الا في اصل مادام صدى بعض ج ب مادام صدى بعض ج ب ج حتى يرد الا في اصل مادام صدى بعض ج ب
ك فرب و د ج في بعض اوقات كونه ب لاء في جميع اوقات كونه ج و د ج بالعمل وبموجب و ا كان د ج بالعمل
وب بالعمل و ج في بعض اوقات كونه ب صدى بعض ج ب في بعض اوقات كونه ب فلي فلي المعلوم العالم د ج
بالعمل وسد كنه لانه يمكن ان يصدى الا ان كان د ج في بعض اوقات كونه ب صدى بعض ج ب في بعض اوقات كونه ب وهو
منهزم العكس فنقول بان ان د ج بالعمل فيكون على انه ج بالعمل اذ ليس لاني الاصل الا ان د ج مادام ج وهو لا
سلم ان يكون ب بالعمل الا اذا كان ج بالعمل لوار ان يكون د ج مادام ج ولا يكون ب اصلا ولا ج وكان بين الطرفين
في الطريقة التي سلكناها لمحصل مع يوم العصفه ومان اسلم العكس الا ان الماخوس قرر ومان صدى فاس من الثالث وهي
لست من المماس في س ك ا سار اليه السج والسا وناهما الخلف وهو لم يصدى بعض ج ج حتى يرد صدى لست
من ج مادام ب محتمل كنه لصدى الاصل السج بعض ج لست ج مادام ج وانه ج وباله العكس وهو انه سلك الى لاس
من ج مادام ب الى بولنا لاس من ج ب مادام ج وبذلك بعض ج ب مادام ج ملف واد الرم هذا العكس الرتبة
لزم البواقي لا طر له الوجوه فيها اولان لارم العام لارم الخاص واما مان عدم الزايد فلان الاخص بها وبها العكس
الاصف والحسنه كالحسنه لوار الساني في وصف الجوار والموضوع فلا يصدى وصف الموضوع على ان الجوار اصل انصافه بوصف
كل صا د ا ان بالمرور ولا يصدى بعض الا ان صا د ا مادام صا د ا مادام صا د ا مادام صا د ا مادام صا د ا مادام صا د ا
حسنة لادامه لانه قد حكم فيها ان وصف الجوار ب مادام وصف الموضوع ب لست سيات لوار الموضوع داما بها بعمان على ان واحد
واحد فاصدو عليه وصف الجوار صدى عليه وصف الموضوع في بعض اوقات وصف الجوار ووصف الجوار ووصف الجوار
على الدار وجب ان لا يصدى وصف الموضوع داما على الدار لان وصف الجوار ب مادام وصف الموضوع ب لست سيات لوار الموضوع داما بها بعمان على ان واحد
للموضوع للدار للام وصف الجوار وودر صناه لاداما ملف فصدى ان ما صدر عليه وصف الجوار صدى عليه وصف
الموضوع في بعض اوقات وصف الجوار لاداما واجمع على ذلك اعلى لزوم الحسنه جال الوجوه المذكورة او مان لارم الاغم لارم الاخص
واما على اللادوام فان ذلك السبب الذي يوجب على يرد لست ج بالاطلاق والا لكان ج د ليا فكون ب د ليا لادوام
البا، بدوام الجم وقد كان ب لاداما صدى بعض ج ج حتى يرد د ليا واما بعد الجمل فاصلا **قال** **واما المكس**

فيكون العكس صا د ا وهو المط لا نعال ان اردتم توكلم من صدى بعض ج ب صدى بعض ج لان صدى ب لم يرد
الاصل فلما لم يرد لم يرد لصدى بعضه لوار صدى مع عدم لروم وح لا يصدى بعضه وان اردتم ان يصدى مع صدى الاصل
اغم لم يرد على وجه اللزوم او الاغاي مسلم لكنه لا يصدى المط لان الاغم لا يرد على الاخص لا يصدى المراد اللزوم ويحتمل
لان العكس لو لم يكن مع الاضمار على الاصل جاز العكس فيه فيجوز صدى بعضه مع الا لا يخلو النسخ عن السبب في صدى
بعضه مع ج وحوار الخ ج او نقول صدى بعض العكس مع الاصل مع كون الاصل مع الصدى بدون العكس لا ينفخ
باللزم الا هذا العذر او نقول المدعى وحوار صدى العكس عند صدى الاصل والا امكن صدى بعضه مع كنه لا سلا الخ
السالب طريق العكس ويحتمل ان يصدى بعض العكس ليرتد الى بعض الاصل ان كان حرا او ضدا ان كان كليا مثلا اذا صدى كل
ج او بعضه بالاطلاق وح ان يصدى بعض ج بالاطلاق والاصل لاس من ج د ليا وسكن الى لاس من
ج د ا ما على سعي وقد كان كل ج او بعضه ب ب والتعريف ان يصدى الاصل مع لارم بعض العكس مع كنه لا سلا
اجماع السبب اما اذا كان الاصل حرا فط واما اذا كان كليا فلا سلا الخ ج ب مع صدى الاصل مع بعض العكس مع كنه لا سلا
بدون العكس وهو المعنى من اللزوم وادرس الى العكس في المظلة العامة فكل ذلك في النواحي اما نحن ان الوجوه الستة فيها
واما لان المظلة اعلمها ولارم الاغم لارم الاخص ومان عدم لزوم الرائد ان الوصف الكلي احصاها ومن لا سلا الى الاخص
والمظلة كالحسنه لوار الساني في وصف الجوار والموضوع فلا يصدى وصف الموضوع على ان الجوار اصل انصافه بوصف
الجوار لعل كذا يصدق معنى بالتوفيق لا داما ولا يصدى بعض الضم مخفف على ما يوضح وعدم انعكاس الاخص
سلم عدم انعكاس الاغم فيل يبدى الوجه اما لا يصدى الى العكس لانه اما سالة مطلقه واما سالة ممكنه ومما لا سلا الى
فلا دخل بعد الوجه والانعكاس وصفه نظرا لان عدم انعكاس بعضه لا سلا مع عدم انعكاسها مع غيره لوار ان بعضي
مخصوصه التركة انعكاسها كمال الخاصية نعم انعكاس بعضه مسلم لان انعكاسها مع غيره فضرورة ان لارم الجزء لا يكل
والدائمان والعامان **قوله** **والدائمان والعامان** انعكاس كل منهما حرة حسنة اما الدائمان فلان فيهما
ان وصف الجوار ب مادام دار الموضوع من حرة او وصف الموضوع بابت في الجملة اذ المراد ما صدر عليه ج بالاصل بوصف
الجوار ووصف الموضوع بعمان على ان واحد في بعض اوقات دار الموضوع وبعض اوقات وصف الجوار ووصف الجوار
فما صدر عليه وصف الجوار صدى عليه وصف الموضوع في بعض اوقات وصف الجوار واما العامان فلانه قد حكم فيها بان
وصف الجوار صا د ا مادام وصف الموضوع بها بعمان على ان واحد في جميع اوقات وصف الموضوع على ان واحد وصف الجوار

الحمد لله الذي جعل
العلم منتهى السعاد

فنسأل صدق المكان واحكام صدق واما الجواب عن الدليل فهو انه مبني على سلام المكان الاصل امکان العكس ويسمع ما وقع
 فرب وعلم ان الموضوع لو اخذناه بالامكان كما اخذ العارفين فلا سكر في العكس كالمسائل فممكنه عامه لانها في الموضوع
 المذكور في لاساج القوى الممكنة في الاول والثاني لا يذراج الدين والانعكاس السالبة الضرورية كغيرها اما اذا اخذناه بالفعل
 كما هو في السج فاما ان يعبر العمل بحسب الامر نفسه او بعد تحريكه الوض سواء كان مطابقا للعمل الامر او لا فان غير محسب بحسب
 الامر لم يعكس الممكنة لانها لا يصدق كل ما يصف بحسب العمل بحسب الامر فهو بالامكان ولا يصدق بعضه
 بحسب العمل بحسب الامر فهو بالامكان لحوار ان لا يصعب التمكن اصلا في العمل الامر وكذلك انعكاس السالبة الضرورية
 كغيرها واساج الممكنة في الاول والثاني وان لم يعبر العمل بحسب الامر بل بحسب الموضوع والفرق في العمل على ما توضح السج
 به فثبت انعكاس الممكنة لان محال ان ما أمكن صدق في عليه وموضوع العمل بحسب الامر فهو بالامكان ولا سكر ان ما هو
 بالامكان مما لو في العمل بالمثل وان بقي القوة دائما فثبت ان كل ما يجمع فيه وصف بالامكان بل بالعمل والفرق
 ووصف بالامكان بعض ما أمكن ان يكون في موضوع العمل بالمثل بالامكان وهو مفهوم العكس والنقص
 منعدم اذ لم يصدق السالبة الضرورية ضرورة صدق قولنا بعض موضوع العمل امر مكرور بل بالعمل فهو عار بالامكان و
 كذلك يعكس السالبة الضرورية كغيرها ويسمى الممكنة في الاول والثاني ولما كان موضوعه مستطابقا لانا منها اسكالا وهو ما لا يغير
 عند العمل الموضوع بحسب الموضوع فاما ان يعبر العمل بالمثل فثبت ان المحمول بحسب العمل الامر وبحسب الموضوع فان غير محسب الموضوع
 لم يصدق المطلق الدائم لان وصف السور او السلب بالعمل لانا في السلب والاحاطة اما لو لم انعكاس الممكنة مطلقا
 وهو في وان غير محسب العمل الامر لم يعكس المطلقا مطلقا لاسج بالعمل والفرق اذا كان في العمل الامر لحوار عدم مطابقه
 الموضوع العمل بحسب الامر لان العمل السالبة الدائمة سالت دامت فثبت انعكاس المطلقا مطلقا بطريق العكس لان قولنا
 اذا كان الاصطلاح على ما ذكره السج لم يعكس انعكاس السالبة الدائمة دامت لانا اذا قلنا لاس في بالامكان بحسب دائما فثبت
 سفي بالامكان في دائما والاصد بعض بالامكان في بالاطلاق ويعكس الى بعض في بالاطلاق بالامكان
 او ينضم الى الاصل في بعض بالامكان ليس في دائما لم يلزم حلا اصلا على ان السج جزم بان انعكاس المطلقا مطلقا و
 انعكاس السالبة الدائمة كغيرها لكن في ان انعكاس الموضوع الضرورية ممكنه وفي انعكاس السالبة المطلقا الى الممكنة والجملة
 بل في كلام اضطراب وتوضيح وجه الفرق بين هذا الاسكالا انك قد عرفت ان الضرورية الدائمة ان قرب بالجميع الاعم سادت
 الدوام والامكان بالاطلاق العام وان قرب بالجميع الاخص يكون احض والدوام والامكان اعم والاطلاق العام كل المحمول
 لم يوافقها لان الدوام لا يسأل عنها في الكلام والعلوم لا يسأل عن الحركات والسج في ان منها لا عسار بالجميع الاخص
 ولم يوافقها اخرى في الضرورية الدوام في عدة مواضع وبالعكس نظر الى مساوئها بالجميع الاعم اياه بحسب الامر نفسه وجوبا

[illegible]

المحور

بالضرورة ما دام حاراً ومعتوم النفاذ من وصفي الحار والجامد مما صدق عليه الحار بالفعل وهو الذي لا يستلزم المبادء
منها مما صدق عليه الجامد بالفعل ومن صدق قولنا بعض الجامد حار بالامكان والضرورة يستلزم انه بالضرورة اما انعكاسها
الى الدائم فلو جازت سلم الامام على سلم العام او يحتمل الوجه المذكور فيها واما انها لا تستلزم ضرورة فذلك يصح
في المال المشهور لاسي ومركوب زيد حار بالضرورة وكذلك لاسي من الحار مركوب زيد بالضرورة لصدق بعض
الحار مركوب زيد بالامكان والضرورة في كل ان الكلمة بعض الضرورة وكالم يستلزم الكلمة ممكنة كذلك يستلزم الضرورة ضرورة
ما به لو كانت الساكن الضرورة ساكن ملازمه الساكن الموحسان الممكنان لا محالة والحاصل ان ممكنان
عامتان مع صدق اللادوام في البعض اما انعكاسها الى العامان فلو جازت المذكور اولان لازم الامر لازم الاصل واما اللادوام
في البعض فلان لادوام الاصل دال على مطلقة عامه موجبه كنه ومن يستلزم ال مطلقة موجبه حده والادوام في البعض عامه
عنها وسابها بالوجه العلة ممكن كما امكن في انعكاس المطلقة ملازم وبينه المص بطريق العكس وهو انه لو لا صدق اللادوام
في البعض اي بعض ب مع ما لا يطلق لبنيب الدوام في الكل ان لاسي من ب مع داما يستلزم ال لاسي مع داما
وذلك ان لادوام الاصل كل ب مع ما لا يطلق مع ولا يستلزم انفسهما اي عامتان مع صدق اللادوام في الكل لانه يصح في
سبب والخاص ساكن الاصل مع ما دام كاسا لاداما وكذلك لاسي والساكن كاس ما دام ساكن لاداما كذلك اللادوام
والممكن ساكن كاس الاطلاق لصدق بعض الساكن بس كاس داما فان من الساكن ما هو ساكن داما كما لا ريب في ذلك
لما كان صدق اللادوام الاصل موجبه كنه وقد بين انها لا تستلزم كنه فالحاجة الى هذا الشأن فصل في الاحوال التي لا يكون
انعام الموجبة الكلمة الى بعضها اخرى توجب عكسها كلها كما ان السالبة الحرة لا تستلزم واذا خضعت الى احد العامتين وجب
انعكاسها وذكر العدا وانها تستلزم انفسهما عامتان مع صدق اللادوام في الكل وممكن بوجه ما ان اللادوام في كل واحد
له معان احدى ما سلبه وام كل واحد وهو ان يكون دوام الحكم الكل مستمرا لان الحكم فيما يحس بصدده سلبى كان معناه
ان دوام السلب الكل منفردا مع دوام السلب الكل اما ما لا يطلق الايجاب في الكل او دوام السلب في البعض
والطلاق الايجاب في البعض واما ما كان ما لا يطلق الايجاب في البعض محقق لاصلة في ب مع محقق الايجاب في ب
في البعض اسنى دوام السلب الكل منها ملازم وبانها اثبات اللادوام في كل واحد وهو طلاق الايجاب
في الكل من كان المراد بلادوام الاصل المع اكتبم سلكا كنفسها لادامتان في الكل لحوار اللادوام في البعض اما لو كان
المراد المع الاول انعكست كنفسها لانها من صدقها صدق اللادوام في البعض يستلزم ال لادوام سلكا في البعض
لبراهين الدالة على انعكاس الموجبة الحرة المطلقة كنفسها ومن صدق في العكس اللادوام في البعض صدق معاد دوام

[illegible][illegible]

الملك الموروث ثم ورثه الابن الملك
و ولد له حواشي و كان انتفاضة
الاعاصير من الحاضرين و هو في زمان
في اول فصل من كتابه في الامم و هو في
من دلائل ملكه في الامم و هو في
فان اعلم ان الامم في الامم

في قوله تعالى
 يا ايها الذين آمنوا
 اذكروا نعم الله اليكم
 انكم كنتم اعداء
 ثم ابان
 على الموضع
 بذكر الموضع
 ليس كذلك
 كمن لاحقه
 ومن تامل
 الابن له
 منها محال
 الموضع
 واصفا
 الكلام
 ما استقر

Handwritten text in a cursive script, likely a manuscript or a page from a book. The text is written in a dark ink on a light background. The script is dense and flowing, with many loops and flourishes. The text is arranged in several lines, with some lines being more prominent than others. The overall appearance is that of a historical document or a piece of calligraphy.

100

مصدق الامام ابو جعفر عليه السلام في الموضوع
والسمع منكم في الموضوع

42

[illegible]

فانما هو من فضل الله عليه السلام

اما بموجب ملاحظة الموهوم فان السلب عن الموجودات المعدلة كعمل ان يصدق واسما، الوجهة السديري وكعمل ان يصدق لعدم
شور المحذور وبولاسا في المسألة ومنها بالدليل من خارج الموهوم وحكم الخاص ان يحكم الجمعية حكمها بحسب الخارج حتى يتبين ان
الوجهة الحرة والسالبة الحرة المطلقة في الحقيقة لا تدعى لتمام الدليل المذكور في بعضها على ما لا يحسن وعدم انعكاس الحكم
في الخارج اظهر من عدم انعكاسها في الجمعية لان البعض المذكور في بعضها على عدم انعكاسها لعدم الطور ما يدل عليه
ومرر في العلم بعدم الانعكاس وعن عدم العلم بالانعكاس **قال الفصل العاشر في القضية الرطبة الاولى**
التي هي هذا الفصل اما عن القضية الرطبة نفسها او عن احوالها وعن المبدء والنال او عن حركاتها كالمتصلة والمقطعة والروية و
العادية وغيره فاما في هذا السلك ولقد ذكرنا ان الرطبة ساكنة في الحلة اياها في خارج موضوع التصديق والتكدي وفيه
نصور مع تصور آخر منها اسمها التاسع التصديق بها اذا فست ان خارج المطابقة والحالها ان مودها مولانا بالنفا
خبرنا ولست اعني ان يكون حرا بل اذا اوجع السمة المصنوعة في مودها يكون حرا وفي ان السمة منها السمة يقال فيها
ان الاول منها هو التي اولس هو وكل ان يجعل بينهما وجهها للسمة علم الرطبة اما مصلة واما مصلة لانها ان حكمها موصوف
مقصود على تقدير سور مقصود اولى سلب هذا السور من مصلة والاول موجه كقولنا كل كائن السمت طالع بالهنا موجه
والثانية كقولنا السمت الله اذا كانت السمت طالع بالهنا موجه وهذا السور من مصلة واما السمة في المروية والاعادة لان
سور مقصود على تقدير اولى اعم من ان يكون محقق في القضية الاولى ذلك السور والاصل والاكبر كذا وان حكمها معان
مقصود اولى سلب هذه المعان من مصلة عادته واما السمة في المبدء منها اعم من ان يكون لانها او يكون بحسب الواقع
والوجهة منها ما اوجت المعان في طرفها اما سوا واسما، وسمى جمعية كقولنا اما ان يكون هذا العود وهذا ولا يكون هذا واما
شوا مطلق اى مع اعسار عدم المعان في الاسما، لا عدم اعسار المعان فيه واللام يصح جعلها في السمة الجمعية وسمى اى الجمع كقولنا
اما ان يكون هذا اسما او مرسا واما اعسار عدم المعان في السور لعدم اعسار وسمى اى الجمع كقولنا
اما ان يكون هذا اسما او مرسا واما اعسار الجمع واما في الجمع كقولنا اما ان يكون اعم من الجمعية وسمى كل منها ما سلب
حكم موجه كقولنا السمت الله اما ان يكون هذا اسما او مرسا وسمى اى الجمع كقولنا اما ان يكون هذا اسما او مرسا وسمى اى الجمع كقولنا
ولس السمة ان يكون هذا اسما او مرسا واما في الجمع كقولنا اما ان يكون هذا اسما او مرسا وسمى اى الجمع كقولنا
ان السمت من محض اتصال من غير اتصال واما في جمع اتصال كقولنا اما ان يكون هذا اسما او مرسا وسمى اى الجمع كقولنا
هذا ان اسما او مرسا ان جمعية اما ان لا يكون هذا اسما او مرسا واما ان يكون هذا اسما او مرسا وسمى اى الجمع كقولنا
حالة واد اقلها لا يكون هذا اسما او مرسا واما في جمع اتصال كقولنا اما ان يكون هذا اسما او مرسا وسمى اى الجمع كقولنا

فانهم المعلوم مقام الاردم وكل واحد منهما متصلان في الحقيقة وغلج حلها بالماورى فليس في الحقيقة اتصالا في كس من
الشيء وصاوي نصفه بوجه الاتصال فيقول نعم لو كان لكل المكان الاردم منها ساوا جعلنا على الاردم كما هو خلافه
فيها على لوجه التسمية لا يكون مظهر **قال** والمحكوم عليه بها من **قوله** المحكوم عليه المصلي والمصلي
سمى هذا لعدم في الوضع والمحكوم به سمي بالثلاث اياه ولما كانا متصلين فلهما طرفان محكوم عليه وبطلان المثلث كان المظهر
معا او في احد هما او بباقيهما فان اسكن في الطرفين فاما ان يكون اسكنها فلهما على الترتيب ان يكون المحكوم عليه لعدم
هو المحكوم عليه في المثلث والمحكوم به في المعلوم هو المحكوم به وما ان يكون على الباد ان يكون المحكوم عليه في المعلوم هو المحكوم
به في المثلث وبالفرض وان اسكن في احد الطرفين فاما ان يكون المحكوم عليه بها او على المحكوم به بها او يكون المحكوم عليه في المعلوم
هو المحكوم به في المثلث او بالعكس فهذا سبعة اصنام وكل منها امpossible او impossible او موجه او سالفه نصر الاربعين اسم مخرج
ثمانية وعشرين ١ كاسلام المحل للمحكمة والاصناف في المصلي كقولنا كلما كان كل حيوان حيا فصلي المحل جسم واما ان
يكون كل حيوان حيا او بعض المحل ليس محتم ٢ كاسلام العصب لعكسها والاتصال بينهما وبين بعض عكسها كقولنا كلما كان كل
حيوان حيا فصلي المحل حيوان واما ان يكون كل حيوان حيا او لاس من الجسم كقول ٣ كاسلام محل احد المساويين على س
محل المساوي الاخر عليه والاتصال في محل احد المساويين وسبب الآخر كقولنا كلما كان هذا الشيء اساهو باطى واما ان يكون
اساهو لا باطى ٤ كاسلام محل احد المساويين على محل المساوي الاخر واتصاله عن المساوي الاخر كقولنا كلما كان كل
ان حيا فصلي باطى صم واما اما كل ان حيا او لاسي والباطى محتم ٥ كاسلام محل احد المساويين على س محل ذكر الى على بعض
المساوي الاخر واتصاله عن سبب ذكر الى عن كل المساوي الاخر كقولنا كلما كان كل ان حيا او بعض الحيات اسان واما اما كل اسان
حيوان او لاسي من الحيات اسان ٦ كاسلام محل س على احد المساويين محل المساوي الاخر على بعض او لذكر الى واتصاله عن س
عن الكل كقولنا كلما كان كل ان حيا او بعض المحل باطى واما اما كل ان حيا او لاسي من المحل باطى ٧ كاسلام المحل
للعقل واتصالها عن بعض كقولنا كلما كانت الس على لفة والهار موجود واما ان يكون الس طالع واما ان يكون الهار موجود ام
امنه الموحات واصل السؤال يحصل ان يوزع معادياتها مع تعاضلها **قال** وكلها **قوله** كل من المصلي والمفصلة

قول كل من الصيا والمنفصلة
ومصيا لكل ما هو الالعال كس
والنفر المرسوم والحرر ماعلة اوا
ان كل ما لا يوجد وضع لاطع انفسم
صيا او اكل مود ما طلة محالة لها
الاخره في الصيا والحرر
دو الصيا صغار
الاوام في الصيا
في الصيا صغار
طبر الاثنية

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or note, located at the bottom right of the page.

22

وكان قد مضى على ما كان عليه من
العداوة بينه وبينه من قبل
وكان قد مضى على ما كان عليه من
العداوة بينه وبينه من قبل

لا بد اذا صدق كذب وحي اما ان يصدق آ او لا فان صدق اجمع وحي وحي واحد لا يصدق وان لم يصدق
اذا صدق والوحي واحد وان يصدق هذا مفصل فذات اجزاء كثيرة اما ما سألته كقولنا هذا العود اما
زائد او ناقص او عام او غير متساو كقولنا ان يكون هذا العود طوله اربعة او خمسة او ثمانية او احاط بها في الخمس
مركبة من حمله ومفصلة فان جماعها اما ان يكون هذا العود زائدا واما ان يكون ناقصا او اما لا اله الا هو احد
جزئي الاتصال او يعم ذلك كله من حمله او هو مفصل المفصلة العائلة اما ان يكون هذا العود ناقصا او اما لا اله الا هو
ايها ما نفع الجمع والاتصال خمس فيها وفي الجملة لحوار يصادفها تصدق الجملة فان الاتصال التاسع من الجمع يصدق ولو اخرج
منقول بكون المفصلة ليست تابعة الجمع بل متفصلة مع الجملة على ايها ما نفع الخلو وهو الاتصال الخمس لا بد ان يكون احدهما صادقا
والا وكذا فان صدق الجملة كذب المفصلة المانعة الخلو لا يصدق حوزها وان صدق كذب الجملة وكلف لا يكون كذا وحي
المفصلة ذات الاجزاء السبعة الى قولنا اما ان يكون هذا العود زائدا او لا يكون وان لم يكن هو اما ناقص او عام يصدق
ما نفع الخلو مساو لمعنى الجملة الا انه صدق وانما كان في اكثر من خمس وفي الخمس ليس كذلك بل في
مركبة من حمله ومساوي بعضها ومثاله نظر لانه ان زعم ان الخمسة تسع تركبها من اكثر من خمس مطلقا لا دليل فانه علم
وان زعم انها لا تركب واجزاء فوق اسن على وجه يكون في كل حوز اتصال خمس لم يسم السوا او انما يسم لواعظ المعصية
اكثر الاجزاء الاتصال الخمس في كل حوزي ومن المتي انه ليس كذلك واما ما نفع الجمع فيجب ان يوظفها مع المفصلة الاخص من
بعضها لان كل ما من حوزها مسلم بعض الاجزاء مسامع الجمع بينها ولا يمكن ان يلازم مسلم بعض كل حوزها الجوز الاجزاء
الخلو عنها فتكون كل حوزها اخص من بعض الاجزاء بالمفصلة المذكورة في محالها احدى حوزها ان كان بعضها او مساو له
كانت خمسة ودرجتها ما نفع الجمع وان كانت اعم من بعضها وكان مساو له حوزها على ما هو واما ما نفع الخلو فيجب ان يوظف
بها مع المفصلة الاعم من بعضها لا يلازم مسلم كل حوز من حوزها على الاوجه مع الخلو عنها من غير عكس لحوار الجمع تكون على
كل حوز اعم من بعض الاجزاء بالمفصلة معادل احدى الحوزي تسع ان يكون تسعة او مساو له والا كانت خمسة ولتركون اخص
منها او مساو والا لجا رعاها معنى ليركبوها اعم من بعضها هذا كله اذا ضرب ما نفع الجمع وما نفع الخلو بالجمع الاخص و
هو ما حكم فيها ما مسامع اجماع حوزها في الصدق وحوار اجماعها في الكذب او ما مسامع اجماع حوزها كذا وحوار اجماع
صدقا اما اذا ضرب ما نفع الجمع الاعم وهو ما حكم فيها ما مسامع اجماع من غير النوع بعد آخر جاز تركبها من بعضها شأنا
ذلك من بعضها وسببها او مساو به ويوظف وتكون تركبها الخلو من اجزاء فوق اثنين ان اعتبر منع الخلو من الجاهل
كما كقولنا اما ان يكون هذا الشيء لا شيء او لا حوزا اما اذا اعتبرها بحيث يكون كل مع واجزاءها وعلى المعين الاخر

مع الخلو ويكون في كل المعنى وفي احدى الاجزاء الباقية مع الخلو اتصالا لم يكن تركبها لانه اذا تركب على هذا الوجه كان
كل معنى مرضي اخص من احدى الاجزاء الباقية ومن كان كذلك لا يكون في المعنى المرضي واحدا لاجزاء الباقية مع الخلو وان
المعنى الاول ان كل معنى مرضي مسلم احدى الاجزاء الباقية ولا يمكن ان يلازم احدى الاجزاء الباقية المعنى المرضي اما
اسلم ام المعنى احدى الاجزاء الباقية فلا بد ان يصدق المعنى المرضي فلا بد ان يصدق احدى الاجزاء الباقية فانه لو لم يصدق الجمع
بماض الاجزاء فزعم ان اسما احدى الامور شمول لعدم وحي يلزم اجماع الشيء مع الاخص وبعضه لان العود ان في كل حوز
وجزء اعم مع الخلو فتكون بعض كل حوز اخص من معنى الاجزاء فلو اجمع بعضها كان الشيء مجمعا مع الاخص من بعضها مثلا
او او فضا ان يكون في اوب مع الخلو فتكون بعض اخص من معنى وعلى نفس لبعضها فلو اجمع بعضها كان
كان بعضا مجمعا مع الاخص وبعضه اي من معنى لكن اجماع الشيء مع الاخص من بعضها مع لا يلازم الجمع في بعضها
واما ان لا يمكن فلان احدى الاجزاء يصدق على كل معنى فلو اسلم احدى الاجزاء كل معنى مرضي اسلم كل حوز سائر الاجزاء
فلم يكن كل حوز اعم من بعض الاجزاء لانه لا يمكن ان يكون بعض اللزوم اخص من اللزوم فلم يكن بينها مع الخلو وفرض كذلك
مع واتصال كل من اللزوم واللزوم مع الخلو لا يلازم بعض اللزوم على اللزوم فكان اللزوم متفقا على اللزوم
واتصال لا يلازم بعض اللزوم على اللزوم لان بعض اللزوم مسلم على اللزوم وعلى اللزوم مسلم على اللزوم وما من المعرفة
الباقية انه لو كان في العام والخاص مع الخلو لا يلازم بعض العام على الخاص وانما هو في وجه لانه لا فانه يوضح الدليل لاسمع
تركب الباقية الخلو من اكثر من حوزي بحيث يكون لا سمع الخلو في معنى معنى او فلا يكون بالشرط التي حاجته على ان البعض لم يمان
الملازمة انه لو تركبها نفع الخلو بحيث يكون مع الخلو باسما في معنى معنى او كان مع الخلو باسما في ذلك المعنى وفي احدى الاجزاء الباقية
لا مسامع اربعها ويوظف ولان بعض المعنى مسلم احدى الاجزاء الباقية من غير عكس بعضها اخص ولان احدى الاجزاء الباقية اعم
من كل حوز منها ومع الخلو في الشيء والاخص مسلم مع الخلو في الشيء والاعم بالضرورة واما ما فلان مسامع اسما احدى الاجزاء
الباقية في نفسه لا بد ان يكون اعم من احدى المعنى المرضي لان وجود خمسة ليس بناتش منه بل لما هو بطريق الاتفاق لانه لا يمكن
منقول من الاجزاء لو كانت مفصلة كذلك فكما صدق المعنى المرضي صدق احدى الاجزاء الباقية ولو كان بطريق الاتفاق فانه لو لم
يصدق احدى الاجزاء لاجمع بعضها ويوظف فتكون صدق احدى الاجزاء مع كل معنى مرضي واما ما يكون عنها مع الخلو والا حوز
صدق كل منها في المعنى واحدا لاجزاء لانه لو كان الا حوزون ان على كل منها يكون اعم من بعض الاجزاء لا ما سأل في العموم
اللزوم ويلازم صدق اللزوم مع صدق اللزوم لحوار يحتمل اللزوم واللزوم مع اسما اللزوم واما ما سأل
فلان اكثر العود سدره وكذلك لانه لو ثبت ان المعنى مسلم احدى الاجزاء الباقية كفي في انساب المطال مسامع مع الخلو وحي

كلها ان السوطه التي هي على الوضع العظمي والنسبه بالجله ملازمان في المنفصله فانه يصدق لكل السوطه طالعها فالحاله وجوده
 صدق السوطه طالعها فالحاله وجوده وبالعكس دون المنفصله لان المركب من كلتيه مشترك في الموضوع فلهذا يصدق
 حقيقه اذا افترضنا ان السوطه لا يكون له وجود واحد من افراد العدد اما روح او مادي فاما من الجمع والخلو واذا قدم
 حوالا لاصصال عليه كما اذا قلنا اما ان يكون كل عدده وجاوا بالركون كل عدده فردا صار ثابته الجمع دون الخلو فوارسهم بالروح
 لركون بعض العدده وجاوا بعضه فاما بالروح وفيه نظر لانه اذا افترضنا الاتصال او الاتصال عن الموضوع المكن للوضع
 لا بعد الموضوع فهو اذ ليس مع العصبه لان السوطه من حقيقه كذا وكل عدده من حقيقه كذا لانه لا يخرج عن هذا الا من فاذا
 وضع لشيء الموصف اذ لا يصح لرب السوطه او كل عدده الف من حقيقه الحقيقه وانما المحكوم عليه فيها موهوب ولا من السوطه
 كذلك على القول بالرباس المحكوم عليه عند ما خذ الاداه لكان محكوم عليه كما كان حتى لا يصح الا في العطف لم يكن العصبه
 شربه بالجله بل سوطه كما كانت اللهم الا في العطف ولم يفر المع لاني الاتصال والاي الاتصال وان كان موضوع المعلوم وقد
 حكم عليه بشرط او مفروض مرفوع على ما لوح في كلامهم فلا تكون سوطه بل حقيقه الحقيقه ولم يكن العصبان ملازمان في الاتصال
 لان الجملة الواحده سدي وجوه الموضوع والمصطلح الواحده لا سدي وجوه الموضوع المعلوم **قال** وكله ان سدي الزواله
 على لزوم **اول** **قال** السوطه في السوطه والسطح لا يخلط فيها ما يدل على لزوم ومنها ما لا يدل عليه فانه لا يقول ان
 كانت العباد فامس محاسب الناس اذ لست ترى للناس يلزم من وضع المعلوم لانه ليس به ورون بل اراد ان يثبت حقيقه
 ويعمل اذ كان العباد فامس محاسب الناس وكذلك لا يقول لكان الانسان وجوده فاما الانسان روح كل يقول ان كان الانسان
 موجودا فاما الانسان روح فثبت لركون العطف ان سدي الزلاله على لزوم ومن ضعفه من كذا او كذا لفظا واما اذا قلنا
 دلالة له على لزوم الله بل على مطلق الاتصال وكذلك كذا وكذا ولما وعد الله فيها ولو انما من هذا العطف ومن ذلك نظر لان
 الفرق بين ما ثبت واذا قامت وهي ان كان الانسان ومن كان لا يجب لركون دلالة له ان على لزوم دون اذا ومن لوازم
 لركون دلالة له ان على السوطه وضع المعلوم وعدم دلالة له على بل عين الكلام بعضها موضوع للسطح وبعضها لبعضها
 والشرط هو معلوم على ان لا يفر من ان يكون بطريق لزوم او الاعايف فلا دلالة له على لزوم اصلا على ما نحن فيه بل يلزم
 في علم العرب والعجم على ان اذا قال على لزوم وادلا لا يدل عليه من ان اذ ليس موضوع للسطح الله وان ادركنا لوجه الشرط
 على لركون الحقيقه ليس من طائفة المطلق ولا كذا في كذا نعم واما في فصول كلام **قال** الحاسب في حقيقه السوطه فخطوها
اول السوطه يكون محصورا ومهله وسخصه كما ان الجملة يكون كذلك فلو ان حصرها واماها وسخصها
 حسب اجزاء فان كانت كل سوطه لكان كل انسان حيوانا فكل كاس حيوانا فالسوطه كذا وان كانت سخصه فكل سوطه كذا

في السوطه والسطح
 في السوطه والسطح
 في السوطه والسطح

في السوطه والسطح
 في السوطه والسطح
 في السوطه والسطح

كان

كان زيد كذا فهو كذا في سخصه وان كانت مهله فمهله ولو نظر وابعى المحقق لوجدوا الامر محلو في كل حقيقه
 لم يكن كذا لاجل كذا الموضوع والمجول بل لاجل كذا الحكم الذي هو متساو محلو ونظيره منها انفعال وعناد وكما في الخلق ان
 الحكم لا ان الاجزاء كذا في الشرطيات تحت ارتباط كذا الاحوال بالحكم وكذا المنفصله للزوم من مجموع الزوم و
 العباد جمع العوض والارصه والاحوال اعني ان الانسان اسلام المعلوم للناس او عباد الله ومن لا احوال ليس على اجماعها
 مع المعلوم وان كانت محاله في بعضها سواء كانت لازمه من المعلوم او عارضه له فاد اطلاقا كذا كان زيدا ما كان حيوانا فلسنا
 نقتصر في لزوم الحواس على انها ثابته في كل وقت من اوقات شوب الاسباب بل اردنا مع ذلك ان كل حال وجمع مكن لرب كذا مع
 وضع اسائه زيد من كونه كاسا او صا حكا او ماما او عبادا او كون الشيء طالع او العرس صا ماما او غير ذلك فان الحموله لزمه
 للاسائه في جمع تلك الاحوال والاضاع ولم شرط فيها امكانها في بعضها بل يقتضي لزوم العباد عليها وان كانت محال كونه
 كذا كان الانسان وسما كان حيوانا فانه مكن ان يجمع المعلوم مع كون الانسان صها لا وان استحال له نفسه والسبح انقصر في
 السوطه على الاوضاع ولو انقصر على الارصه لكان له وجه واما الفروض فان اردنا العباد من كونه مع الكلمة ان الاتصال
 والاتصال ثابت على جميع العباد وان كانت سوطه على العباد والكلام في السوطه في بعض الامور وان اردنا موهوب من المعلوم لزم
 المحكمه الاجماع بعد ان عني ان كونه الاحوال واما فاما ما ان الانسان اسلام او العباد اخر ارا من فرض المعلوم كذا لانك
 التالي اولنا نعانى الناق في لزوم العباد الكل من فاما لو عينا الاحوال في الكلمة كذا معاول الجمع الاجماع مع المعلوم لزم
 لركون العباد كذا اصلا فاما لو فرضنا المعلوم مع عدم الناق او مع عدم لزوم الناق اماه لا يلزم الناق اما على الوضع الاول
 فلا يلزم عدم الناق ولو كان ملزوما للناس انما كان امر واحد ملزوما للنقص واما على الوضع الثاني فلا يلزم
 عدم لزوم الناق فلو كان ملزوما له ولم يكن ملزوما له وهو انما يصح مقصود ليس كذا يحق المعلوم بل هو التالي وهو
 ساق لزوم الكل وكذا الواحد المعلوم في بعضه الجمع مع صدق الطرفين اسع ان ساعد الناق في الصدق لا سعاد الناق في
 فلو عاين كان لارامنا او في ثابته الخلو مع كذا في اسع ان ساعد الناق في الكذب فليس داما اما المعلوم او الناق في موهوب
قال اما الماهرون **اول** **قال** فلو انما عهده فان سديم لزومه اذ فرض مع عدم الناق ومع
 عدم لزوم الناق سديم عدم الناق او عدم لزوم كذا لزم عدم لزوم الناق اول ما يحور لركون الناق وعدمه او لزوم
 وعدم لزوم فان لم يحال لركون العصبان وكذلك لزم ان عدم العباد اذ فرض مع صدق الطرفين ومع كذا في اسع
 ان ساعد الناق غايه في الباب ان يكون ساعد العصبان الناق لا سعاد اماه كذا لزم لركون العباد الناق لركون العباد
 اليه الواحد للنقصان واجاوا فيه بعد الدعوى فانه لو لم يعبه الاوضاع امكان الاجماع لم يحصل الحزم بعدد كذا

ما من عدم النال وعدم الروم اذا فرض مع العدم اجمالا لا يلزمه النال فان الخ و لرحا لرسلم النقص كمن ليس
 صدق الطريق او كذا اذا اخذ مع العدم جارا للانعاد النال او معاد الخ للنقص غير واحد وان حوراما و
 الاعراض غير واحد لانه لو اسلم الشئ الواحد النقص او عايد بها لزم المساواة بين اللدم والمردوم اما في الاسلام
 فلان كل واحد من النقصين صاف للآخر ومساواة اللدم للشئ مستدعي مساواة المردوم اما و لانه اذا صدق العدم
 صدق احد النقصين وكلما صدق احد النقصين لم يصدق النقص الاخر فاد صدق العدم لم يصدق النقص الاخر بينهما
 مساواة و لانه اذا صدق كل اللدم واستلزام بعض النال يسلم بعض العدم فتكون بين بعض النال وبين العدم مساواة
 لان عدم المردوم لزم من بعض النال واما في العباد فلان معاد النال لا احد النقصين لوجوب سلب لهما لصدق الاخر ان كان
 في الصدق او اسلم لهما النقص الاخر اما ان كانت الكذب و قد عرفت بحالة المساواة بين اللدم والمردوم لالاعاد
 في حوار اسلام الخ للنقصين فانه يصدق قولنا كل ما كان الشئ اسما ولا اسان هو اسان وكلما كان الشئ اسما و
 لا اسما هو الاسان فالاسان والاسان لا يجمع الخ فليس لهما سلب لو اسلم الخ لزم اجماع الصدق
 في الواقع لانه اذا صدق النقص الاول مع عدم صادم في نفس الامر وفي نفس السمة اذ كان الشئ اسما هو اسان
 فكلما صدق لند العدم لشيء السمة اذ كان الشئ اسما ولا اسما هو الاسان وهو لصادق الفصل لانه و اذا
 ضمنا الى قولنا ليس السمة اذ كان الشئ لا اسما هو اسان لزم ايضا الاول منعنا صدق السمة اكله لصدق اللدم
 الحزم في الامر من ولو بين النقصين بمسائل من النقصين على منتهى الكل النال على سبيل المثال اذ لعل
 على حوار اسلام الشئ الواحد للنقصين فاما اذا قلنا لصدق العباس وجبان يصدق السيم والالصدق بينهما مع
 العكس و ح غنظم مع الكبرى ومع بعض النقصين بعد اسلام الخ لزم من العباس وبعض النقصين بعض النقصين وهو
 مسلم للنقصين بالضرورة فتكون الخ لزم سلبا للنقصين لانا نؤكد الخ لزم اما مسلم الخ لو كان كل واحد واحد
 له من اجل انفسا وكل الجزء ضرورة ان كل واحد واحد في مجموع الخ لزم لانه لو كان كل واحد واحد
 و هو ليس له الحد الاخر اذ لعل في انفسا ذلك الجزء لزم في اسلام و نوع اجنبي كبحر الخشوف والاسان و
 اللسان اسلم لسان ولا اللسان نعم الخلاصان صادفان بحسب اللامات لكن الكلام في اللزوم بحسب
 الامر وليس بان مناس الخ لزم لان بعض النقص مع الكبرى ومع بعض النقصين واما لزم العباس لزم للنقصين وليس بان
 ولا النال هو موافق لعل في سلب السمة الخ لزم اذا فرض مع عدم النال فلا مسلم عدم النال فاما في اسلام
 الخ لزم من قولنا ان العدم في كل الحالة ينفي النال بالضرورة فلا مسلم وليست النقصين والنقصين يعوم العدم

ان كلمة الامر صدر على الخ لا يعوم الخ والمردوم الخ الروا بالجدد والمقصود كالكتابة للسان ما بها محله من زمان
 و شق من احوال كل من يكون اللسان كما يكون محو الاصابع وذكر الخ لزم العدم امرام صراعا عن
 المرفق كقولنا كل ما كان اللد عالما هو صرح وعرضه المصلة والمفصلة لا حزم للعدم والبال بل حزم العروض والارم و
 الاحوال كقولنا قد يكون اذ كان الشئ حورا كان اسما فالاساسه اعماله الخ لزم ما طما وكولنا قد يكون اذ كان
 يكون الشئ اسما او حادا حتما فان العباد فيها انما هو على وضع كونه عن العنصرات وما حكا ان علم بها ان الطبع
 العدم في الكلمات معصية النال استعمله بالانصاف او لا دخل للاصابع فيه فانه لو كان الشئ منها مظهر انفسا النال
 لم يكن المردوم والمعاد لم يوضع بل هو مع الآخر واما في الخربا بل قد بدا دخل انفسا النال فان كان شجرة عن الكلمة
 والا هو لا يستعمل بالانصاف فتكون مثال امر زاد على طبيعة العدم او انفسها لهما لكن الخ لزم في الانصاف وتكون اللزوم
 بالعاس الخ لزم كلمة وبالعكس الخ طبيعة العدم حزم و قد نسخ بعض الادفان لزم ذلك الامر الزائد لانه لا يكون صراعا مع
 حالة اللزوم فانه لو لم يكن ضروريا لم يسم الخ لزم لانه شرط اللزوم النال للعدم و حوار رواك لشرط لوجوب حوار رواك لشرط
 وانصاف لزم اللزوم الحزم في الامر الى النال منها فان ردا شرط كونه بمجموع بل سلبه وكذا سلب ردا لكل غير وكذا
 الخ لزم من قولنا قد يكون اذ صدق ردا وعرضه و قد يكون اذ اسرب ردا لكل غير و قد يكون اذ كان الخ موجودا كمال الخ لزم
 موجودا و ح بل لم يرد السوال كلمة اللزوم وكذا في الموحات الانانية الكلمة مع ان جميعها العتلاء اجمعوا على صدقها
 ثم من علمه حاله لظن فيها اخلاصا كقولنا العدم وهو من عامه الساد اما السمة الاول فلان قوله الامر الزائد لشرط اللزوم
 النال للعدم ان اراد انه شرط في اللزوم الكلي الذي هو بالعاس الخ لزم ولا اصابع في ان رواه موجب لرد الال لزم
 الكلي وان اراد انه شرط في اللزوم هو موع اذ لا مع له الا ان العدم له دخل في انفسا النال وهو مجموع هو انفسا السمة الامر
 الزائد ولا و قد صرح السج بعدم لزوم كونه ضروريا في حكمه بان قولنا قد يكون اذ كان هذا اسما هو كات لزوم لانه لزم
 له على وضع انه يدر على ان نفس مرم نوده ولا اعتبار لزم هذا الوضع ليس بضرورة للسان واما السمة السمة طان اللزوم
 الحزم في كل امر من العالم لم يعبه انفسا العدم وانفسا انفسا الامر الزائد وليس كذلك فبالولم نعتد ذلك لم يكن هو اللزوم
 طعن على امر الزائد لو حبان يكون ضروريا فان كان ضروريا لزم اللزوم انفسا السمة كلمة وان لم يكن ضروريا لزم
 بل الامر زاد في ذلك الامر ان كان ضروريا لزم اللزوم لزم اللزوم ولا يستلزم بل على ان لا يكون ضروريا للعدم فكل على العكس
 عن العدم فلا يسمي الخلاصه كاذبة من انه شرط هذا هو الكلام في صفة النقص والمفصلة واما حضورها فسمي بعض الاراء
 والاصابع كقولنا ان حسن النعم او كذا كقولنا واما ما قبل الران والاحوال والمخالف الاوضاع والارم في الرضا لزم

وضع م

في قوله تعالى ان كان الحكم فيها ان كان على وجهه وان لم يكن فان لم يكن الحكم ان كان على وجهه او بعضها
 في المحصور والاصل الممثلة كذلك ان كان الحكم بالانصال والاصل على وضع معنى بالسرطه مخصوصه والافاق في
 حكم الحكم على كل الاوضاع او بعضها ان المحصور وان لم يكن على مثل ما كان الحكم في الملهه واعلم ان في هذا الفصل ما يحيط به
 الاذنبات مشدود الحجاب غفل الباقون عنها ولم ينبهوا على انها وادامه سور الفقه على كس هذا العام الخط
 العشوائي من الاحكام ولولا حاجة التطويل للارام والمصطلح لا مطرنا على الاكثار ودعا على الاستدلال ولعل البديع
 ونحوه يوفق في كتاب احوال العمود الى كل لغة المصنف **قال** وقد شرط **اقول** الموجبه الاعاده لما يكون كله اذا
 حكم بها بالانصال والاصل على جميع الارام وعلى جميع الاوضاع الكاسه حسب الامر وشرط ان يكون طر فاهها
 حتمية اذ لو كان احداهما خارجا لرب ذلك الطرف لعدم موضوعه في الخارج في بعض الارام فلم يتوهم في الصدق في
 جميع الارام واما السوال الروم والعباده فالحكم فيها بسلب لزوم العالي وعباده في جميع الارام والارضاء
 وان كانت كنه في بعضها ان كانت حرة في كل الارام المرفوع والمعادن المرفوعه حرام في السال من حيث هو قال
 فادامنا ليس اذ كان كذا كان كذا وادامنا مع الروم كان معناه وليس العله اذ كان لم يرد كذا وكذا لان ربح
 المواضع كان معناه وليس العله اذ كان كذا مواضع كذا في الصدق لان الحكم في لزوم سلب العالي او عباد سلبها ما هو موجب
 لزومه او عباد سلب العالي وليس منها ملزم على معنى في كل الملزم وكذا في العالي فالحكم فيها بربيع الاعاف
 في الاصل والاصل اذ ان كان كنه في الجملة ان كانت حرة لا ما ثبت اعاد السلب ان كان سلبها ملزم لانه لو افترق
 المال وعدمه في احد الزم اجماع المصنف في الواقع راجح واما جملتها ان جهة المصنف والمصنف اطلاقها في جهة الروم
 والعباده واطلاقها في الوجه ما رايها في جهة الروم والعباده والاعاف كقولنا كلما كان اب مج في لزوم او اعادنا
 دائما اما ان يكون اب مج في عباد ما او اعادنا والمطلوب ما لم موضع فيها شيء من ذلك والراجح في اعتبار الجهة مسكنا
 موافق على ما عدنا في كنه الكلمة ولا يحمل ما به هذا الموضع وسور المصنف الموجبه الكلمة كلما كان ومنى ومهما وسور المصنف
 الوجهه الكلمة دائما وسور السالبة الكلمة فيها ليس العله وسور الاعاف الحرس فيها فتركون وسور السلب الحرس فيها
 فلا يكون وفي المصنف حاصه ليس كلما وفي المصنف حاصه ليس دائما وان واذا ولوه الاصل واما ما وجد في
 المصنف الاحمال فلا حاجة الى تكرار الامثلة **قال** الفصل الحادي عشر ملزم الرطبات **قوله** لا مرفوع ومخفف
 الرطبات واسماها سريع في لوازمها واحكامها فالرطبات اذ ليس معها الى بعض المتعاضدات منها اما باللائم
 او بالتعاضد والطارم محبة في علة او حله اما ان تعبر عن المصطلح او المصطلح او المصطلح والطارم

في قوله تعالى ان كان الحكم فيها ان كان على وجهه وان لم يكن فان لم يكن الحكم ان كان على وجهه او بعضها

المصطلح اما في المحن الحسن او المحن الحسن او المحن الحسن اما محضات واما محضات او ما عاين الخلو والطارم
 الخلفات الحسن اما في المحن واما في المحن او في المحن واما في المحن واما في المحن واما في المحن واما في المحن
 والمصطلح اما ملزم المصنوع والمصنوع واما في المحن واما في المحن واما في المحن واما في المحن واما في المحن
 الرومات والمصطلح العبادات والمصنوع رتب هذه الاسماء خمسة مباحث اربعة منها لا مقام للطارم الاول
 في ملزم المصطلح فعال اسئل عنها بعلمها كما في الجملات وقيل الخوض في مصنفه لا بد من ايراد مودم كنهه السابق
 فيها كنهها في الجملات في البراط والاحلاف كما مر كنهها الا انه شرط فيها الا اتحاد الحسن ان الاصل والاصل
 وفي النوع ان الروم والعباده والاعاف لان احباب لزوم الاصل او اعاده او سلبه مما يتناقضان حتما وكذا في احباب
 عباد الاصل او اعاده وسلبه فمقتضى قولنا كلما كان اب مج في لزوم ما فلا يكون اما اب او ج في عباد ما وان
 كان بالاعاف فما الاعاف اذ لو لم يرد المصنوع اما العكس المستوي فالمصنوع الروم ان كانت له كلمة يعكس فيها
 لانه اذ اصدقت ليس العله اذ كان اب مج في صدق ليس العله اذ كان ج في فاب والافضل يكون اذ كان ج
 في فاب فيصير للاصل ليعب ولا يكون اذ كان ج في ج في ويخرج لصدق قولنا كلما كان ج في ج في وان
 كانت سالبه حرة لم يعكس لصدق قولنا فلا يكون اذ كان السال حوا ما هو اسان ولا لصدق ولا يكون اذ كان السال
 اساما هو حوا لصدق الموجبه الكلمة التي هي بعضها وان كانت موجه مساو كانت حرة او كلمة يعكس موجه حرة
 لزومه لانه اذ اصدقت كلما كان او فلا يكون اذ كان اب مج في معد يكون اذ كان ج في فاب والافضل ليس العله
 اذ كان ج في فاب ونعمه الى الاصل ليعب ليس العله او فلا يكون اذ كان اب فاب ويخرج لصدق قولنا كلما كان
 اب فاب او يعكس الى ما تصاد للاصل كلما وبما مضى حوا قال المصنف في بعض تصانيفه وفي العكاس الموجبه الروم
 لزومه نظر لحوار ان سلب العدم العالي بالطبع ولا يكون العالي كذلك نعم حطو الاصل عنها مستوي واما الروم فلما
 وهذا النظر انما موجه لوضع اسماح الروم في الاول لزومه واما على سبيل الاعراف بذلك فلا يوجه له اصلا واما
 سطلو الاصل على مع الروم فليس ملزم فضلا عن المصنوع لان الروم اذ كانت مركبة مركبة في يعكسها لو لم
 لصدق لزومه لصدق اسماها ايضا ككذب العالي والمتصلي الاعاده اذ كانت خاصة لاصور فيها العكس لما مر
 من عدم اعتبار مودمها عن بالها بحسب الطبع فلا يحصل بالبدل قصه اخرى معان للاصل المع وان كانت
 لم يعكس لحوار ان يكون مودمها كذا فاما اذ اصابا بالبدل بالمالم بواقفها اصلا واما المصنوع فكذلك وسور العكس
 لا يعكس لانه لعلوم الاسرار في طرفها ولذلك اجملها المصنف واما على العكس المتصلي الروم ان كانت موجه كتيبه

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

نعم لو لم يكن
 الماوى ملجأ المالكين
 على السعد والاربعه ما كان
 الاوى للملكين
 نعم لو لم يكن
 الماوى ملجأ المالكين
 على السعد والاربعه ما كان
 الاوى للملكين

[illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

[illegible]

Handwritten text in a cursive script, likely a continuation of the previous page. The text is written in a dense, flowing style, characteristic of the period.

والله اعلم

4

الناسه الاولى من عكس وصدق من الموحسان الحسن لا مسلم الا من لا يجوز له مسلم الا ما صار حراما والضاكر
لا مسلم الا انسان اصلا وكذا الحيوان مسلم الا ما طوى حراما والحاس لا مسلم الحيوان الا الحيوان فطنا لا من بين البشر
الكلمة ايضا ولا انعكاس وقد اشار المصنف الى بيان اسلام المصلحة الاولى بالناسه في المصلحة بعوله ورواها عنه ولو لم يشره
وما خبره بحليله بان حاله بيان المصلحة في المصلحة ان بعض مال الماول الصادرة الذي هو عن معدوم الناسه مسلم بعض موزم
الاول الصادرة الذي هو موزم بالناسه وفي المصلحة الاولى ان بعض مال الماول الصادرة الذي هو لا من معدوم الناسه مسلم
بعض معدوم الاول الصادرة الذي هو عن بالناسه وكذا كل مصلحتين ماض لا من بالناسه ان كان بالناسه الاول موزم
بعض معدوم الناسه والعقود كالحال من موانعها في الكفو لروم معدوم الاول لبعض بالناسه لكن معكاسها سوف على معكاس الروم
في بالناسه الاولى ولا ريب ان بعض معدوم الناسه وما لم يصل الروم في معدوم الاول وبعض بالناسه اما ان يكون معكاسا او لا يكون
وعلى العكس اما ان يكون الروم في بالناسه الاولى ولا ريب معكاسا او لا وعلى العكس من الاربعه فالمصلحة انما الركنه ما هو حلال
او سائل كل شيء وحرام في فصار الا فام سمع غيره فان معكاس الروم ان الموحسان الكلمان مثلا زمان معكاسان اما
ملازمها فانه اذا صدق الاول لا مسلم بعض بالناسه بعض معدومها والعروض ان بالناسه موزم لبعض معدوم الناسه فكل من معدوم
الناسه موزم والمصلحة في الماول وكذلك العروض في معدوم الاول لا من لبعض بالناسه فكل من بالناسه لا ريب لبعض معدوم الاول
فكل من معدوم الناسه موزم لبعض في الماول وبعض في الماول موزم لبعض معدومها وبعض معدومها موزم لكان بالناسه موزم
فما سأل ان معدوم الناسه موزم لكانها وفي المصلحة الناسه واما الانعكاس فانه من صدور الناسه اسلام بعض بالناسه بعض معدومها
واذا ورد معنا ان الروم في بعض معدومها وبالناسه الاولى معكاس فكل من بعض معدوم الناسه موزم لكان بالناسه الاولى وقد وردنا ان
لروم معدوم الاول لبعض بالناسه معكاس فكل من بعض بالناسه لا ريب لمعدوم الاول معدوم الاول موزم لبعض بالناسه و
بعض بالناسه موزم لبعض معدومها وبعض معدومها موزم لكان الاول لمعدوم الاول موزم لبعض بالناسه وبعض بالناسه
ما لم يشره معدومها وبعض معدومها موزم لكان الاول لمعدوم الاول موزم لكانها والموحسان الكلمان من صدور شيء منها
صدق الا من لا الحيوان مسلم الا ما طوى حراما والاسلم الحاس والاسان مسلم الحيوان حراما والاحسان
لا مسلم الناطق اصلا وعلم في كل حال ان الانسان الحسن في الملام والالبس الكلم في غيره ونقول ايضا المصلحة الاولى
ملازم مصلحتين معدومها ولا ريب بالناسه المعكاس ملازم معكاسه لما ثبت ان المصلحة اذ انقضت الكلم والكفو والمعدوم
وملازم بالناسه ملازم معكاسا ملازم معكاسا وهذه المصلحة اذا عرفت بانها مع المصلحة الناسه تكونان مصلحتان لروم معدوم
الاول وبعض بالناسه وبما في الاول معدوم الناسه مرجح ان يكون المصلحة الاولى مع الناسه في الملام وعنده حكمها بالاول

[illegible][illegible]

卷之四

ج د و لم يرد فيكون اذ كان اب ج د لما سوره فكذا كان منها انفصال كل مع و اما عدم العكس فلهذا ليس بلام
عن عدم عبادتي او عباد بعضه اما الجوار ان لا عابد واحد من المعضلات بالمالا لا حص فانه لا عابد للعلم صرا ولا
بعضه كذا **قال** وكل ما في الجمع **اقول** اذا انفصلت بعضا للجمع في اكثره واكتسفت لزم كل واحد من احوال منها جوار
الاخرى او لزم جوار من احدتها حرام الاخرى واحدا في الجوار الاخر فلاح اما ان يحاكس لروم الاخر او لا يحاكس وعلى العذر
اما ان يكونا كل واحد من جوار من جوار او لا يحاكس في الاربعه في الاربعه ليحصل سه عشر ضرا فان لم يحاكس لروم لزم
الناسه وفي ملوهم الجوار الاول وفي لاروم الحان كما ساهو حسان والاول الناسه ان كما ساهو حسان اما على عذر لروم الحان
الاحاب فلان مع الجمع في اللاروم دانا اذ في الجملة مسلم منع الجمع المارومين كذلك ان لو اجمع للمرومان قطعوا في السلك فلان
حوار الجمع في المارومين بعض حوار الجمع في اللارومين والارام مع الجمع في المارومين من عكس كل منهما لان اجماع اجماع
المرومان لا يوجب اجماع اللارومين وجوار اجماع اللارومين بعض حوار اجماع المارومين الجوار ان يكون اللاروم
اعم واما على عذر لروم احد الحان والاعلى في الاحرف فلان مع الجمع في الشيء واللاروم بعض مع الجمع في ذلك الشيء والمروم فانه
لو اجمع معه لاجمع مع لاروم يلا اذ كانا مو حسان وان كما ساهو حسان فلان حوار الجمع في الشيء والمروم يوجب حوار
اجماع ذلك الشيء والارام لا يحك العكس في شيء منها الجوار كقول اللاروم اعم وان يحاكس اللاروم المارومين فلعكسا
اما ان اللاروم في الطرفين وكما ساهو حسان فلان كل واحد منها شمله على حان مما لا يارومين الاخرى وضع الجمع بين الاثنين
موجب مع الجمع في المارومين واما اذ كانا ساهو حسان فخلا ساهو حسان على حان مما لم يارومين الاخرين وجوار اجماع
المرومان بعض حوار اجماع اللارومين واما عند الاعلى في احد الطرفين في الاحاب فلان كل واحد منها شمله على جوار
هو لاروم جوار والاخرى ومع الجمع في الشيء واللاروم مسلم مع الجمع في الشيء والمروم وفي السلك فلا شمل كل منهما على جوار
هو ملوهم جوار والاخرى وحوار الجمع في الشيء وملوهم عن بعض حوار الجمع بينهما والمهم بولسان لاروم السوار اما لا مساق
الديق اليه واما حاله على عكس البعض وفي لاروم الموحات فعوله لان اجماع الجمع في الشيء ولاروم عن بعض اجماع
منه وفي ذلك العذر وهو طمها اذا انفصل احد الطرفين اما ان اللاروم فيها فليكن هو صهي اب ج د مو حسان يلا زمين
في الطرفين معمول بها صدق اب صدق ج د لانه لما كان في اب منع الجمع وب لاروم لكان في ج د منع الجمع
في الشيء ولاروم عن بعض مع الجمع منه وفي العزم لما كان لا ياروم عنه وفي منع الجمع كل من ج د و منع الجمع لملك
المعديه بعضها من معمله ههنا من كل اهاثم وان كانت المعضلات الموصوفان ما في الجوار بعد انصافها المصروف
الشيء فان لم يحكس لروم الجوار لزم الجوار ملوهم الجوار اما لان مع الجوار عن المرومان او عن الشيء وملوهم عن

三

سلم مع الخلو عن الارضين او عن الشيء والعهد والعكس لئلا يحوار الخلو عن الارضين او عن الشيء ولازم غير بعض حوار
للخلو عن الارضين او عنهما من غير عكس وان العكس للزوم بلارضا وبعاكسا لا سيما لكل واحد منهما على المطلوب في الاكساب وعلى
اللازم في السلب والكلط يطبق قوله واصح الخلو عن الشيء ولزوم غير بعض اصابعه عنه وعن العكس على بيان اللازم في
العكس على ما سبقت من اربعة اوجه وان العكس لافعال الجمع او بافعال الخلو الكلم والكشف ما يقتضي في الطرفين لزوم السالبة الموجبة كما
كلما لو حرم من غير عكس اما ان الزوم في باقية الجمع فلام اذا كان في الشيء ومع الجمع جارا ارتفاعها اذا المراد بها الخلو الاض
فلا يكون في بعضها منع الجمع مقصود السالبة وفي باقية الخلو فلام اذا اصح الخلو عن اربون جارا اجتماعها فلا يمنع الخلو عن بعضها
واما عدم العكس فلحوار صدق الشيء مع حوار صدق بعضها كالحيوان والارض حتى يصدق السالبة للمائة الجمع بدون موجبها وحوار
كل الشئ مع كذب بعضها كالا لسان والباطل يصدق السالبة للمائة الخلو بدون موجبها **قال** الثالث ملازم
المفصل المحتمل الخمس **اقول** اذا وافقت الخمسة باقية الجمع او باقية الخلو الكلم والكشف واحد الحرس ولزم الجواب
من الخمسة الجواب الا من باقية الجمع واسلام الجواب الاول من الخمسة الجواب الا من باقية الجمع لزوما واسلاما غير متساكن فيهما
كقوله في موضعين وسالبا في كلتي وجوب في هذه عامة فان كانا موافقين لزوم غير الخمسة الخمسة وان كانا سالبا
لزوم الخمسة غير باقية عكس اما الاول فلان الموجبة الخمسة عمل على مع الجمع والخلو من حرسها ومع الجمع في الشيء واللازم بعض
مع الجمع في الشيء واللازم ومع الخلو عن الشيء واللازم مع الخلو عن الشيء واللازم مع الجمع في الشيء واللازم بعض
او حوار الخلو عنها وحوار الجمع في الشيء واللازم موجب حوار الجمع في الشيء واللازم موجب حوار
الخلو عن الشيء واللازم واما ذلك فلاحتمال كونه اللازم اعم وكذلك الحكم اذا كان حوار الخمسة لارضين بحسب باقية الجمع ومساكن
بحسب باقية الخلو ولا يحسن فصله بعد الاحاطة بما ذكرنا وغير الخمسة ان باقية الجمع وباقية الخلو اذا انعكسا وكفا و
ما يقتضي في الطرفين وفي اربعة اقسام بلارضا وبعاكسا اما اذا كانا موافقين فلان اصح الجمع في الشئ دائما وفي الخلو
ملزوم لا يصح الخلو عن بعضها كذا لكل مسلم باقية باقية الجمع وبالعكس الى اصح الخلو عن اربون مقتضى لا يصح الجمع في
بعضها ملزم باقية الجمع باقية الخلو واما اذا كانا سالبا فلان حوار اربع سبب ملزوم حوار اربعة بعضها وحوار اربعة
سبب ملزوم حوار اربعة بعضها وان يوافق الكلم والحرس وبالعكس الكلف لزوم السالبة الموجبة كما ان كل سبب او
حرس لانه اذا كان في سبب مع الجمع وجب ان لا يكون عنها منع الخلو والا لعلى باقية الجمع خمسة وكذلك اذا كان سببا مع
الخلو لم يكن سببا مع الجمع فليس يلزم لانهم ان لو كان منها منع الخلو الجمله كانت خمسة واما ان يكون ملزوم منع الخلو كليا
فمنقول المراد انه لم يسم باقية الجمع باقية الجمع ومع الخلو الحرس كاف في ذلك والعكس لارزم حوار اربعة الشئ مع حوار اربعة

[illegible]

اللزوم والعياد معاني السبب واما انما قلناه لا يلزم من سلب العباد في الشيء كمن اللزوم بينهما ولا من سلب اللزوم كمن العباد
 لحوار اربعة كمال في الجملة بطريق التعان وكذا لو ساقضنا في الحرس والسويرة الهيا ان المصلحة الموحدة مسلمة المصلحة
 السالبة فلان الملاءمة في الشيء يسقط عدم الاتصال المحقق في بعضها لانه لو لم يتصل المحقق في بعضها لا يمنع اجتماع
 بعضها مسلمة الملاءمة في اللزوم والمزوم وموجب وربما سئل عليه بان المصلحة الموحدة تعكس تعكس المصلحة الوجودية مركبة
 من بعض الطرفين ومن مسلمة السالبة المصلحة وهذا الاسم في الحرس واما المصلحة الموحدة مسلمة السالبة المصلحة فلان الاتصال
 محقق في امرين من بعض الاتصال المحقق في بعضها لانه لو لم يتصل المحقق في بعضها لا يمنع اجتماع بعضها مسلمة الملاءمة في اللزوم والمزوم
 وتعكسا والاتصال في المصلحة مسلمة للاتصال بينهما واما عدم التعكس فيها فليحذر عدم اللزوم في امرين مع عدم التعاند
 في بعضها وبالعكس كاللرس والاسان وبعضها وكذا لو وافق عدم المصلحة احد وجهي المصلحة واسلمت بالنها الجزء
 الاخر اما على تقدير ان المصلحة فلان معدنها اعني احد وجهي المصلحة ملزوم لباقيها الملزوم للجزء الاخر من المصلحة فتكون في
 حوزها ملزومة بمقدور سلب الاتصال بينهما واما على تقدير ان المصلحة فلان معدنها اني معدوم المصلحة مانع لباقيها اللازم
 لباقي المصلحة وموافق اللزوم موافق للزوم فتكون في حوز المصلحة مصادرة لباقي الاتصال وعدم التعكس فيها
 لا يمكن لان التعاند في اللزوم العبر عن عدم الملاءمة بينهما كالاسان لا تعاند لادام الوتر وهو المحو ليرسل ولا يلزم عدم
 المصلحة احد وجهي المصلحة واسلمت بالنها الجزء الاخر منها اما اسلام المصلحة الموحدة السالبة المصلحة فلان باحد وجهي المصلحة
 ملزوم لعدم المصلحة ومعدنها ملزوم لباقيها المسلم الجزء الاخر من المصلحة فتكون احد وجهيها ملزوما للجزء الاخر فلا يكون بينهما
 اتصال ولا يكونا بعض في الجزء واما سلب اسلامها والبال على تقدير انعكاس لزوم عدم المصلحة واما اسلام المصلحة
 المصلحة السالبة المصلحة حرسا لعدم اسلام احد وجهي المصلحة بال mصلحة حرسا لما راعا وهو سلب عدم اسلام
 لادامه اعني عدم المصلحة بالنها وكما في على تقدير انعكاس لزوم عدم الاتصال احد وجهي المصلحة بال mصلحة فلان
 مسلم السال لادامه المساوي لذكره واما عدم وجود الانعكاس فيها فليحذر عدم التعاند في ملزوم السبب والارم العبر عن عدم
 الملاءمة بينهما كاصاقل الملزوم للاسان والمحو ليرسل للرس وكذا لو وافق بال mصلحة احد وجهي المصلحة ولزم
 معدنها بالجزء الاخر اما اذا كانت المصلحة موحدة فلان الجزء الاخر من المصلحة ملزوم لعدم المصلحة الملزوم لباقيها اعني احد
 وجهي المصلحة فلا يكون بينهما اتصال والسان في الجزء لاسم الادا انعكاس لزوم عدم واما اذا كانت المصلحة موحدة
 فلان الجزء الاخر من المصلحة لا يسلم احد وجهيها اعني بال mصلحة حرسا فلا يسلم لادامه حرسا وكذا انعكاس لزوم عدم الملاءمة
 لا يسلم بال mصلحة فلان لا يسلم لادامه المساوي وما ينفق استعماله بطريقه على بعض الخلق وليس المنفعة على المكان

استعمال

استعمالها في اتصال هذا المعام وعدم انعكاسها لحوار ان لا تعاند في ملزوم غرض مع عدم الملاءمة بينهما فلا تعاند
 الذي هو ملزوم الصاقل **قال** والمصلحة واما في الجمع **اول** اذا توافق المصلحة ومانعة الجمع في الكلف والكلف
 واحد الحرس ووافق بال mصلحة الجزء الاخر من المصلحة لا رعا انعكاس اما لزوم المصلحة المصلحة كلتيهما ووافق
 فلا يسلم على كل وجهيها بعض الجزء الاخر لا مصادع الجمع بينهما فليحذر ان مصادع الجمع في الكلف والمانع في الجمع
 الجمع في عدم المصلحة وبعضها لباقيها لا مصادع وجود الملزوم بلون اللزوم بلان الموحدة واما في السال فلان
 الطرف في المذكورين ولو وافق عدم المصلحة احد وجهيها لباقيها لزم بالنها بعض الجزء الاخر ملاءمة اما ان انعكاس
 لزوم السال اولافان لم انعكاس لزوم المصلحة المصلحة ان كانا موحدة في الجمع ولزم بالنها بعض الجزء الاخر ملاءمة اما ان انعكاس
 اما الملاءمة فلان من معدوم المصلحة مسلمة السبب لادام بعض العبر عن مكان الجمع بينهما كالاسان المسلمة للمحو ليرسل
 لبعض اللافرس وان انعكاس الملزوم انعكاس لان معدوم المصلحة اعني احد وجهي المصلحة مسلمة لباقيها وبالنها ملزوم
 لبعض الجزء الاخر من المصلحة فتكون انعكاس فتكون احد وجهيها ملزوما لبعض الجزء الاخر ملاءمة الجمع بينهما وكذا لو وافق
 عدم المصلحة احد وجهي المصلحة ولزم بالنها بعض الجزء الاخر فان لم انعكاس احد اللزوم في لزم المصلحة المصلحة في الاعيان والعكس
 في السال لان معدوم المصلحة ملزوم لا احد وجهي المصلحة وهو ملزوم لبعض الجزء الاخر الملزوم لباقيها المصلحة والسان في الحرس
 والبال اذ انعكاس لزوم عدم الملاءمة فلا يانعكاس لحوار اسلام ملزوم السبب لادام بعض العبر عن مكان الجمع بينهما كالاسان
 مسلم الاسان والمحو ليرسل لبعض اللافرس وان انعكاس الملزوم لان احد وجهي المصلحة ملزوم لعدم المصلحة ووجدتها
 ملزوم لباقيها وبالنها ملزوم لبعض الجزء الاخر من المصلحة فاحذر عدم الملاءمة في الجمع والمانع في الجمع
 والبال وكذا الحكم لوما في بعض المصلحة احد وجهي المصلحة واسلمت معدنها الجزء الاخر من المصلحة المصلحة اذا كانت كلتيهما
 فلان معدوم المصلحة مسلمة للجزء الاخر من المصلحة وهو مسلم لبعض احد وجهيها اعني بال mصلحة واما عدم التعكس اني انعكاس
 اللزوم فليحذر اسلام ملزوم السبب بعض العبر عن جوار الجمع بينهما كالاسان الملزوم للمحو ليرسل بعض العبر عن واما انعكاس
 لوانعكاس اللزوم فلان الجزء الاخر من المصلحة ملزوم لعدم المصلحة الملزوم لبعض احد وجهيها وطريق السال في الحرس والبال
 وقوله لو لم يرد العبر ليرسل اذ ان احد وجهيها لباقيها لزم بالنها احد وجهي المصلحة ومسلمة معدنها الجزء الاخر لم ينعكس لادامه
 على ما ذكره وان عاد الى بعض احد وجهيها يكون العبر ليرسل بالنها بعض احد وجهيها واسلمت معدنها الجزء الاخر لم ينعكس لادامه
 ولزم بالنها بعض واحد وهو **قال** وان احتلما **اول** ان احتلما المصلحة ومانعة الجمع في الكلف ويوافقان الكلف
 والجزء ليرسل السالبة المصلحة كارت مصلحة كارت مصلحة لادامه لان اللزوم في امرين مسلم حوار الجمع بينهما ومع الجمع مسلم

اذا توافقان الكلف والكلف واحد في الكلف
 بال mصلحة ليرسل لادامه لان اللزوم في امرين مسلم حوار الجمع بينهما ومع الجمع مسلم
 لادامه لان اللزوم في امرين مسلم حوار الجمع بينهما ومع الجمع مسلم
 المصلحة احد وجهيها لباقيها لزم بالنها بعض الجزء الاخر ملاءمة اما ان انعكاس
 المصلحة احد وجهيها لباقيها لزم بالنها بعض الجزء الاخر ملاءمة اما ان انعكاس
 المصلحة احد وجهيها لباقيها لزم بالنها بعض الجزء الاخر ملاءمة اما ان انعكاس
 المصلحة احد وجهيها لباقيها لزم بالنها بعض الجزء الاخر ملاءمة اما ان انعكاس
 المصلحة احد وجهيها لباقيها لزم بالنها بعض الجزء الاخر ملاءمة اما ان انعكاس

اذا توافقان الكلف والكلف واحد في الكلف
 بال mصلحة ليرسل لادامه لان اللزوم في امرين مسلم حوار الجمع بينهما ومع الجمع مسلم
 لادامه لان اللزوم في امرين مسلم حوار الجمع بينهما ومع الجمع مسلم
 المصلحة احد وجهيها لباقيها لزم بالنها بعض الجزء الاخر ملاءمة اما ان انعكاس
 المصلحة احد وجهيها لباقيها لزم بالنها بعض الجزء الاخر ملاءمة اما ان انعكاس
 المصلحة احد وجهيها لباقيها لزم بالنها بعض الجزء الاخر ملاءمة اما ان انعكاس

المصلحة ومانع الخلو والاحتضان الكلي والعضوي الكلي والحرس لوصف السالمه فيها الموجه واللزوم من كل ما او
 حواسلهم حوار الخلو عنها كذا كذا الا اسلم بعض اللزوم وهو مخرج ومنع الخلو من اللزوم من كل ما
 الملامه فيها لان بعض كل واحد اسلم لعن الاخر فلا يلزم من بيان السلام الاول ان على ما بينناك عليه من اولا لا يمكن
 من منها حوار ارباع امر من لا ملزم منها كسر النار والجلد وكذا الوسا قضا من الحرس والعنف حالها لا يمنع الخلو
 من الشيء مسلم مع الجمع من المقتضى فلا يكون منها ملزم وعدم العكس لحوار الخلو من امر من مع عدم الملامه من
 بعضها وكذا لو كانا على الاغنى المذكور في مانع الجمع ومن سبب فلو انشعاب الكلي دون الكلي وامن عدم المصلحة احد
 حوشي المنفصلة واسلم بالها الاخر لوصف السالمه الموجه لان عدم المصلحة ان احد من المنفصلة ملزم لمانع اللزوم
 للجزء الاخر فلا يكون منها منع الخلو ولا يمكن لكان الخلو من الشيء ولازم العزم وعدم الملامه منها كالا لسان والوصف اللازم
 للصياح ملزم منها احد حواسلهم واسلم بالها الاخر لان احد من المنفصلة ملزم لعدم المصلحة وهو ملزم كليا لمانعها
 اللزوم للجزء الاخر وعدم الاعكاس لاحمال ارباع ملزم الشيء ولازم الاخر وعدم اسلم اياه كالصياح الملزم للجزء
 والحوار اللزوم لالسان او وافق بالها احد حواسلهم ولزم منها الاخر لان الجزء الاخر ملزم لعدم المصلحة الملزم كليا
 لمانعها بواحد حواسلهم وعدم العكس لحوار الخلو من الشيء وطرز عدم لزوم اياه وكذا اذا وافق مع عدمها احد حواسلهم
 واسلم بالها بعض الاخر لان عدمها وهو بعض احد حواسلهم مانع الخلو ملزم بالها اللزوم لبعض الجزء الاخر فحوار الخلو
 عن الحرس وعدم الاعكاس لحوار اسلم بعض الشيء لملزم بعض الاخر مع امكان الخلو عنها فان اللسان لا اسلم
 اللزوم لبعض الاخوان وحوار الخلو مع لالسان والاخوان اولزم منها بعض احد حواسلهم واسلم
 بالها بعض الاخر لان بعض احد حواسلهم ملزم لعدمها الملزم كليا لمانعها الملزم لبعض الاخر وعدم العكس لاحمال اساء
 اسلم لالزم بعض الشيء وطرز عدم بعض الاخر مع ارباعها فان الناطق اللزوم لبعض اللسان لا اسلم اللزوم
 لبعض الاخوان ويكمل ارباع اللسان والاخوان وامن بالها احد حواسلهم ولزم منها بعض الاخر لان بعض الاخر
 ملزم لعدمها الملزم بالها اعني بعض احد حواسلهم واساء الاعكاس لحوار عدم اسلم بعض الشيء لبعض الاخر وامكان
 الخلو عنها فان اللسان اللزوم لبعض الاخوان لا اسلم بعض اللزوم مع حوار ارباعها معقظ ان ملازم مانع الجمع
 ولا يارب مانع الخلو مع المصلحة لم يخطئ في الرأى كسر حلقا ولذا قال ولا يخفى عليك لئلا ياتي له كل واحد من ملازمات
 مانع الخلو في فصل الاعان والاحتضان وكذا لا يخفى بالعكس في فصل الاعان عند عكس اللزوم على ما بينناك ملازمات
 المصلحة المنفصلة على وجه كل منقطع سهل حفظه وسداد الى انما كان ضبطه وقد اعلم الماخرون والمطعمان

ان الكثر ما غرام الاعتماد على منع العذر ويحوزهم اسلم الشئ لبعضه حتى لم يسفوا عن الاعمال والاعمال اصحاب
 سس ورواها في الغرض الاقصر من ايراد ما يروى الايمان وان حصل بالملكه استحسان العضا ما واستخرج لوارها السعد
 والوجه وان واقف مما اسلفنا لك في ما نزل الاوامر وحسن وجه الحق اللام فلا يفت الى ما قاله وقال بلحق المعال
 ثم تم واستتم **قال** الحق الحاصل من عباد المصلحة المنفصلة **اول** ولد وقوع من ملزم الرطاب شرع
 في تنازعا بسطة ان متصلة او منفصلة ومخلطة ان متصلة ومنفصلة والضابط في كل من متصلة او منفصلة ما كان
 بعض كل منها عن الاخرى صديا وكذا في الاخرى صديا الملزم من اللزوم ويخرج من كونها بعضها البعض حتى ان لم
 معاكس عاين بعض المصلحة الملزمة على العضة اللزوم في الكذب دون الصدق لحوار ارباع الملزم من الملزم معهما مع
 الخلو وعاد بعض اللزوم على العضة الملزمة في الصدق دون الكذب لحوار ارباع بعض اللزوم وعلى الملزم منها مع
 الجمع **قال** حاشية في غير الرطاب **اول** من مباحث لفظية ختم الباب بها املا الصاحب الكشوف وهي زوائد ليس
 للحن لها الصغار الاول في حوزة بعض الرطاب معرو او صاغها الطسعة المعلقة وهي مجردة لا تذكر في صفة
 ويرد بعض موجه مثل لولا لا يكون اب ووجد وهي في مانع الجمع او معناه لا يكون اب معهما ويخرج
 تكون في كحق اب وكحق ج وحقه ا وحقه ب وحقه ج وحقه د لان مع الجمع في بعض
 بعض اسلم كل واحد لبعض الاخر لان هذا الاسلم منهم **اول** لولا لولا الواد او فعل لا يكون اب او ج
 دل على منع الخلو لان معناه ان السرا اب او ج وحقه ب وحقه ج وحقه د مع الخلو وهو قليل الخوف عن صفة
 الاتصال يكون على اب سلا ما ج د لان مع الخلو من امر من بعض ملزم احد من بعض الاخر ومن بعض الجمع دل على
 العباد للخلو ولازم ج د لبعض اب وهو لا سمع الا اذا عطف ج على اب حتى يكون معناه ان السرا اب او ج وحقه ب
 ان لا يكون الا اساء احد ما يعلق فلا يمكن ارباعها فيكون مع الخلو في العضا وحقه ب تكون بعض اب سلا ما ج د
 لكن كل ارباع فضة سالة لبعض سالة والكلام في ارباع فضة موجه وكذا اذا بدل ج على او الا فعل لا يكون اب حتى يكون
 ج د او الا اذا كان ج د فانه سراج من ان كقول اب سوف على ج د وهو نوع اسلم اب ج د مع الدلالة على كونه
 الاسلم فيكون في بعض اب وعلى ج د منع الخلو ولو قدم الاحاب على السلا سال يكون ج د ولا يكون اب
 دل على اتصال حر من الحر المذكورين وما ج د وليس اب ومصادق من الاعوان فهم كل الحواشي ولما العزم عند
 الخلو والصغ المذكور الثاني في العضا المذكورة في لفظية التي بعد امور ارباع على منوم العضة في دخل العضا ما سها
 ولو احو بعد ارباع احكام كالالف واللام يدخل على الموضوع مائة بعد العزم كولا اللسان في خرواوى بعد العزم

سبب منقطع ولا يفتى في مانعها
 عاين بعض من مانعها
 وكذا في الاما معاكس عاين بعض
 من الملامه في بعض اللزوم
 صديا
 من مانعها
 اب ووجد وهي في مانع الجمع
 او معناه لا يكون اب معهما
 ويخرج
 بعض اسلم كل واحد لبعض الاخر
 لان هذا الاسلم منهم
 اول لولا لولا الواد او فعل
 لا يكون اب او ج
 دل على منع الخلو لان معناه
 ان السرا اب او ج وحقه ب
 وحقه ج وحقه د مع الخلو
 وهو قليل الخوف عن صفة
 الاتصال يكون على اب سلا ما
 ج د لان مع الخلو من امر من
 بعض ملزم احد من بعض الاخر
 ومن بعض الجمع دل على
 العباد للخلو ولازم ج د
 لبعض اب وهو لا سمع الا اذا
 عطف ج على اب حتى يكون
 معناه ان السرا اب او ج وحقه
 ب
 ان لا يكون الا اساء احد ما
 يعلق فلا يمكن ارباعها فيكون
 مع الخلو في العضا وحقه ب
 تكون بعض اب سلا ما ج د
 لكن كل ارباع فضة سالة
 لبعض سالة والكلام في ارباع
 فضة موجه وكذا اذا بدل ج
 على او الا فعل لا يكون اب
 حتى يكون
 ج د او الا اذا كان ج د
 فانه سراج من ان كقول اب
 سوف على ج د وهو نوع اسلم
 اب ج د مع الدلالة على كونه
 الاسلم فيكون في بعض اب
 وعلى ج د منع الخلو ولو
 قدم الاحاب على السلا سال
 يكون ج د ولا يكون اب
 دل على اتصال حر من الحر
 المذكورين وما ج د وليس اب
 ومصادق من الاعوان فهم كل
 الحواشي ولما العزم عند
 الخلو والصغ المذكور الثاني
 في العضا المذكورة في لفظية
 التي بعد امور ارباع على منوم
 العضة في دخل العضا ما سها
 ولو احو بعد ارباع احكام
 كالالف واللام يدخل على
 الموضوع مائة بعد العزم
 كولا اللسان في خرواوى بعد
 العزم

ويخرج ايضا بالصدق القول الاوجه بحسب خصوص المادة لئولها لاس من الاسان ليس وكل من صيرها له بعد ولا
والاسان ليعمل كمثل لان المادة مادة الماهية لا لانه بالثبوت من صيرها وكثيرا موجه ومعنا والعيان الكامل وغيره الكامل
لان اللزوم اعم من الماهية وعنه وانما ذكر الضمير لخرج القول المولف ولم يثبت ليعود الى العضا بالان القول الاخر لا يلزم عن
المعدومات كلف ما كان بل يلزم عنها وعن العاكف منه بذلك على ان للصون دخلا في المباح كالمادة بوله لزامه بغيره ان يكون
الزوم لدار القول المولف ان لا يكون بواسطة معدوم عنه اما غير لزم لاهدي المعدمان ومنه الاضحة اول لزم لاهديها
ومن في وجه المذكور والاول كان قياس المساواة فاما اذا قلنا مساو لرب مساو لرب لم يلزم منه مساو لرب كلف لالزام
به بالالف والالكان متجاذا اما وليس كذلك لان الماهية او المصنفه بل بواسطة قولنا كل مساو لرب هو مساو لكل ما ساو به
ب فاد انضم الى المعدوم الاول انما مساو لكل ما ساو به ب ويلزم كل ما ساو به ب فساو له والمعدوم الثاني يلزم به ما ساو به
ب واد اختلف صير لئولها كل ما ساو به ب فساو له انما مساو له ب ويلزم مساو لرب وهو المخط بعد ان ان يزا
الزوم بواسطة كل المعدوم ومن غير لزم لاهدي المعدمان فيكون احده بحث لم يصدق لم يسلم ما سألنا المصنفه و
حيث يصدق اسلم ما كان العاكف المساواة والمزومه وبما فيه نظر لانه وصح في تلك المعدوم ان ساء ما سولت وان مساو
لاولهم حكم كل كلفا بالمساواة بين مساو ب وما ساو به ب بمجره الوصل فان كانا كلفا في الحكم الكلي فان كلفا في
الصورة الواحدة بطريق الاولى وايضا للزوم بالمعروف هذا السان كلفا بربايات دلاوي في المزوم واللام الاول للفظ
وعد جعل صاحب الكتب تلك المعدوم قولنا كل مساو لرب هو مساو لكل ما ساو ب حتى وان انضم الى المعدوم الاول انما مساو
لكل ما ساو ب ويلزم كل ما ساو ب هو مساو لالف لان المساواة انما تنطبق في الخاتين والمعدوم الثاني يلزم به ما ساو
ب مستقيم منها قياس مع لئولها في مساو لالف ويلزم مساو لرب وعلى ذلك وهو لا يكتفى بتلك المعدوم في الاستلزام بل لابد
منه منها ومن معدوم اخرى من جهة العاكف الاول ومعدومات اخرى من جهة قياس قصه المساواة ومن قياس من جعل
تلك المعدوم قولنا كل مساو لرب المساوي مساو فان المعدمان المذكورين يتجان ان مساو لرب مساو في فاد انهما هما الى
تلك المعدوم انما يتجان انما وصح في المقصود ان يعلم ان قياس المساواة مع تلك المعدوم لا يصح بالدار لعدم تكرار الوسيط
لان العاكف الاول موقوف ولا في العاكف الثاني لان محمول الصير مساو لرب في موضوع اكثر من مساو لرب في موضوعين
متجانين ومن جعلها كل مساو لرب مساو في موضوع اكثر من موضوعين العاكف الثاني وانما عدم تكرار الوسيط في العاكف
الاول في قياس فليس فليس ان الوسيط غير متكرر كلف لانه لرب العاكف انما يصح بالدار اذ انكر الوسيط فتقول بغير الاخر
حسب ما ذكره صاحب التفسير لرب الامر من لزم اما احلال العوض او بطلان القاعدة العامة كل قياس امر ان هو ليس

من معدمين شواكان وجدلان قياس المساواة بالنسبة الى قولنا مساو لرب مساو في ان لم يكن مساو لرب الاحتمال وان
كان مساو لرب العاكف لعدم اشتراك معدوميه ودارا وسط ومساو لرب فاما لئولنا فنعمل من الزوم بلا واسطة الا ان
بجره المعدوم كلف في جعل السيرة ومن الزوم بواسطة ان جعل المعدوم كلف في جعل السيرة وانما كلف مع جعل الواسطة
ومن قياس ان من جعل السيرة مساو لرب مساو لرب في جعل السيرة مساو لرب مساو لرب مساو لرب مساو لرب مساو لرب مساو لرب
احتمال ان تكرار الوسيط مطلقا ولذلك حصل الزوم بذلك القول حيث يصدق تلك المعدوم كلف في المزومه كلفا فاد ان لم يصدق
كلفا في المصنفه والكنهه واما الوسيط الى ابتداءه فليس يتوسطها عن لانا العمل المطبق من قياس المساواة وان لم يحظر سألنا
من منها بل المهندسون يصحرون على ان اريد المعدمان وسفندون منها المخط كان اسلم انما انما مذهب لاساف
الواسطة العامة مساو لرب المساوي مساو لرب من وصح المعدمان وبالحيلة لا افسد انهم في اسعاد المخط الى من تلك
الخطاب وانما الزوم انما انما ما سبق الى انما منهم من الاستلزام بالدار انما يكون اذ انكر الوسيط ولا يولان لهم
دار على ذلك ولا في تعريف القياس ما شوبه على انهم اذ اوجوا اكثر الوسيط في الاستلزام بالدار فاقالهم في معدوم قياس
المساواة بالنسبة الى قولنا مساو لرب مساو في ان رعو اسلم انما انما بواسطة معدوم اكثر وادله العمل ومع ذلك لئولنا بواسطة
تكرار الوسيط وان اعرفوا بان ذلك الاستلزام بالدار بعد انقضوا انهم وانما لئولنا في الجوز لوجها ارتفاع الجوز
وكل ما ليس بجوز لوجها ارتفاع الجوز فانه يلزم منها ان جوز الجوز جرمي بواسطة عكس بعض المعدوم الثاني وهو قولنا
كل ما لوجها ارتفاع الجوز هو جرمي لانما هو قياس في الشكل الكافي لوجها ارتفاع الجوز لانه لا يقول لانه قياس في الشكل الكافي
وانما لئولنا كذلك لولم يكن المعدوم الثاني موجه كلفا انما اورد ما موجه فلا وسط هناك سألنا كل المعدوم انما ليس قياس بالنسبة
الى جرمي الجوز جرمي لانما بالنسبة الى لاس من جرمي الجوز ليس جرمي والعكس اذ ارضان كلفا في جعل السيرة مساو لرب
الاصناف في مذهب فانه فان احد الامر من لزم وهو انما قياسه ما سلم بواسطة من قياس المساواة وحيث وانما عدم قياسه
ما في الاستكمال بالعكس المسوي لان المزوم بالدار ان لم يصدق القياس يلزم الامر الاول والاما ان كان لزم من ساو لرب اوكاف
معدوم اخرى حاحات فان الزوم بالدار معناه ان لا يكون بواسطة معدوم عنه والمزوم بالمعدوم العزم ما يكون طرفا
معايير من حدود معدوم ومعدومات العاكف ومن قياس ان الحدود معدوم واسطة قياس المساواة وعكس السيرة والعكس
المستوي والاسوال والجواب اسار بول وشروط في ذلك بغير حدود العاكف لئولنا في العاكف المسوي فان الزوم لرب
لا يكون بواسطة معدوم عنه اما ان لا يكون بواسطة اصلا كلفا في العاكف الكامل او يكون بواسطة لا يكون عنه فان لا يكون
طرفها معاير لحدود العاكف كلفا في العاكف او يكون واحد من طرفها معاير او الاخر معاير كل من بعض الاقدسة الشرطه

فالتوسعة عباد لها جمعاً واعلم ان
 بواسطة المدة الاجتهاد فكان له
 الطالب يطرب العكس المشوق له
 من صدق المدة ما من ضد اخذ
 المدة الاجتهاد فان المعلوم بالمعنى
 المدة العكس ولا يفرق الاثر منها
 المدة ما من لولم بعد مغايرة له
 وعنده طرأ الاول ان سال المدة ما
 لا يكون فاساً كذا ذكر السج
 اسبح وكل من اسبح جلد وما
 الصون احاط على الاول ان
 والموجود في العكس ليس بمغض
 للشيء لا اها موصوف بها فلها مع المدة
 ما وقتاً ما ساهم على المعاصر
 معان بالمكان الى اللام فانه لولم
 المدة ما من بعد بعض ذلك
 لا بد من يكون معاً ومن المدة ما
 كالقول سال الاسرار على العكس
 بشئ واحد والعكس المشوق ما ذكر
 فالقول المعقول حسن للعكس المع
 من حسن لوط لا سلم لوطاً
 الخدم الخاطئة والسفلة وال

13

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

الامور

77

منذ إطلاقه، احتل في محلته في الكنف لجوار سكر الحماة، "السماح والاسك والاسك"، منها الكثير من الاسك.

سید

This image shows a page from a handwritten manuscript in Arabic script. The text is written in a dense, cursive style, typical of older Arabic documents. The lines of text are arranged horizontally across the page, with some variations in line length and spacing. The ink is dark, and the paper appears aged and slightly discolored. The script is highly stylized, with many connected letters and flourishes. The overall appearance is that of a historical document, possibly a legal or administrative record, given the formal nature of the handwriting.

سرے

مروط لا محاذ لراجمع وقد ختمت بالانوار الكافية في موضوعه ولم يسكن الكفر في كلبه واذا كان الاوانسلا حلقه كقولنا في

في هذا الشكل فحقه بوجه عم الكل وتام البعض بمراده في المروطة العامة والوجه ايضا اذ الضرورة ليست احص والمروطة
العامة ولا المروطة الخاصة والوجه مطلقا هذا اذا اخذنا عنوان الموضوع بالعمل على ان السج والاعمال على العاد ان فلاسه
في اساح الكلمة لا اندراج الاصوات الاوسط في موضع الكري كل ما هو الاوسط بالامكان والاصوات وسط بالامكان مبعدي
الحكم من الضرورة وعند ان لا يكون في المذهب في ذلك فان العمل كما قدماه ليس ما خوله احسب ليس الامر بل بحسب العوض
العمل ورج سدرج الاصوات الاوسط لان الاصوات ما يمكن ان يكون اوسط ونفرض العقل اوسط بالعمل والبعض المذكور
مستبعد لانه ليس بصوت كل مركوب ريد في الضرورة اذ الحار ما يمكن ان يكون مركوب ريد ونفرض العقل ليركبه مركوب ريد
بالعمل فليس بعض مركوب ريد في الضرورة وانما الكلمة مساوية للمطلقة على انهم من اعتبار الضرورة في الجمع الا انهم اغفلوا
منها عن ذلك حتى جعلوا احد ما يسمى والاخر عقيمة **قال** ودر علم السج والامام ومن انهما **اقول** السج والامام ومن انهما
زعموا ان الصوتي الكلمة في هذا الشكل من لانه اذ الحار الصوتي كلمة فالكري الاخر ضرورة والامر ضرورة بان يكون من المركبات او الكلمة
لها بان يكون من الساطع الضرورة والكل مع امع الضرورة فمروية وامع الامر ضرورة كلمة خاصة وامع الكلمة كلمة عامة
واحسب على الارزاج احد الخلق السج والامام ومن انهم بعض الشيء مطلقا او ضرورة في الفعل الى الكبرى ليس بعض
الصوت مثلا اذ اختلف كل سج بالامكان وكل سج بالضرورة فحسب ان تصدق كل سج بالضرورة والاصوات بعضها
موقوف على بعض سج بالامكان محله صوتي ونفرض بالعمل لان الممكن لا يلزم من فرض وقوعه في محله صوتي وكري
العكس كيري كلمة بعض سج بالامكان او بالعمل فكل سج بالضرورة ليس سج بالضرورة وذلك ان
كل سج بالامكان لم يلزم من فرض وقوع الممكن في الممكن فيكون من بعض الشيء من سج وحواسه منع اساح الصوتي
الكلمة او المعطى الضرورة في السج بالضرورة فانه يسمى مما عدل السج بالضرورة والامر ضرورة ولو كان معداه ضروري
الوجه انما الخلق من السج بالضرورة وهو ان نفرض الشيء الى الصوتي من شيء بعض الكري فلو لم تصدق كل سج بالضرورة
بعض سج بالامكان محله كيري الصوتي العكس ليس سج بالضرورة في السج بالامكان وذلك ان كل سج
بالضرورة منع وحواسه مع اساح صوتي الكلمة في السج بالضرورة كما استدرك الوجه الثالث ان الصوتي اذ افضت ففلم
لزم الشيء ضرورة لا اندراج الاصوات الاوسط فاذ الحار الشيء ضرورة على عدد وقوع الصوتي بالعمل كانه ضرورة في
نفس الامر وعلى عدد عدم وقوعها لان الضرورة على عدد ممكن ضرورة في نفس الامر وعلى عدد العادير الكلمة والاكل بالاس
بغيره وان في نفس الامر ضرورة على عدد ممكن فيكون الممكن على بعض العادير ضرورة في نفس الامر وعلى عدد العادير وهو ان الام
صوت الكري على عدد وقوع الصوتي بالعمل لا زيدا اذ هو موضوع الكري فان الاصوات اذ اصار اوسطا بالعمل دخل في كل

ان الصوتي الكلمة في هذا الشكل من لانه اذ الحار الصوتي كلمة فالكري الاخر ضرورة والامر ضرورة بان يكون من المركبات او الكلمة لها بان يكون من الساطع الضرورة والكل مع امع الضرورة فمروية وامع الامر ضرورة كلمة خاصة وامع الكلمة كلمة عامة واحسب على الارزاج احد الخلق السج والامام ومن انهم بعض الشيء مطلقا او ضرورة في الفعل الى الكبرى ليس بعض الصوت مثلا اذ اختلف كل سج بالامكان وكل سج بالضرورة فحسب ان تصدق كل سج بالضرورة والاصوات بعضها موقوف على بعض سج بالامكان محله صوتي ونفرض بالعمل لان الممكن لا يلزم من فرض وقوعه في محله صوتي وكري العكس كيري كلمة بعض سج بالامكان او بالعمل فكل سج بالضرورة ليس سج بالضرورة وذلك ان كل سج بالامكان لم يلزم من فرض وقوع الممكن في الممكن فيكون من بعض الشيء من سج وحواسه منع اساح الصوتي الكلمة او المعطى الضرورة في السج بالضرورة فانه يسمى مما عدل السج بالضرورة والامر ضرورة ولو كان معداه ضروري الوجه انما الخلق من السج بالضرورة وهو ان نفرض الشيء الى الصوتي من شيء بعض الكري فلو لم تصدق كل سج بالضرورة بعض سج بالامكان محله كيري الصوتي العكس ليس سج بالضرورة في السج بالامكان وذلك ان كل سج بالضرورة منع وحواسه مع اساح صوتي الكلمة في السج بالضرورة كما استدرك الوجه الثالث ان الصوتي اذ افضت ففلم لزم الشيء ضرورة لا اندراج الاصوات الاوسط فاذ الحار الشيء ضرورة على عدد وقوع الصوتي بالعمل كانه ضرورة في نفس الامر وعلى عدد عدم وقوعها لان الضرورة على عدد ممكن ضرورة في نفس الامر وعلى عدد العادير الكلمة والاكل بالاس بغيره وان في نفس الامر ضرورة على عدد ممكن فيكون الممكن على بعض العادير ضرورة في نفس الامر وعلى عدد العادير وهو ان الام صوت الكري على عدد وقوع الصوتي بالعمل لا زيدا اذ هو موضوع الكري فان الاصوات اذ اصار اوسطا بالعمل دخل في كل

هذا الكلام في السج والامر ضرورة بان يكون من المركبات او الكلمة لها بان يكون من الساطع الضرورة والكل مع امع الضرورة فمروية وامع الامر ضرورة كلمة خاصة وامع الكلمة كلمة عامة واحسب على الارزاج احد الخلق السج والامام ومن انهم بعض الشيء مطلقا او ضرورة في الفعل الى الكبرى ليس بعض الصوت مثلا اذ اختلف كل سج بالامكان وكل سج بالضرورة فحسب ان تصدق كل سج بالضرورة والاصوات بعضها موقوف على بعض سج بالامكان محله صوتي ونفرض بالعمل لان الممكن لا يلزم من فرض وقوعه في محله صوتي وكري العكس كيري كلمة بعض سج بالامكان او بالعمل فكل سج بالضرورة ليس سج بالضرورة وذلك ان كل سج بالامكان لم يلزم من فرض وقوع الممكن في الممكن فيكون من بعض الشيء من سج وحواسه منع اساح الصوتي الكلمة او المعطى الضرورة في السج بالضرورة فانه يسمى مما عدل السج بالضرورة والامر ضرورة ولو كان معداه ضروري الوجه انما الخلق من السج بالضرورة وهو ان نفرض الشيء الى الصوتي من شيء بعض الكري فلو لم تصدق كل سج بالضرورة بعض سج بالامكان محله كيري الصوتي العكس ليس سج بالضرورة في السج بالامكان وذلك ان كل سج بالضرورة منع وحواسه مع اساح صوتي الكلمة في السج بالضرورة كما استدرك الوجه الثالث ان الصوتي اذ افضت ففلم لزم الشيء ضرورة لا اندراج الاصوات الاوسط فاذ الحار الشيء ضرورة على عدد وقوع الصوتي بالعمل كانه ضرورة في نفس الامر وعلى عدد عدم وقوعها لان الضرورة على عدد ممكن ضرورة في نفس الامر وعلى عدد العادير الكلمة والاكل بالاس بغيره وان في نفس الامر ضرورة على عدد ممكن فيكون الممكن على بعض العادير ضرورة في نفس الامر وعلى عدد العادير وهو ان الام صوت الكري على عدد وقوع الصوتي بالعمل لا زيدا اذ هو موضوع الكري فان الاصوات اذ اصار اوسطا بالعمل دخل في كل

اما الاوسط بالعمل فحاز ان لا تصدق الحكم عليه بالاكه وهو طي المال المذكور فانه اذا فرض ان الحار مركوب ريد بالعمل
لم تصدق ان كل مركوب ريد بالعمل فليس بالضرورة سلنا كل لزم ان المح لا يلزم من العدد الممكن بل من الكري العادير
في نفس الامر عانه ما في الباب ان يكون هذا المجموع محالا لكل لزم في سحاله المجموع ووقع احد سج اسحاله الجهر العادير الجوار
ان يكون المجموع محالا واحدا حوسه ومعاملتها او ضروريا ولا يمكن محالا اما الاول فلان كل واحد من طرف الممكن ككساره ريد وندمها
ممكن في نفسه غير مسلم للمح مع ان وقوع مجموعها مسلم للمح واما الثاني فانه اذا فرض ان لزم ريد بالعمل للمح مضافا الى صدق قولنا
كل مركوب ريد في الضرورة يلزم المح وهو كل حار في الضرورة ولم يلزم بالضرورة ولا من الصوتي الامكان بل من المجموع
لاعال هذا سطر الاسد لال الخلف لحوار ان يكون المح لا يلزم من مجموع المود من اعني بعض الشيء والمعدية الصادقة لاس
من فيها فلا يلزم صدق الشيء لاننا نقول المطام الخلف ليس اسباع بعض الشيء بل ككساره وكذا المجموع لانه ان يكون ككساره احد
حوسه ككلا و اسباع المجموع فانه لا مسلم اسباع احد سج هذا وقد اسبق الجمع والادكيا من هنا فافهم من انهم من ان شوب
الامكان لا مسلم امكان السور المسلم للمح لان امكان الحادث ثابت بالارزاج ليس للحادث امكان سور الارزاج والامكان
ان يكون الحادث ريدا وهذا هو السج بالضرورة بان المراد ان سور الامكان في الجملة مسلم امكان السور في الجملة وهو لا ينافي بل
اسلم ام سور الامكان في ولا يمكن السور في ذلك الوقت اذ المطلقة لاسان الوجه احاط بالانواع ليس في ان
شوب امكان الشيء مسلم امكان سويه فان الامكان ككساره شوب المحل لكونه نوع بل النوع في ان شوب امكان الشيء مع شوب
سلم امكان سويه مع ام لا فان العمل في السج بالضرورة اذ الحار كلمة مع الكري الممكن وقوعها مع الكري ورج يلزم الشيء ضرورة
منع ذلك الماضل فاما لا يلزم من سور امكان الصوتي مع الكري امكان شوبها مع الجوار ليركون وقوع الصوتي راحا لاصد
الكري فاما لا جمعان فلا يمكن شوبها مع الكري ومثل ذلك المثال فان امكان الحادث ثابت مع الارزاج وان امكان سويه ويحتمل
هذه العناية اذ في المنع الواقع آخر الى ما ذكرنا ولا وهو منع العادير بعينه وليتبع للاعتقاد فان الصادق في نفس الامر لا بد ان
كون سمعا على سائر العادير ضرورة ان العادير والنوع لا يقع الا بعد الجمع في الواقع على ما مر وتاثر اذ اختلفت ان زيدا
نام ووضعت فعوده بل برفع فرضه هو اضافة في الواقع ما اظن ان ابي حنيفة رضي الله عنه وافعاله لم يسم الكري صادقة على ذلك العادير
ومن ضرورة في نفس الامر ما يكون ضروريا في نفس الامر لا يكون ضروريا على عدد ممكن بل على كل ممكن فيكون الممكن مسلما للمح والمح في
الحوار بالاسم انه اذا فرضت الصوتي ففلم يلزم شيء فصلا عن كونها ضرورة قوله لا اندراج الاصوات الاوسط ففلم لا يلزم
الحكم الكري على كل ما هو اوسطا بالفعل في نفس الامر والاصوات اوسطا بالفعل في نفس الامر بل على ذلك العادير فلا يلزم ذلك
الحكم الاوسطا لانه لا عال له وقع الصوتي الكلمة لم صدق الشيء ضرورة لان منع الخلق معني في بعض الصوتي لنعلم

وعلى السمع ومن صدق هذا المنعصلة صدور الملائكة الاولى فلان الكرى صادقة من نفس الامر والنفس
معها اما الصنوى المعلة او بعضها فان كل المنعص من الصور المعلة بل من صدور السمع وهو احد وجوه المنعصلة وان كان
سمها فهو الجرا لا لا ولا لا من بعض الصنوى او على السمع واما السمع فلما عرفت فصل الملائكة الى كل منعصلة فانها خلقت
سليم من بعض احد الحرس وعلى الامر لا بانقول المنعصلة اما كاس لار من المنعصلة اذ كاس عناده واما كاس
عناده لوركت من السمع والامر من بعض صدور السمع لا بل من صدور الصنوى بل الامر منه ومن الكرى وهما جميعا العاقل
الوجه الرابع ما عول عليه السمع في الاسرار والنعاء وهو ان الحكم الكرى ضروري لا الكرى لا وسطا ما دام وجوده و
يعد الضرور لا سوف على الصافي دانه بالوصف الصواني والالام يكن اسم بل وصفه في مجمع وان تعبر عنه بان وصفه كان
فالاصول يكون اذ اطلاقه وان لم يثبت له وصف الاوسط والا كان سوا للضرور وهو ما على الاصناف في مود حواسه
ان حال يجب ان عند الوصف لا دخل في الضرور لكن الحكم بالضرور على اذ الاوسط وليس كل شيء مود الا الاوسط
بل اذ اذ عليه وصف الاوسط بالضرور والاصول ليس محله واحتمل اعل كاس وهو اساج الصنوى المكملة مع اللا ضروريات
مكملة خاصة سلك الوجوه بعضها وان لحظها بغيرها في ساس الخلق لان بعض المكملة الخاصة احد الضروريات في اذ العمل
بأن كل منها منقول في الخلق والكل اذ اذ كل شيء بالامكان وكل ذلك لا بالضرور بل في كل شيء بالامكان
الخاص والاصول اما بعض في الضرور او بعض في ليس بالضرور واما ما كان يلزم الخلق اذ اذ كان الصادق
بعض في الضرور فلاننا نعلم ان الضرور الكرى هكذا بعض في الضرور وليس في بالامكان العام بل بعض
في ليس بالضرور وذلك كل شيء بالامكان مع واما اذ اذ كان الصادق بعض في ليس بالضرور فلاننا نعلم
ان الكرى هكذا بعض في ليس بالضرور وكل في بعض في ليس بالضرور وهو منافق للصنوى وفي الخلق
في الكل الثالث لو لم يصدق كل شيء بالامكان الخاص لصدور احد الضروريات الحرس فيجعلها كبرى للصنوى التي
لسمع الضرور الاجابة بعض في الضرور وهو منافق للضرور الكرى والضرور السلبه بعض في ليس بالضرور
المنافق لاصل الكرى ومنها وجه ثالث وهو ان سطر احد وجوه المهتم المردد سلك من كاس والجرا لا وجوه سلك في الثالث
وجه رابع وهو ان يحسن ذلك العمل وان خبير بكسمة ابره الوجه الثالث والوجوه المذكورة وبوجه تزعمها فلا نقول
الكتاب ما عاده واحتمل اذ اذ وهو اساج الصنوى المكملة مع المحملة للضرور واللا ضرور ما بها ان صدور مود الضرور
فان السمع ضروري وان صدور مود الضرور كانت مكملة خاصة والمشارك بينهما الامكان العام وهو من علم صفة الصنوى
الاولى وعدد ذلك باسم لوصف الكرى طبع مود الضرور او اللا ضرور وهو غير لازم لحرار يكون صدورها بالسمع الى

بعض الاول في مود الضرور وبالنسبة الى بعض الامر مود الضرور فلا يلزم ما ذكره من السمع لان الكرى الضرور في
الكل الاول عقيمة واللامام في سلك الكرى الدائم مع دانه لانه لو انصف الاصول الاوسط في وقت كان الاكبر
دانه لم يكون دانه في نفس الامر فان من السجل لا يكون فانما في بعض الامر ونصرا فانما على تعدد ممكن وقد صعد باللام
ان السلك مع على تعدد وقوع الصنوى المعلة كما هو وليس لها كسرة ضرور فليس يلزم في نفس الامر دانه اذ وقع وقوع
دانه بل لا على لادانه ليس محله بل غايه بان الباب انه كاد في الامساج في لروم الكاد غير ملح من وقوع الممكن
كل ذلك الضرور والامكان فانها ضرورية بالضرور والمكن في رعم السمع لئلا يكون في كاس كاس بل في سمع
لان اذ كان في ب بالوصف فلها بالوصف فالبالغ في من الممكن من رابع مود واجهه الى السان لان الكل ان
والثالث انما لم يكن كالا لان دخول في حكم ب بالوصف فذلك في دخول في منها وانما يكون منها لو كان في بالضرور
حيث يكون اذ اذ في كل حال عليه وسوا السلك بان الممكن للممكن ممكن من جعلوا هذا المدم من صهيان نصير بها كذا اضر
وه علمهم بالوق في السلك في ذلك السلك لوجه في احد حال دخول الاصول السلك في حكم الاوسط انما هو باعتبار حكم
لم يوجد في الحكم اما في الكل الثالث فلان الحكم على الاوسط مود وجوده واما في الثالث فلان دخول الاصول باعتبار الحكم عليه وهو مود وجوده
كل ذلك منها فان الحكم مود وجوده والحكم والوصف ليس بحكم بل باعتبار الامر نفسه وانها دخول الاصول بالوصف منها معلوم
فيها غير معلوم كحاج الى نظر فلس يلزم من ان يحل هذا النوع من الدخول بالوصف السلك في كل حال جعل ذلك وان
سالكه انما ان السمع نفسه لا يلزم له الا ان يمكن لم الممكن في وزعم انما ان الكرى المكملة للصنوى والمطلبة غير في لان الاصول
لما كان اذ اذ بالوصف في حكم مود وجوده لم نذكر في اول الوهم من حاله مطلقا ويمكن كذا والذى والممكن في ان الذي حكم
بمحله ان الممكن للممكن على كذا الحكم بالضرور والضرور ضروري والوجوه للوجوه مود وجوده واما اذ الخلق الوحي تستش
الذي فيها فاحاج الى نظر سلك على الضرور والضرور ضروري الممكن ثم في اساجه مكملة عامة بعض الوجوه المذكورة واعرض
صاحرا لنفس على اول الوجوه مود لادانه من كون الاحاطة من الممكن في غير من مشاركا للشك في مشاركه في صرح الاشياء
لهذا الدور لا بد من كونه غير في وعلم كاس بان مود اندراج الاصول في الاوسط في السلك في اساج وقوع الاندراج للعلوم
منها لاسي الاساج بل علم لعلوم اتحاد الاوسط وعلى السان الذي حكمه السمع مود مود لانه لا يمكن لادانه الاوسط
لا الوصف ودار الاوسط ليس ممكنا للاصول بل وصف لان الجو لا صواب فانما على فلا يكون الا كذا ممكنا لادانه للاصول فم
علم ان الممكن لادانه لانه مكملة لادانه في يكون ممكنا لادانه في كان السان في كذا ليس من ان ثم احد سجد في السمع
حس جعل الاحاطة من الممكن منها ومن الصنوى المكملة والكبرى المطلبة غير في لان اساج الامر لنفس اذ كان منا كذا يكون

فلا يلزم منها الاكتمال المردون للاصغر لفظ الوصف ومن المستفاد ضرورة دانه
والدليل نعم لو احدا الكري ضرورة محسب او انما الوصف انج الاحتياط منها و
والوجود ساق ومنه مطلقه ومن الوصفان مسرطة والكلا يتن لانتقال مطلق هؤلاء
له مردون دانه ان دام ثوبه وعبر فانه ان لم يدم من نفع الاكتمال الاخص من من الى
دائما او لا دائما فانه ال بولك كل ب المردون ما دام ب لبيع كل ب المردون
اخذت باعتبار وصف الوصف معناه وان اعتبر شرط الوصف معناه الاسباح واعلم ان
الرايد لان الدعوى في جهة البيع اخص الجهاب اللازمه للسكان على ما سمعت وذكرنا في السعة
والاطول لصديق كل ان باطن المردون وكل باطن صاقل بالاطلاق وجهة البيع من
المردون وعلى هذا السكان ومن اعين المعاد وخذوا المظهر اليها فحق ما بها عرو
صون بعض **قال** واما ان كان **الاول** شرط ان كان محسب المحر

469

دخل في الاساج فظهر اعتبار السطح في الاحاطات المربعة هذا الشكل اربعة وتكون لان السطح الاول اسط سبعة
وسوى احاطا فاصلة من ضرب احد عشر صوماً سبع كبريات والسطح الثاني اسط ثمانية المكس ان الصوى الخ لانه
والوصى والكبرى مع الدائم والشرع اعصار ما ان حاصل هذا الكل هو الاسط الثاني على ما في الطريق ثنائي فكيفها فاعلم صنف
الاحاطات السلب على الطريق لم يسلم ما فيها ككل ان اسط السطح الاول كان ثمانية في الصوبات ضرورية الحكم جمع اوجاب
الوصف وغاية ما في الكبريات ضرورية الحكم وقد معان واحاطاها بالاحاطات السلب لا موجب سامها لحوار صديق ضروري لا كما
في جمع اوجاب الوصف وصدق ضرورية السلب وقد معان آخر المكس الى من واحد والعكس وكذلك ان اسط السطح الثاني
اذا خلا والاحاطات السلب بالادام والامكان لا يصف ما فيها **قال** وزعم الامام والكسبي **اول** الامام والكسبي ان
السطح المذكور اما الامام فذكر ان الصوى المكمل مع الكبريات السلب المعكسة السوال لان الكبريات ان كانت سالمة دل على
ان الاوسط من الكبريات لا يصح لان امكان ثبوت احد المناقضات يشترط امكان سلب المعاني الماحضة وان كان موحدة لم
على لزوم الاوسط لا كبر والصوى على امكان سلبه عن الاوسط فكل سلب الكبريات عن الاصول لان امكان سلب اللزوم عن من موجب
سلب اللزوم عنه واما الكسبي فذكر ان الصوى المكمل لا يصف الاصح السوال است دون الموحات يحس الكبريات ليرتد الى
الشكل الاول والحلف بموضع بعض الشيء الى الكبريات ليعبر عن الصوى وانما حفض الاساج بالسوال لان الدليلين لا
سواء على اساج الموحات وقد عرفت جوابها اما حوار الامام فمار من بعض احاطات الصوى المكمل مع الدائم والعوضي
فانه سعدج من ان امكان سور احد المناقضات اما موجب امكان سلب الاحاطات المتنافاه ضرورية اما اذا كانت غير ضرورية
كان الدائم والعوضي فلما كان الاوسط مكمل الشوب للزوم منافع لم مع اصابع سلبه عن نفسه فالكبريات انما يدل على اللزوم لو
اشتمل على الضرورية ويحفظ واما حوار الكسبي فماسبى وان الصوى المكمل لا يصف والصوى الضرورية مع الكبريات الوصف لا يصف
ضرورية في الشكل الاول فالعلم راد على الكسبي حيث عرفت من الكبريات السوال والوجوب في الاساج لو كانت الضرورية في الشكل
الثاني ضرورية لان الصوى المكمل مع الموحات السلب ككل المعلوم عند الكسبي حتى فلا من المواقف التي سان الشرطه بعض
اسمى ان يحس بعض الكبريات ليعبر ما ناقض لازمه الصوى مثلاً اذا كان صدق لاس من حج بالامكان وكل اب با دام
اوجب ان يصدق لاس من حج بالامكان ولا يصدق بعض حج بالضرورة في بعض حج بالضرورة وذلك ان الصوى لا يشترط
الشيء مما ليس له سلب في الشكل الثاني لاس بعض حج لاس بالضرورة في بعض حج بالضرورة وذلك ان الصوى لا يشترط
من حج بالامكان الخاص بل قد يصدق على هذا الدليل ثلثان احدهما ان للوجه المحصلة للزم السالبة المعذولة فكيف
جعلها بها لازمه وانما انما سان بالاحاطات ضرورية هذا الشكل عن امثاله اجبت على الاول ان للوجه

هذا الشكل اربعة وتكون لان السطح الاول اسط سبعة
وسوى احاطا فاصلة من ضرب احد عشر صوماً سبع كبريات
والسطح الثاني اسط ثمانية المكس ان الصوى الخ لانه
والوصى والكبرى مع الدائم والشرع اعصار ما ان حاصل هذا الكل هو الاسط الثاني على ما في الطريق ثنائي فكيفها فاعلم صنف
الاحاطات السلب على الطريق لم يسلم ما فيها ككل ان اسط السطح الاول كان ثمانية في الصوبات ضرورية الحكم جمع اوجاب
الوصف وغاية ما في الكبريات ضرورية الحكم وقد معان واحاطاها بالاحاطات السلب لا موجب سامها لحوار صديق ضروري لا كما
في جمع اوجاب الوصف وصدق ضرورية السلب وقد معان آخر المكس الى من واحد والعكس وكذلك ان اسط السطح الثاني
اذا خلا والاحاطات السلب بالادام والامكان لا يصف ما فيها

انما يلزم ان السالبة لو لم يكن موضوعها موضوع السالبة منها موحدة اذ صدق بعض الشيء لانه احاطت بجميعها وانما
العامل في اساج العكس الذي احدى محله ضرورية في الشكل الثاني ضرورية معترف بلزوم الموحدة السالبة فالاسط الثاني على
بطريق اللزوم وعلى الكسبي لو اسعمل مثل هذا السال والالم يصدق عليه ثم قال والحاصل من من اساج الاقيسة مثل هذا السال يلزم ان
بعض اللزوم الثاني عند العكس انما يكون اللزوم بواسطة محله اجنبه فقط وقد مر الاشارة **قال** والشيء في هذا الشكل
اقول الضبط في اساج الاحاطات في هذا الشكل ان الادام المار يصدق على احد الموحات او لا يصدق فان صدق
ما يكون ضرورية او دالة فالشيء دائم وان لم يصدق كانت بوجه للصوى كفي شرط ان يصدق منها عند الوجود وعند الضرورية
ان لم يكن الكبريات ضرورية وصفه فانه اذا كانت الكبريات ضرورية وصفه سعدى الى الشيء وهذا الكلام ينطبق على اربع دعاوا واحدا
ان الشيء مانع للذات او للصوى على التعديس وسواء بالذات الملية المذكورة في المظهرات وعلى الاعصار فلا يتناول الكلام
ما عاودها وانما لم يصف هذا الشكل ضرورية وان كان صدقها ضرورية اما في الضرر انما يلحق اركان صدق نوعي بنسب لاجلها
فقط بالعمل مصادق سلب النوع الذي له تلك الصفة بالعمل عن النوع الاخر بالضرورة وحمله على تلك الصفة بالضرورة مع امكان
تلك الصفة للنوع الاخر كما في المثال المشهور فانه يصدق لاس في الحار يوصي الضرورية وكل موكور يصدق بالضرورة مع كبريات
ليس بعض الحار يوكور زيد بالضرورة لصدق كل حار يوكور زيد بالامكان فاما في الضرر الاوسط لا يجعل الحوار السالبة معدولا
صدق الصوى موحدة والكبريات سالمة ولم يصف الضرورية فالامام اذا كانت احد الموحات ضرورية فالاحاطات الضرورية والضرورية
واما ما كان فالشيء ضرورية اما اذا كانت المحل الضرورية وعلى السالبة الضرورية واما اذا كانت الضرورية فلان الضرورية للضرورية
السلب عن الطرف الاخر فتكون منها سالمة ضرورية وعلى السالبة الضرورية واما اذا كانت الضرورية فلان الضرورية للضرورية
وسلب الضرورية عن اللزوم ضرورية فلما كان الاوسط ضروريا لاجل الطرف الاخر في الضرورية بالضرورة الاوسط
ضرورية الشوب لاجل الطرف ضرورية السلب عن الطرف الاخر فمعرج الى التتم الاول اذ ضرورية الاوسط صار حلا واسطو
حواسه ان الاوسط ليس ضروري السور لوصف احد الطرفين ولا ضروري السلب لوصف الاخر لذاتها واللازم ليس
الا المتنافاه من ذال الاصول وذر الاكبر والمطلبي الشيء المتنافاه الضرورية من ذال الاصول ووصف الاكبر وموقع لازم حال السلب
اذا حوس المتنافاه الضرورية من ذال المتنافاه الضرورية في الذات والوصف فانه لو اجمع الذات مع الوصف اجمع الذات
مع الذات كان منها سالمة ضرورية فنقول ذال الاكبر هو ما صدق عليه الاكبر بالفعل فانه لهذا الاصول اسلم المتنافاه
في وصف الاكبر بالفعل وذر الاصول وعلى لاس ان امكان ثبوت الاكبر لذل الاصول نعم لو كانت الضرورية صوى مع الشرط لاجل صدق

بعض الدائم والصوى الخ لانه
والوصى والكبرى مع الدائم والشرع اعصار ما ان حاصل هذا الكل هو الاسط الثاني على ما في الطريق ثنائي فكيفها فاعلم صنف
الاحاطات السلب على الطريق لم يسلم ما فيها ككل ان اسط السطح الاول كان ثمانية في الصوبات ضرورية الحكم جمع اوجاب
الوصف وغاية ما في الكبريات ضرورية الحكم وقد معان واحاطاها بالاحاطات السلب لا موجب سامها لحوار صديق ضروري لا كما
في جمع اوجاب الوصف وصدق ضرورية السلب وقد معان آخر المكس الى من واحد والعكس وكذلك ان اسط السطح الثاني
اذا خلا والاحاطات السلب بالادام والامكان لا يصف ما فيها

6

فدعك من قاعدة الاساح ان احاطوا بالاشي
مع العصا السبع التي لا تسكن والبراسم
والله لكنه مضموم على الاطلاق بل فيه بعض
للابد من نفسه علمه وغواها ان كانت موحه
مع الزايم مع البراهين التي سلفت ان
كانت ساله لم ينعج لاعداد البرهان على عدم
الاساح وعدم اعداد البرهان على الاساح
اما البرهان على العدم ونوان اصح من الاحاطا

وهنا حطاط الحزون مع الوضوء السبع فلم ينج منها وذلك لخوار لكون كل من الاوسط والاكبر ضررا والاعلا الاصغر والاكبر
شئنا، وفي ذل الاكبر ادم الوجه لم يدم في بعض الارباب فلم ينب الا اوسطها في ذلك الوجه ضرر من نوع الحاسنة ووجه
الموضوع وكل اصغر اوسط بالضرر والاشء والاكبر اوسط بالموتى سركوب ولو بالاضع لسركب الاكبر بالانكشاف انعام

[illegible]

للمصدق كل من كسوف سوله
السماويه ولا يخرج من الكواكب الا اجرام
قولنا خلق الله كسوف لولم يجر
ولا يعبد الله كسوف لم يجر
على خلاف الخبر على ما هو في
اداءه في قوله ما على ما هو
المعنى

Handwritten text in a cursive script, likely a continuation of the previous page, written on a single leaf. The text is dense and fills most of the page.

[illegible]

[illegible]

والناتج ان يكون الانعكاس عامه ومن صفو في الشكل الرابع فان العكس ان يكون مسمى للسلطانه لو كان مسمى للالحاح
 لم يحتمل شرط الانعكاس وهو ما خصوص الانعكاس او كون الاوسط مائلا الى الانعكاس العام والشيء سائله انعامه خاصه لجوار ان
 يكون صدوره الى الانعكاس الصوري كذا الحال والمعدوم وهو الاوسط صادف نحو صدوره الى الانعكاس لان صدوره الى الانعكاس
 كذا الحال والمعدوم واد اصدوا الى الانعكاس كذا الحال والمعدوم فلا يصدوا الى الانعكاس عامه بل خاصه لان كذا
 احد الطرفين كل من صدورها وان تعلم وجوب كلمه الروم المسعوله في هذا المقام لان محصله من الافقه راجع الى الاستطال
 بصدور الروم مع الشيء بصدور الارم مع او كذا الارم مع الشيء على كذا الروم مع الشيء الذي هو العكس الاستثنائي
 وسعف على ان الرميطة المسعوله يجب ان يكون كلمه وسعف لم يعلم ان لا يمكن الانعكاس العام بصدور الحال بل يجب مع ذلك
 ان لا يكون صادف للمعدوم لانه لو وافق الصادف في نفس الامر كل شيء سواء كان صادف له او غير صادف له للارم عن كذا
 لان بعضها يكون موافقا للمعدوم فلا يلزم الحال والارم ملازمه لبعض الشيء واحد ويوجب فيه نظر لانه لا يلزم من موافقه
 بعض الحال للمعدوم ان لا يلزم الحال وانما يلزم لو كان بعض الحال في الامور كذا الاجماع مع العدم والموافق في السهل لا
 يسلم ان كان اجماعها لجوار المقادير منها على ما صرح الشيخ وسعف لم يعلم ان العكس من انعامه لان العكس لو
 العلم بالعكس على العلم بوجود الكثرة بعينه علم مع كل امر واقع في العالم فانه لا ينعكس اوضاع الانعكاس الا الاوضاع الكائنه
 نفس الامر فيقوم الكثر ان الكثر موجود بعينه على عدد مع سائر الامور الواقعه والاعراض الواقعه الا ان يكون وجوده
 مع الاصول معلوما وان لم ينعكس الى الاوسط فلم ينعكس اذ حال الاوسط بها شيئا فلا يكون العكس معدوما وانما اعبر الانعام
 الاوضاع بحسب مسمى الامر لا المعبر في الروم لانه لو لا ذلك لم يحصل الحزم بصدور الانعام الكليه وليس من طرفها علامه
 بوجوب صدور الحال على عدد بصدور المعدوم فكل اجماع بصدور المعدوم مع بعض الحال او بعض سن من لوازمه والالكان
 منها ملازمه والحال لا يشك على عدد المعدوم على هذه الاوضاع فلا يكون مجمعا على جميع الاوضاع الكائنه الاجماع وهذه ايضا
 نظر لانه ان اراد بالعكس الكثر والانعكاس من العكس والانعكاسات الخاصه فلا احصا الى قوله اذ العلم وجود الكثر علم مع كل
 امر واقع لان العلم بالعكس سوف على العلم بالكثير الذي معناه وجود الكثر الواقع ومع كل امر واقع فيكون وجوده مع الاصول
 معلوما قبل تركيب العكس وان اراد به الكثر والانعكاسات العامه فليس معبره اوضاع الانعكاس العامه الاوضاع الكائنه بحسب
 الامر بعينه سلما لكل لا يمكن احصاء اوضاع بحسب مسمى الامر الانعامه الخاصه وهب ان صدور المعدوم مع بعض الحال
 او بعض سن من لوازمه فكل كثر عامه فانه ان الحال لا يلزم المعدوم على هذه الاوضاع وكذا الروم لا يسلم الانعام وقد
 نظره ايضا ان قوله ذلك سائر ما سوله ولما لم يجد في الانعامات كثر مع لم يتكلم بعد الا في الروم سائر فانه يدل على ان هذا انما

ومادة والجواب ان هناك بعضا وهو ان السكس المركز والانعكاسات اما ان يتركب من الانعامات الخاصه او من الانعامات
 العامه فان تركب من الانعامات الخاصه فاما ان يكون مسمى للالحاح ومسمى للسلطانه فان كان مسمى للالحاح فلا فائدة فيه في
 شكل الاستكشاف لتوقف العلم بالعكس على العلم بوجود الاصول والكثرة الواقع فتكون معلوم الاجماع بدون الانعامات الى
 الاوسط وكانه هو المراد بعبارة العكس المركز والانعكاس لان العكس كان مسمى للسلطانه فهو مفترق سائر الاستكشاف لان
 الاوسط صادف في نفسه لا يجب بعد المعدوم فلا بد من كذا شرط والمقاله فلا موافقه في الطرفين لان العلم كذا احد
 الطرفين علم له لا موافق شيئا اصلا سواء كان الطرف الاخر او غير الاصول كذا احد الطرفين في ما لم يصادف في الاوسط
 فتكون اذ حاله مفترقا ولما كان كلام الحكم في الانعامات الخاصه وسأل ان مسمى للحاح منها ليس بغير اطلاق وان المسمى للسلطانه
 فانه ما يجب قوله ان العكس المركز من الانعامات لا يجدى كثر مع ولا ضافه من قوله نعم صدوره الاوسط لا يصدق لدر طر سائله
 لجوار صدورها مع صدور الطرفين فاما لو لم يعلم ذلك علم كذا احد الطرفين وعدم موافقه الطرف الاخر واما المركز والانعكاس العام
 فهو الشكل الاول غير مفترقا لان الكثر ان كان مسمى لوجه كان العلم بوجود الكثر مسمى لوجه العكس فتكون معلوم الوجود مع وجوده
 ومروص سواء السعفه الى الاوسط اولم ينعكس وان كانت له كان الكثر كذا باقيا موافق اصلا فان قلت يجب ان الصادق
 في نفس الامر صادق مع كل موجود وموضوع وان الكاذب غير موافق لشيء لكن حصول الخط اذ رجعنا النظر عن الاوسط سوف
 على ما في المعدوم فربما لا تلاحظها العمل ويحتاج في ذلك المطال اذ حال الاوسط حتى اذ علم ان الكثر موافق او غير موافق للاوسط
 وهو موافق للاصول علم بالقرينه انه موافق او غير موافق وبعضه طريق لا يوجب سلام طريق هو منقول مسمى الكثر موافقه الكثر
 على جميع الاوضاع التي من حلقها الاصول فيوجد العلم بها كاف في حصول المطالع ان موافق للواقع لا يلزم ان يكون موافقا لجوار ان
 يكون لارا فان حواه الاسان مع الملازمه في حواه الاسان وناطقه واما الشكل الثاني فلم ينعكس العكس المركز من
 الانعامات العامه والارم صدوره الاوسط وكذا معا واما الشكل الثالث فلا فائدة فيه لتوقف العلم بالعكس على العلم بوجود الاصول
 والكثرة مع الواقع ان كانت الكثر موجه وعلى العلم بكذا الكثر ان كانت سائله وبها كافا في حصول الشيء واما الرابع
 هو عظم اما في ضمنه لا كما في الجوار ان كذا الكثر الواقع فلم يوافق الاصول واما في المروم سائله فلا يمكن صدوره الكثر موافق
 الاصول **فالب** وسكن السج **الاول** او في السج في الشفاء على الشكل الاول من الروم سائله وهو ان ينعكس قولنا

كلما كان الاشياء قد كان عددا وكلما كان عددا كان روحا كذا السج في الشفاء على الشكل الاول من الروم سائله وهو ان ينعكس قولنا
 وجواب ان الكثر ان احد الانعامات العكس لا ينعكس لما من ان شرط منج الاحاط ان يكون الحد الاوسط مسمى للروم
 وان اخذت الروم في منوعه الصدور وانما ينعكس في لزوم زوجة الاشياء عدده على جميع الاوضاع الكائنه الاجماع
 على الشكل الاول من الروم سائله وهو ان ينعكس قولنا
 كلما كان الاشياء قد كان عددا وكلما كان عددا كان روحا كذا السج في الشفاء على الشكل الاول من الروم سائله وهو ان ينعكس قولنا
 وجواب ان الكثر ان احد الانعامات العكس لا ينعكس لما من ان شرط منج الاحاط ان يكون الحد الاوسط مسمى للروم
 وان اخذت الروم في منوعه الصدور وانما ينعكس في لزوم زوجة الاشياء عدده على جميع الاوضاع الكائنه الاجماع

معدم العموى ومانى الكلى
او مانى الكلى وسعد الكلى
الاربع الى خمس مر

[illegible]

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, written in a cursive style.

كذلك قال وان لم يشمل المشاركون **اقول** لما وقع من شرائط النوع الاول وساجبه سريع النوع الكا وهو ما
لا يشمل المشاركون فيه على النصف مع الاستعانة بشرائط الاسراع فعدد رعاياه النوى المذكورة الى العوائد السبعة حسما
قال في ذلك ما وقع كذا بشرط في القسم الاول ان احد ما ان يكون احد المصلين كله فنانها انه اذا اخذ احد المشاركون
سبعة او كطلة ان موضع طلة ان لم يكن كلها واخذ سبعة النصف من المشاركين الى عدد انها سحان وان لم يكونا على النصف مع
منوخذ سبعة او اخذ عكس تلك السبعة كلها ان موضع عكسها كلها وان لم يحل كلها كان اخذ المشاركون سبعة وكطلة الموصلة
مع سبعة النصف او كطلة عكسها الموصلة مع سبعة النصف وهذا الشرط مصرح به في الكتاب وفي قوله سبعة الموصلة
على النصف فمضى في شرائط النوع الاول وساجبه سريع النوع الكا وهو ما لا يشمل المشاركون فيه على النصف مع الاستعانة بشرائط الاسراع فعدد رعاياه النوى المذكورة الى العوائد السبعة حسما

N

This image shows a page from an ancient manuscript, featuring dense handwritten text in Arabic script. The script is a cursive style, possibly Maghrebi or Maghribi, characterized by its fluid, connected letters. The text is organized into a single vertical column, filling most of the page. The parchment itself is aged, with a yellowish-brown hue and visible texture. A prominent vertical crease or fold is visible on the right side of the page, suggesting it was once part of a bound volume. The overall appearance is that of a well-preserved but clearly historical document.

سید الشہداء و احوال علیہ السلام "ان کا وسطا با جو نام کل از حد مرزا وجو افغریہ مرکز و احسن مرزا اور احمد خیر بادشاہ مرزا ناخوری در

۱۰

او احدها حرة والآخرى كلمة فان كانت احدها حرة فخط السطح متصلين حرة من مخرج احد طرفي الحرة وبالنسبة
طرف الكلمة والآخرى عكس الاول فلو كان البرهان المذكور هو ان طرف الحرة يسلم بعض الاوسط وبعض الاسفل
طرف الكلمة وبالنسبة فلا يعكس الاول اليها ولا يراها ساها من السطح البالي والاوسط بعض للاوسط لا كذلك البرهان
كبرى السطح الاول حرة ويسلم منه سطران العكس للمصطلح المستحقة وان كانت المجمعة حرة من فلا يراها حرة
وان معان الاوسط لا احد الطرفين غير ان معانها لطرف الاخر فلا يحصل من المعنى ان يربط بانج وان لم يكن المجمعة
موجبة فاما ان يكون بالاساس فلا يراها حرة لانها لا تعاندها الشيء الواحد كالجسم للسطح كالا لسان والباطون لا
المعاني كالاسان والالاسان مصدر والاسان مع ان الحرة الهلام في الاول والتعاند ان كانت احدها حرة
فخط السطح احد متصلين بالاساس حرة من الاعلى البعض مخرج احد طرفي الحرة وبالنسبة والآخرى عكسها
فانه ان كدر المصطلحان مصدر بعضهما فكون كل من الطرفين مخرج الاخر فكونا مساويين وح كد بالاساس
لان الاوسط معان الاخرى حرة واحدها فكون معانها لطرف الاخر حرة ان مخرج احد النساويين يكون معانها
للمساوي الاخرى فكون المعاد المحقق من حرة بالاساس وانما لم يخرج احد على التعنى لحوار نحو الملامية الكلمة من معانها
ومن لا تعانده كالاسان فانه يسلم الاخرين كلما مع ان معانها الاخرى لا تعاندها فالسج المصطلح بالاساس
لا يراها حرة والموجب للعلم بان السطح يصدر من معانها من الطرفين كقولنا اما الاساس ولا يراها حرة والآخرى مع
المعاني كما اظهرنا الكبري بكونها ليس بالاساس ان يكون روجا او لا عدد ما حرة الا تعاندها كقولنا الاخرى حرة
كروية خلافا لالمعنى هذا في اسرار الاله الوجه ايضا لا اذ ابدلنا الكبري في السطح الاول بكونها ليس بالاساس ان يكون روجا
او سمعنا مساويين وفي السطح الثاني بكونها ليس بالاساس ان يكون روجا او عدد والنزوم الاحلاف وظاهر هذا الكلام
الاخرى على السج حرة بعض السطح بالاساس وانه عام لكل السج ذكره السج عكس بان عمل الاله الحرة فلا فصل ان
الاساس ذرا الموحدين ايضا للعلم ولو اورد الاحلاف بالاساس ذكرناه فلا الوجه للاعراض عليه مما ذكره اللهم
الا ان معانها بالاحلاف لانه الحرة لم يجر حرة الاله في الوجه الحرة لان الاساح وعدمه لا يحملان على حرة الحرة وسلبها
وهي تكون له حرة واما النظر ان معانها من المجمعة وعكس قوله ان كانت مع المجمعة الى الحرة ان كانت المجمعة وبانها الحرة
او ان يكون مخرج السطح ليس له مخرج كلمة مخرج من غير المجمعة ان مخرج المجمعة وبالنسبة الاول واسلام بعض
الاوسط طرف المجمعة واما ان كان فلا يسلم طرف المجمعة بعض الاوسط واسلام طرف مخرج الحرة ولا يعكس ان
ليس في الاوسط مخرج من المجمعة وان كان مخرج مخرجها من مخرج الحرة فكون لم يعكس لم يسلم طرفي الطرفين واحدها

معان الاوسط عما واحدها فكون في الاخر معانها لذلك فمخرج المجمعة حرة لان بعض الاوسط اعم من طرفي المجمعة
واحد من طرفي الحرة الحرة وكونا ان مخرجها معانها المجمعة ان السطح الاخرى وكونا ان مخرجها معانها المجمعة
وعكسها فان بعض الاوسط حرة كالحرة ان يكون اعم من طرفي المجمعة لذلك فكونا ان يكون اعم من طرفي المجمعة
المجمعة فكون طرفي المجمعة اعم من طرفي الحرة المجمعة واخرى من طرفي الحرة المجمعة ولا يسلم طرفي الحرة
كلما وان كان احد المخرجين حرة هما اما المجمعة او غيرهما فكونا ان يكون اعم من طرفي المجمعة او اعم من طرفي الحرة
وهي المجمعة الكلمة مع مخرج المجمعة الحرة والمجمعة مع مخرج الحرة الكلمة والمجمعة حرة من الطرفين كقولنا ان
سواء كان من المجمعة او غيرهما اما في الاول فلان طرفي الحرة المجمعة حرة معانها المجمعة حرة معانها المجمعة
لان بعض الاوسط حرة معانها المجمعة حرة معانها المجمعة حرة معانها المجمعة حرة معانها المجمعة حرة معانها المجمعة
السطح الرابع اسلام طرفي المجمعة لطرفي الحرة المجمعة حرة واما ان كان فلان طرفي المجمعة يسلم طرفي الحرة المجمعة
وعكس ذلك لان بعض الاوسط طرفي الحرة المجمعة حرة معانها المجمعة حرة معانها المجمعة حرة معانها المجمعة
في السطح اسلام بعض الاوسط طرفي المجمعة حرة معانها المجمعة حرة معانها المجمعة حرة معانها المجمعة
وعكسها ايضا بكونها الصغرى والكبرى وعكسها السطح على العكس ما عكسها السطح الاربع والاربع ان من السطح كما
ليس على مخرج حرة احد المخرجين يسلم ايضا على مخرجها لان الاربع الاوسط والآخرى حرة معانها المجمعة حرة
الاساس الاربع حرة معانها المجمعة حرة معانها المجمعة حرة معانها المجمعة حرة معانها المجمعة حرة معانها المجمعة
وهي المجمعة مع مخرج المجمعة حرة معانها المجمعة حرة معانها المجمعة حرة معانها المجمعة حرة معانها المجمعة
الاول فلا يسلم بعض طرفي المجمعة الاوسط حرة معانها المجمعة حرة معانها المجمعة حرة معانها المجمعة حرة معانها المجمعة
الاوسط بعض طرفي المجمعة حرة معانها المجمعة حرة معانها المجمعة حرة معانها المجمعة حرة معانها المجمعة
الاتصال بين بعض الطرفين ليس معانها المجمعة حرة معانها المجمعة حرة معانها المجمعة حرة معانها المجمعة حرة معانها المجمعة
العكس لا يسلم حرة حرة السطح الاربع حرة معانها المجمعة حرة معانها المجمعة حرة معانها المجمعة حرة معانها المجمعة
المتصلة بكونها من الطرفين او المتصلة من بعض السطح حرة معانها المجمعة حرة معانها المجمعة حرة معانها المجمعة حرة معانها المجمعة
المسلم للمصطلح من الطرفين وايضا يسلم المانعة الحرة من بعض المخرجين وعكس الاربع المسلم للاتصال بين الطرفين
لان ذلك يوجب الاعكاس المتصلة الحرة كقولنا بعض النقص مع دالة البعض على عدمه ان كانها وايضا اسلام الاساس
لذلك المتصلة بواسطة المتصلة في البعض ومن مخرج حرة لم يحفظها شيء من حرة العكس ولا يكون حرة وان

Handwritten text in a cursive script, likely a manuscript or a list of names, written on aged, yellowed paper. The text is arranged in approximately 15 horizontal lines, sloping downwards from left to right. The script is dense and difficult to decipher, but appears to be a form of Arabic or Persian calligraphy. The paper shows signs of wear, including creases and discoloration.

يكون موصلة واما اذا انفصلت عن محاسن ما صاحبها الكلمة للتركيب من طرف **قال** القسم الثالث **الاول**
 القسم الاول والافهام الثلاثة في المصطلحات ان يكون الاوسط جزءا من احد المصطلحي غير تام والآخر وانما هو ذلك
 وكان احد طرفي احد المصطلحي مترطبا مساركة للمصطلح الاخر **ج** واما نمثل البرطبة ان كانت مصفولة تكون حكمها مع
 المصطلح الاخر حكم العنكس المركب من مصطلحي منه مصفولة مانعة الخلو والحر العنكس المشارك والسحب من المصطلح والمفصلة وحسب
 الحذف فان كانت مصفولة كان حكمها حكم العنكس المركب للتركيب من نمثل البرطبة والمصطلح البسيط لانه اسرطوطي هذا القسم
 اول المصطلح البسيط الحار مانعة الخلو فالواقع الاخر عن الطرف والعنكس المشارك فذكر الاكسوف والطرف والمشارك وهو البرطبة مع المصطلح
 البسيط مفصلة من القسم الثالث فالواقع منها واعلم ان الاسراركة العنكس في المصطلحي او المصطلحي على سبعة اوصاف لان
 المشاركة اما بسيطة او مركبة فبسيطة او ملغاة اما البسيطة صحيحة لثلاثة اوصاف لانا اما في جوهر تام من كل واحد منها او في جوهر تام من كل
 منها او في جوهر تام من احد ما عوام والآخر واما المركبات السابعة فثلاثة لانا اما في جوهر تام منها وجوهر تام منها او في جوهر تام
 واحد ما عوام والآخر او في جوهر تام منها وجوهر تام من احد ما عوام والآخر واما السابعة فواحد ما او مع العنكس
 الى اركانها اذا كانت في جوهر تام منها وجوهر تام منها اربع ما عوام كل مشاركة صحيحة كما علم وباعبار التركيب صحيحة او سببي لكل

والمستطوعان من اموالهم
منها ومن اموالهم
كل من اراد ان يخلص
نفسه فليخلصه
فان الله لا يهدي
الشقيين

والمستطوعان من اموالهم
منها ومن اموالهم
كل من اراد ان يخلص
نفسه فليخلصه
فان الله لا يهدي
الشقيين

Handwritten text in Devanagari script, likely a list or index, written on aged paper. The text is arranged in approximately 10 horizontal lines, with some characters appearing to be in a different script or dialect. The handwriting is cursive and somewhat faded.

一

[illegible]

[illegible]

فكل واحد من الاوسط المتحركة في الالفية يكون محمولا احوالها وموضوعات الحركات في الكل الاول والعكس في
الكل الرابع وان كانت كبرى فالتعكس من ذلك وانما في الكل الثاني والثالث فكل واحد من محمولات الاعمال والاعمال
في الثاني وموضوعاتها في الثالث على السبيل من اي سواء كانت المفصلة صوتي او كبرى واما شروط الاسماع فاشتمال
المشاركين في اللفظة وجود الاعمال في كل سطر كل قسم من قسميه وهما يكونان المفصلة فيه صوتي ويكونان كبرى على
الشروط المفترضة في ذلك السطر حتى يسطر احباب اجزاء الانفعال وكلمة الجمل في الاول ان كانت المفصلة صوتي و
عكس ذلك ان كانت كبرى وعلى اساس الاسكال ان يكون المفصلة المستعملة فيه جمعة او ثمانية الخوفاته لو كانت
ثمانية الجمع جاز كل اجزاء الاعمال فلا يلزم اجماع صدق اجزاء مع احدى الجملات حتى يصدق السمع فلا يلزم من صدق
العدم من صدق السمع نعم لو كان ساقط اجزاء الاعمال المانعة من الجمع سمي على ما يجب ان يحمل عليه اجزاء ثمانية الخوفات
الشروط المذكورة اسم التعكس السمي المطلوب لا يرد ما ثمانية الجمع الهاء والواو اشار بقوله الا اذا كانت اجزاء بعضها في
في ثمانية الخوفات ان يكون المفصلة موجهة فاما لو كانت سالمة جاز كل اجزاء فاعلم يلزم اجماع صدق من واجباتها مع احدى
الجملات فلا يحصل السمي ان يكون كلمة فاما لو كانت حرة جاز لكلين زمان صدقها غير ان صدق الجملتين فلا يمكن
على الصدق فلا اسماح وعندكم من الشروط فلا اسماح بعض وربما نه ان الراجع لا يحيط اجزاء الاعمال مصدق مع ما شاركه في
والجملات وبنية المط **فالس** القسم الثاني **اول** ان كان العيان مقسم فالتفصيل فيه اما ثمانية الخوفات او ثمانية الجمع او

والجملات ومنع الخط **قال** القسم الثاني **أول** أن كان الجملتان متضممتين فالتفصيلية في المانعة للخط أو مانعة للجمع أو
حسنة فإن كانت مانعة للخط فإما أن يكون عدد الجملات مساوياً لعدد اجزاء الاتصال أو زائداً عليه أو ناقصاً عنه فإن كان مساوياً
بحثنا أن كل جملة جواس اجزاء الاتصال في صالح مع فالنتفاء إلى اجتهاد بيدي واحد لم يكن الجملتان غير متضممتين و
الكلام مع وإن ايجتاج معده فكل السامح إيماناً يكون كل من ماعار الا اجماع الجملتان متفصلة مانعة للخط من كل السامح
أولاً من صدق اجزاء الاتصال في صالح مع الجملة المشاركة إيماناً أحداً السامح كقولنا اكلت ارب أو كل ده وكل رب وكل
ط ودانما اكل ارب أو كل ط وإيماناً لا يكون كذلك بل يجرى مع الآخر جعل كل السامح الجملتين جواس واحد من سبب الجملتان
وذلك لا يكون إيماناً دافس أو زائد على الطرفين ومخالفة فكل أو كلها كقولنا اكلت ارب أو كل رب أو كل ط وكل رب
وكل ط وكل ده فإكل ط وكل ز د لأن الواضع اكلت ارب أو كل رب أو كل ط وعلى المدرسين كل ط وعلى المدر
النال كل ز د فإكل الواضع منها وإن كان الجملتان زائدين ومفصلاً بينهما واحد سبباً للصورة فكل الجملة الزائد
إيماناً لأننا نركب جواس اجزاء الاتصال فيكون اجتناباً لطاعة لا دخل لها في الاصح وإيماناً نركب وذلك الجزء
كله جواس فكلون ذلك الحال إيماناً المشاركة محضين مع باعتبار مشاركتهم مع أحداً الجملتين معهما وماعار مشاركتهم الجملة

اسماء علمه الاول كقولنا وسط ج ا ما فاعلة او انظر الى مشاركة معدوم المتصل وبالمثل معدوم المتصل عن
ما دونها كان المتصل صوي لم يمتد الى الاول والآخر والاسم كقولنا لم يمتد الى الاول والآخر والاسم كقولنا لم يمتد الى الاول والآخر
عند الرابع فاذن الاسماء اربعة في كل صيغة ونظرا الى الاسماء بعد احاطة احد المتصلين وكلية احدها اربعة
المتصلين فاذن الاسماء اربعة في كل صيغة ونظرا الى الاسماء بعد احاطة احد المتصلين وكلية احدها اربعة
المتصلين فاذن الاسماء اربعة في كل صيغة ونظرا الى الاسماء بعد احاطة احد المتصلين وكلية احدها اربعة

قال الفصل الخامس في الاسم الخاص والعام والمرتبة وهو الاسماء ما يترك من المتصل
والمتصلة واسماء علمه الاول ان يكون الاوسط ج ا ما فاعلة او انظر الى مشاركة معدوم المتصل وبالمثل معدوم المتصل عن
ما دونها كان المتصل صوي لم يمتد الى الاول والآخر والاسم كقولنا لم يمتد الى الاول والآخر والاسم كقولنا لم يمتد الى الاول والآخر
عند الرابع فاذن الاسماء اربعة في كل صيغة ونظرا الى الاسماء بعد احاطة احد المتصلين وكلية احدها اربعة
المتصلين فاذن الاسماء اربعة في كل صيغة ونظرا الى الاسماء بعد احاطة احد المتصلين وكلية احدها اربعة
المتصلين فاذن الاسماء اربعة في كل صيغة ونظرا الى الاسماء بعد احاطة احد المتصلين وكلية احدها اربعة

ويعتبر في كل صيغة ونظرا الى الاسماء بعد احاطة احد المتصلين وكلية احدها اربعة
المتصلين فاذن الاسماء اربعة في كل صيغة ونظرا الى الاسماء بعد احاطة احد المتصلين وكلية احدها اربعة
المتصلين فاذن الاسماء اربعة في كل صيغة ونظرا الى الاسماء بعد احاطة احد المتصلين وكلية احدها اربعة

الكلية السبعة فانه اذا صرف ليس اليه اذ كان اب محدد ودانما لم يكون ج د او هـ من ليس اليه اما لم يكون اب
او من يانعة الجمع والافيد يكون اما اب او من يانعة الجمع ولم يرد يكون اذ كان اب لم يكن من كان ج د فانه لا يرد اليه
الخلوص لم يكون اذ كان اب محدد وهو متناقض للسالة الكلية ومانعة الخلو والافيد يكون اما اب او من يانعة الخلو
ولم يرد يكون اذ لم يكن من كان اب وكما لم يكن من كان ج د فعد يكون اذ كان اب محدد وذلك ان ليس اليه
واما اسماح المتصلة الحرة فانه يانعة الخلو الكلية ومانعة الجمع الحرة فانه اذا صرف لم يكون اذ كان اب محدد ودانما لم
يكون ج د او هـ فعد يكون اما اب او من يانعة الخلو واما اب او من يانعة الجمع فعد يكون اما اب او من يانعة الخلو
كان ج د وكما كان اب كان ج د وذلك ان يكون مع واما اسماح المتصلة مع مانعة الجمع وهي مشاركة لانها معدومها
فانه اذا صرف لم يكون اذ كان ج د فاب ودانما ج د او من يانعة الجمع فعد يكون اما اب او من يانعة الخلو
والافيد اما اب او هـ ولم يرد كل لم يكن من كان اب بجعله صوي كقولنا كل كان ج د لم يكن هـ ليعلم كل كان ج د
كان اب وهي متناقض للسالة المتصلة واما اسماحها معها وهي مشاركة لما سألها فانه اذا صرف ليس اليه اذ كان اب محدد
وعد يكون اما ج د او من يانعة الخلو واما اب او من يانعة الخلو واما اب او من يانعة الجمع فعد يكون اما اب او من يانعة الخلو
اب وعد يكون اذ كان ج د لم يكن من كان ج د فاب ودانما ج د او من يانعة الجمع فعد يكون اما اب او من يانعة الخلو
المانعة الخلو الحرة فعد كل العكس غرضي وليس من هذا الا سناها المم لعملة لان المتصلة اليه الكلية المشاركة سألها
لانه الجمع فاسد ان قوله فان الخلف فيها اسلام بال المتصلة بعضها الى الحرة السلة لوجوبه له اصلا وحسب نظري ذلك
لرؤم الشيء كقصصه راي عدم تمام الاستدلال على عدم الانسنة المرتبة فان غايه في الاحلاف ان الامور اللذين بينهما لازم
يكون بينهما بعد لكنه ليس بحال الجوار اسلام الشيء كقصصه وليس تحت هذا المعنى طائل لانها فاعلة بمراد صور الاحلاف
من العضام الغيرة المحالة المعدوم على اهم لم يفتوا الاحلاف في من المواضع الاعضا ما صادف المعدوم فلم يبق لكون المتصل محال

قال بعبه **القول** فعد ان المتصلة والمتصلة او كاسا موحس شرطتها ان يكون الحد الاوسط بال
المتصلة ان كانت المتصلة مانعة الجمع ومعدومها ان كانت مانعة الخلو وهذا الشرط انما يعبر اذا عبر السبعة ان يكون حدها مواضع
معدومها العكس اذ لم يعبر السبعة العكس وان لم يمتد كل الطرف لو كانت المتصلة مانعة الخلو والحد الاوسط بال المتصلة
اسم متصلة حرة من بعض الاضغاث من معدوم المتصلة وعلى الاكبر ان طرف مانعة الخلو ولو كانت مانعة الجمع والحد الاوسط
معدوم المتصلة اسم معدوم حرة من عن الاضغاث بال المتصلة وبعض الاكبر ان طرف مانعة الجمع لا اسلام الاوسط بالان
وبعض طرف مانعة الجمع واسماحها والبالد اسلام البال ليقض طرفها هو ان كانت المتصلة غير حرة اما اذا كانت حرة
الاسم دون سائر

من لم يمتد الى الاول والآخر والاسم كقولنا لم يمتد الى الاول والآخر والاسم كقولنا لم يمتد الى الاول والآخر
عند الرابع فاذن الاسماء اربعة في كل صيغة ونظرا الى الاسماء بعد احاطة احد المتصلين وكلية احدها اربعة
المتصلين فاذن الاسماء اربعة في كل صيغة ونظرا الى الاسماء بعد احاطة احد المتصلين وكلية احدها اربعة

[illegible][illegible]

[A large section of handwritten text in Arabic script, likely from a manuscript, showing dense cursive writing.]

في كنهه سبحانه الجملات منها وذلك من وجوه الاول من المؤلف من المصطلح والتركيب في جوامعها ومنها و
 شرط في اسماجه امور ثلثة احدا من المعدل في الكسوف وانما اسمها المعدل على ما يلف مع وبها اسماجه
 في المؤلف من الطرفين المتشاركين مع طرف الموجه لطرف السالة والمجمل المطلوب منه في معنى المؤلف والبرهان
 الخلف لغير بعض الشيء الى الموجه ليس بعض السالة او ما عكس الى بعضها وذلك ان لو اصدت الشيء على بعد يصدف
 العاكس يصدف بعضها وينضم مع الموجه فاسا مولفها من الجملة والمصلحة فان كان الحد الاوسط الذي هو الجزء العام
 من المعدل في بالها السج فذلك ان اصدت طرف السالة يصدف الحد الاوسط لان طرف السالة هو معنى المؤلف الجملة
 التي هي بعض الشيء ومعلوم المصلحة التي هو الطرف والعلة المتشاركين وان كان الحد الاوسط يصدف طرف السالة ومعلوم
 فيها او عكس الى ما فيها سالة كلما كان ج ب فهو وليس السالة اذ كان هو وليس كل ج ب س ج ا ولا يصدف
 بعضها وليس كل ج ب انضم الى الصوى ليس بالعاكس المؤلف من الجملة والمصلحة فلا يكون اذ كان ليس كل ج ب و
 عكس الى ما في بعض الكسوف مع الكسوف من المصطلح والتركيب في جوامعها ومنها وشرط اسماجه ايضا انه امور الاول
 ان يكون المعدل من السالين ب ان يكون طرفا كل مصلحة متشاركين على وجه يكون بعض شيء المؤلف مع معدوم
 المصلحة منى بالها ج اسمها مع شيء المؤلف في طرف المصطلح على ما يلف مع الجملة المطلوبه وعند ذلك حصل الحد
 لان كل مصلحة مسلمة لشيء المؤلف في طرفها اذ على بعد يصدفها لو لم يصدف يصدف شيء المؤلف يصدف بعضها وينظم
 معها فاسا مولفها من الجملة والمصلحة منى الاسلام معدوم المصلحة بالها وقد كانت سالة مع سالة ليس كلما كان كل
 ج ب وليس كل ج ب او ليس كلما كان ا د فليس كل ج ب س ج ا ورواية ان الصوى مسلم كل ج ب ا ولا يصدف
 بعضها وليس كل ج ب اصطف مع معدوم الصوى كلما كان كل ج ب ب فكل ج ب وليس كل ج ب او بما يمكن
 كلما كان كل ج ب فليس كل ج ب وهو منافق الصوى والكسوف مسلم كل ج ب ا يعني فذكر ما فكلما يصدف الصوى والكسوف
 يصدف كل ج ب ا وكل ج ب ا وكلما يصدف يصدف كل ج ب فكلما يصدف الصوى والكسوف يصدف كل ج ب وهو المظالم بالها
 المصطلح والتركيب في جوامعها ومنها وشرط اسماجه كلمة المعدل واحدا منها بالكتف واذا كان بها الحسن لكونها
 مانع الخلو او مانع الجمع واسماجه بعض شيء المؤلف في المتشاركين مع طرف الموجه لطرف السالة في مانع الخلو والتكس
 ان اسماجه بعض شيء المؤلف في المتشاركين مع طرف السالة بطرف الموجه في مانع الجمع برباها بالخلو العاكس المؤلف من
 الجملة المصلحة ثم من المعدل والمصلحة وذلك ان من يصدف مانع الخلو فان لم يصدف شيء المؤلف يصدف بعضها
 ولزم كلما يصدف طرف الموجه يصدف طرف السالة بالعاكس المؤلف من الجملة والمصلحة كلما يصدف طرف الموجه

في كنهه سبحانه الجملات منها وذلك من وجوه الاول من المؤلف من المصطلح والتركيب في جوامعها ومنها و
 شرط في اسماجه امور ثلثة احدا من المعدل في الكسوف وانما اسمها المعدل على ما يلف مع وبها اسماجه
 في المؤلف من الطرفين المتشاركين مع طرف الموجه لطرف السالة والمجمل المطلوب منه في معنى المؤلف والبرهان
 الخلف لغير بعض الشيء الى الموجه ليس بعض السالة او ما عكس الى بعضها وذلك ان لو اصدت الشيء على بعد يصدف
 العاكس يصدف بعضها وينضم مع الموجه فاسا مولفها من الجملة والمصلحة فان كان الحد الاوسط الذي هو الجزء العام
 من المعدل في بالها السج فذلك ان اصدت طرف السالة يصدف الحد الاوسط لان طرف السالة هو معنى المؤلف الجملة
 التي هي بعض الشيء ومعلوم المصلحة التي هو الطرف والعلة المتشاركين وان كان الحد الاوسط يصدف طرف السالة ومعلوم
 فيها او عكس الى ما فيها سالة كلما كان ج ب فهو وليس السالة اذ كان هو وليس كل ج ب س ج ا ولا يصدف
 بعضها وليس كل ج ب انضم الى الصوى ليس بالعاكس المؤلف من الجملة والمصلحة فلا يكون اذ كان ليس كل ج ب و
 عكس الى ما في بعض الكسوف مع الكسوف من المصطلح والتركيب في جوامعها ومنها وشرط اسماجه ايضا انه امور الاول
 ان يكون المعدل من السالين ب ان يكون طرفا كل مصلحة متشاركين على وجه يكون بعض شيء المؤلف مع معدوم
 المصلحة منى بالها ج اسمها مع شيء المؤلف في طرف المصطلح على ما يلف مع الجملة المطلوبه وعند ذلك حصل الحد
 لان كل مصلحة مسلمة لشيء المؤلف في طرفها اذ على بعد يصدفها لو لم يصدف يصدف شيء المؤلف يصدف بعضها وينظم
 معها فاسا مولفها من الجملة والمصلحة منى الاسلام معدوم المصلحة بالها وقد كانت سالة مع سالة ليس كلما كان كل
 ج ب وليس كل ج ب او ليس كلما كان ا د فليس كل ج ب س ج ا ورواية ان الصوى مسلم كل ج ب ا ولا يصدف
 بعضها وليس كل ج ب اصطف مع معدوم الصوى كلما كان كل ج ب ب فكل ج ب وليس كل ج ب او بما يمكن
 كلما كان كل ج ب فليس كل ج ب وهو منافق الصوى والكسوف مسلم كل ج ب ا يعني فذكر ما فكلما يصدف الصوى والكسوف
 يصدف كل ج ب ا وكل ج ب ا وكلما يصدف يصدف كل ج ب فكلما يصدف الصوى والكسوف يصدف كل ج ب وهو المظالم بالها
 المصطلح والتركيب في جوامعها ومنها وشرط اسماجه كلمة المعدل واحدا منها بالكتف واذا كان بها الحسن لكونها
 مانع الخلو او مانع الجمع واسماجه بعض شيء المؤلف في المتشاركين مع طرف الموجه لطرف السالة في مانع الخلو والتكس
 ان اسماجه بعض شيء المؤلف في المتشاركين مع طرف السالة بطرف الموجه في مانع الجمع برباها بالخلو العاكس المؤلف من
 الجملة المصلحة ثم من المعدل والمصلحة وذلك ان من يصدف مانع الخلو فان لم يصدف شيء المؤلف يصدف بعضها
 ولزم كلما يصدف طرف الموجه يصدف طرف السالة بالعاكس المؤلف من الجملة والمصلحة كلما يصدف طرف الموجه

يصدف طرف الموجه ويسمى شيء المؤلف معروف الصدق وكلما يصدف طرف الموجه يصدف طرف السالة وينظم مع الموجه
 فاسا من المصلحة والمصلحة منى المؤلف دائما اما طرف السالة او الحد الاوسط وذلك ان سالة يصدف من على اذ كان
 المصطلح مانع الجمع فلا يكون الا ان اسلام طرف السالة سال ما في الخلو دائما اما كل ج ب واما من اصدت شيء
 لاس من ج ب والا يصدف ج ب او لزم كلما كان كل ج ب بعض شيء المؤلف كلما كان كل ج ب فكل ج ب وبعض ج ب
 وينظم مع الموجه كلما كان كل ج ب بعض شيء المؤلف دائما اما كل ج ب او هو من ج ب دائما اما بعض ج ب او هو من ج ب
 السالة وسال ما في الجمع دائما اما لاس من ج ب واما من ج ب بعض ج ب والا فلا من ج ب او لزم كلما كان كل ج ب
 فلا من ج ب لانه كلما كان كل ج ب فكل ج ب ولاس من ج ب او ينظم مع الموجه كلما كان كل ج ب فلا من ج ب
 ودائما اما لاس من ج ب واما من ج ب دائما اما كل ج ب او هو من ج ب دائما اما بعض ج ب او هو من ج ب
 غير ما منها وشرط اسماجه سلب المصطلح واسماجه بعض شيء المؤلف في طرف الموجه بعض ج ب ا يعني
 الا وهو في طرف مانع الجمع مع شيء المؤلف لاس في سالة شيء المؤلف على ما يلف مع الجملة المطلوبه وسال ان مانع
 الجمع مسلم شيء المؤلف الا يصدف بعضها رانظم مع طرفها بعض ج ب ا يعني لاس في سالة شيء المؤلف على ما يلف مع الجملة المطلوبه وسال ان مانع
 لاس في سالة شيء المؤلف الا يصدف بعضها رانظم مع طرفها بعض ج ب ا يعني لاس في سالة شيء المؤلف على ما يلف مع الجملة المطلوبه وسال ان مانع
 بعضها مع طرفها لاس في سالة شيء المؤلف الا يصدف بعضها رانظم مع طرفها بعض ج ب ا يعني لاس في سالة شيء المؤلف على ما يلف مع الجملة المطلوبه وسال ان مانع
 دائما اما لاس كل ج ب واما لاس كل ج ب ا اما مانع الخلو وليس دائما اما كل ج ب واما كل ج ب ا مانع الجمع س ج ب ا لان
 مانع الخلو مسلم كل ج ب ا والا يصدف لاس كل ج ب او ينظم مع معدومها كلما كان كل ج ب ب وليس كل ج ب ا
 كلما كان كل ج ب ب فليس كل ج ب واما اما لاس كل ج ب ا وليس ب مانع الخلو وهو منافق السالة المانعة
 الخلو والمانعة الجمع مسلم كل ج ب ا والا يصدف بعض ج ب ا يعني فذكر ما فكلما يصدف الصوى والكسوف
 فليس كل ج ب واما اما كل ج ب ا او كل ج ب ا مانع الجمع وهو منافق السالة بها واذا يصدف كل ج ب ا او كل ج ب ا
 الاول كل ج ب وهو المظالم الخامس من المصلحة والمصلحة والتركيب في جوامعها ومنها وشرط اسماجه
 الجملة ان المصلحة يلزمها مانع الجمع من عدم بعض السال ومانع الجمع من بعض المعدل وعلى السال فان كان المصلحة
 مانع الجمع كان مانع من مانع الجمع على شرط اسماجه مانع الجمع الجملة وان كانت مانع الخلو كان مانعها من مانع الخلو على
 شرط اسماجه مانع الخلو الجملة وج س العاكس الجملة لانه من يصدف المصلحة والمصلحة يصدف المصلحة السحمان للشرط
 ومن يصدف يصدف المصلحة من يصدف المصلحة والمصلحة يصدف المصلحة والتركيب في جوامعها ومنها

منها وقد عرفنا المصلحة على ان شرط تسليم الطلبة وكذا المستعمل فالضبط فيه ان يكون المدعى
مكتفيا بطلب الطلبة للدارم لاحد ما مع الطلبة للدارم للاجور فباسمها الطلبة المطلوبة السامع
ومن المستعمل والضبط فيها ان يكون الشرط على كل الشرائط التي معها تسليم الطلبة على وجه
المطلوب وان جبر جمع ذلك وتكليف الاسكال وكذا الضرر وان اردت التذرع والعمى فمكتفيا
بالدلائل الكلية واردة فاما بالنظر الى الجرم نفسها لكل كلفة اخرى عنها وسرهم للدرك او اوضاعها
فيها والخط في مطالعها ومصادرها لا بد غنا زائد اذ لطيفه والحفا بها باحتشربه ولكن لا بد

السابع في النكاح **أول** فليسلف أن النكاح معان امرأى واستثنائى وأد فلو دع عن الأمرى شرع والاستثنائى

وهو مركب من معدن واحد لها سطرطة مفصلة او متصلة وثانيتها الارتفاع او الارتفاع وهي احد حركتي السطرطة
 او مفصلة مفصلة وسطرطة باسار ركبت السطرطة من حركات او سطرطتين او جملة وسطرطة وشرطان اسماجه امور عليه
 الاول كلمة السطرطة المستعملة سواء كانت مفصلة او متصلة فالها لو كانت حركية حركية تكون وضع اللزوم او العناد على
 وضع الاستثناء فلا يلزم من وضع احد حركتها او وضعه او وضع الاخر وضع اللزوم الا ان يكون الاستثناء متضمنا في
 جميع الاركان وعلى جميع الاوضاع او يكون وضع اللزوم او العناد بعينه وضع الاستثناء فانه يبيح العكس في حركته
 انما يكون السطرطة لزومها او لزمه او عناده لان المفصلة لا تعافيه لم يبيح الا وضع معدنها على التالي ولا يرجع اليها
 وضع المعدم اما وضع معدنها فلان العلم بوجودها لا يوجب العلم بالوضع بل العلم بالوضع ولا ان العلم
 بصدور الاعفائه مستلزم من العلم بصدور التالي فلو استنفذ العلم من العلم بها لزم الدور وارجع اليها فانه لا اتصال
 بين بعض طرفي الاعفائه لا بطريق اللزوم ولا الاتقان اما ان الاعفائه الخاصة بصدور طرفيها فلا تكون في بعضها اما ان
 كلاًهما ولا لزوم لعدم العطف واما ان الاعفائه العامة فليجوز صدور طرفيها فلا يلزم من صدور المفصلة الاعفائه مع كلاًهما
 وان اسماها اجماعاً كذا صدرتها وكذلك المفصلة الاعفائه لم يبيح وضع احد طرفيها ولا دفعه لان صدور احد طرفيها او كذا
 معلوم قبل الاستثناء فلا يكون مستقاراً ولم يوضح المقصود للمفصلة الاعفائه لظهورها بالعكس على المفصلة اللزومية السالبة
 لا يكون السطرطة موحدة لعدم السالبة فاذ لم يكن من اميرين اتصال او انفصال لم يلزم وجود لهما او مفصلة وجود الاخر
 او مفصلة وبعينها عليه بالانطواء خلاف انما المفصلة فليصدور المعدم مع كلاًهما التالي بان وضع صدور احدى كلاًهما
 ليس لبيانها ان كان الا ان حوانا هو وجود او الوجود حولها لم يبيح وضع المعدم وكذا التالي مع صدور المعدم او مع كلاً
 كقولنا ليس لبيانها ان كان الا ان حوانا او حجة او الفرض حجة فلا يبيح رفعه التالي ولا في المفصلة فليصدور احد طرفيها مع صدور
 الاخر وكذا كقولنا ليس لبيانها ان يكون الا ان حوانا او الفرض حوانا او حجة اذا عرفت هذا فنقول السطرطة التي هي
 جزء العكس اما مفصلة او متصلة فان كانت مفصلة اسبح استثناءها عن معدنها عن التالي لا سطرطاً ووجود اللزوم ووجود اللزوم
 استثناء بعض التالي بعض المعدم بعض التالي لجواز ان يكون اعم فلا يلزم وجود اللزوم ووجود اللزوم ولا من عدم اللزوم
 عدم اللزوم فالامام التالي ان كان مطلقاً عاماً لم يبيح استثناءه فليصدور كلاًهما كان هذا اسماً او صاعداً بالاطلاق
 العام فلو استثناء بعض التالي لم يلزم ان ليس بالسان لان بعض من ليس بصاعداً ان نعم لربا غير الدوام في التالي
 اسبح وهذا صعب لان استثناء بعض التالي اما بصور او اعتبره اندوام ضروري ان بعض المطلقة العام الدائمة ولا
 يكون اعتبار الدوام امراً اطلاقاً على استثناء البعض والحاصل وجوب رفعه جهة المعدم والتالي في احد البعض لبيانها

117

مع الفلظ وان كانت السطره متصله فان كانت جمعه اسماء وضعه ان جاز كان بعض الاحوال متعلقا ببعضها
والعكس ان رجع ان جاز كان عن الاحوال المتعلقه وان كانت متعلقه ببعض اسماء عن انها كان عن الاحوال
لا متعلقه بالاحوال دون العكس لحوار الجمع وكل ذلك **قال** **فصل** في معرفة **اقول** لا احاط ان اسامع اسماء عن المعلوم
المستصله عن التالي من بداهه وانما اسماء بعض الهماء فاما مع بعض المعلوم بواسطه عكس بعضها وهو اسما من بعض التالي
للعنصر المعلوم اوله لم يصدق عكس البعض لم يلزم من رجع التالي رجع المعلوم والاسماء ان المستصلاب المتعلقه
المستصلاب اللامه اما في الجمعه لا سلاهما المستصله اللامه واما في الاخرى فلا سلاهما المستصلين وذلك لانه لو اذ كان
لم يلزم من وضع اضطررها بعض الهماء ولا من بعض الهماء عن الاخر وهو بطر لان من اسماء بعض التالي المستصله واضطرر
المستصله او بعضه من عكس البعض والمستصلاب اللامه فدا وذلك لان الاسماء انما اجاز عن وقوع احد الطرفين او
بعضه اما بحسب بعض اللام او اعراف الخصم وعكس البعض انما دل على فرضه ولا يلزم من عدم لزوم سى وحوار عدم لزوم
وقوعه وانما انظم بالهمزة ان المستصله والمستصله مع الموده الاسماء مع السامح المكونه وان لم يخطب بالناشئ
كل المستصلاب اللامه **قال** **فصل** في معرفة **اقول** هذا الفصل سيمر على انواع السامح ولو اجمعه
الاول كل فاس سوا كان امرا او اسماء ثابته مودمان لا زلزله ولا انقص اما انه لا انقص فاما عن صلا السامح انه
مؤلف وقصبا واما انه لا اريد فلان المطا انما كتب من معلوم فلا جاز ان يكون للمطاسبه الى المعلوم او ليا فان لم يكن
له دخل في موده وان كان فاما ان يكون لبعض المطاسبه الى المعلوم ولا جاز ان كان لبعض المطاسبه وموهبا ففرضه
ويكون للمعلوم ايضا ففرضه لاسماع الفاضل من المودمان وسه العنصره الى العنصره اما بالانصال او بالانصال فيكون
بهما مودمان احدهما محقق لملك السمه الانصاليه او الانصاليه والسامه محقق لذلك المعلوم ولا حاجه الى زياده مقدمه
فلم يحج الى ازيد من مودمان وهو السامح الاستثنائي كما اذا كان المطا انه ماطق والمعلوم انه اسان لكلمه المطاسبه السمه
باللزم فلما حصل المعلوم حصل المطا وان خبرنا لا ينطبق على السامح الاساسي الذي المطا مع بعض المودمان لان الموده
الاوليه لا سلا على السمه الى المعلوم والمط وكذا لا ينطبق على السامح الذي جاز في المستصله اوله بوجوده بسببه للمط
الى المعلوم لان المطا ان كان بعض احد من فالمعلوم هو الجاه والاجزاء والعكس والسطر المستصله ليست سلا على السمه
منها وان كانت السمه الى المعلوم الاجزاء المطا فانما ان يكون لكل جوده او لاحدهما دون الاخر فان كان لجهه معا حصل
نسب سببها الى المعلوم مودمان وهو السامح الامري كما اذا كان المطا ان الجسم محدث والمعلوم المعبر والجسم و
الحزن السامح يحصل مودمان كل جرم سحر وكل سحر محدث ولم يلم منها المطا بلا حاجه الى زياده موده وان كان

هذا هو المطلوب
في معرفة
الاسماء
المتعلقه
ببعض
الاحوال

الاول كل فاس سوا كان امرا او اسماء ثابته مودمان لا زلزله ولا انقص اما انه لا انقص فاما عن صلا السامح انه مؤلف وقصبا واما انه لا اريد فلان المطا انما كتب من معلوم فلا جاز ان يكون للمطاسبه الى المعلوم او ليا فان لم يكن له دخل في موده وان كان فاما ان يكون لبعض المطاسبه الى المعلوم ولا جاز ان كان لبعض المطاسبه وموهبا ففرضه ويكون للمعلوم ايضا ففرضه لاسماع الفاضل من المودمان وسه العنصره الى العنصره اما بالانصال او بالانصال فيكون بهما مودمان احدهما محقق لملك السمه الانصاليه او الانصاليه والسامه محقق لذلك المعلوم ولا حاجه الى زياده مقدمه فلم يحج الى ازيد من مودمان وهو السامح الاستثنائي كما اذا كان المطا انه ماطق والمعلوم انه اسان لكلمه المطاسبه السمه باللزم فلما حصل المعلوم حصل المطا وان خبرنا لا ينطبق على السامح الاساسي الذي المطا مع بعض المودمان لان الموده الاولى لا سلا على السمه الى المعلوم والمط وكذا لا ينطبق على السامح الذي جاز في المستصله اوله بوجوده بسببه للمط الى المعلوم لان المطا ان كان بعض احد من فالمعلوم هو الجاه والاجزاء والعكس والسطر المستصله ليست سلا على السمه منها وان كانت السمه الى المعلوم الاجزاء المطا فانما ان يكون لكل جوده او لاحدهما دون الاخر فان كان لجهه معا حصل نسب سببها الى المعلوم مودمان وهو السامح الامري كما اذا كان المطا ان الجسم محدث والمعلوم المعبر والجسم والحزن السامح يحصل مودمان كل جرم سحر وكل سحر محدث ولم يلم منها المطا بلا حاجه الى زياده موده وان كان

هذا هو المطلوب
في معرفة
الاسماء
المتعلقه
ببعض
الاحوال

لا احد من المطاسبه دون الاخر لم ينع المطا فان لم يكن هذا العلم ان يكون مودمان كثره وسيمر بها سى
واحد فكلون السامح اريد من مودمان احاد مانه اذا كثر المودمان وان حصول المطا الى الكل فليس هناك
مطاسبه فاسات اما من مودمان السامح المتعلق للمطاحاح مودمانا او احدهما الى نسب ساس ان ذلك الى السامح
الى الجبدي البدله فكلون هناك فاسات حربه حصه للسامح المتعلق للمطاسبه ونسب فاسات حربه وان صرح ساس
كل الاقسام سميت مودمان السامح كقولنا كل جرح وكل جرح فكل جرح او كل جرح فكل جرح وان لم يصرح ساس بذكر الاقسام
سميت مودمان السامح ومطوبها كقولنا كل جرح وكل جرح فكل جرح او كل جرح فكل جرح **قال** **فصل** في معرفة **اقول** هذا الفصل سيمر على انواع السامح ولو اجمعه
اقول هو انما المطا انما انظر بعضه وانما سى فاس الخلف لانه يودى الكلام الى المجمع ويكون ايراد كاس فاسات
احدهما اعرافى مركب من مودمان احدهما الملامه من المطا الموضوع على السامح وبعض المطا وضعه الملامه بنبته
بداها والاخرى الملامه من بعض المطا على السامح ومن اخرج ومن الملامه انما يحلج الى السامح مودمان من المطا
على انه ليس سى ومن الاخرى وانما اسماء ساس سلا على مودمان لروحه سى سى ذلك الاخرى واسماء بعض التالي
للسامح بعض المودمان مودمان من المطا هو الصايط للسامح صاله بالاسماع ساس كل جرح ولا شى من السامح لولا لاله
من سى او لم يصدق لاس من سى الصدوق بعض جرح او لم يصدق بعض جرح الماصد كل جرح سى او لم يصدق
لاس من سى الماصد كل جرح وهو السامح الامري اما الصوى ففاسات فاما الكبري ففانه اذا صدق بعض جرح او الكبري
صادق سى من السامح فليس كل جرح بالسامح المولى والمستصله والمطلبه انما اذا صدق سى السامح فليس كل جرح صادق
اسم لاس من سى او هو الاساسي ومحمده راجع الى انه لو لم يصدق السامح يصدق بعضه ولو صدق بعضه الماصد
الكبرى او الصوى لان الكبرى ان لم يصدق فذلك وان صدق لم يصدق والصوى لاسظام الكبرى مع بعض السامح فاساسيا
للسامح الصوى اسم لو لم يصدق السامح لم يصدق الكبرى او الصوى كلها صادفان فصدق السامح **قال** **فصل** في معرفة
الاسماء **اقول** اذا حاولت فصل مطا والمطالب مع طرفي المطا واطلت جميع موضوعات كل واحد منها وجميع محمولات
كل واحد منها سوا كان حمل الطرفين عليها او حملها على الطرفين بواسطة او غير واسطه وكذلك اطلت جميع ماسلاته اضطرر
المطاسبه عن احدهما ثم انظر الى سبه الطرفين الى الموضوعات والمجولات فان صدرت من محمول موضوع المطا
ما هو موضوع المحمول ففصل المطا والكل الاول او ما هو محمول على محمول هو الكل الثاني او من موضوعات موضوع
ما هو موضوع المحمول من الثاني او محمول على محمول من الرابع كل ذلك بعد ان شارطت الاسماء بحسب الكلمه والكلمه والمجموعه
سمى هذا التركيب السامح الرابع من التحليل كذا اما بعد في العلوم فاسات منحه للمطالب لاعلى القائل المنطقه لسائل الركز

هذا هو المطلوب
في معرفة
الاسماء
المتعلقه
ببعض
الاحوال

هذا هو المطلوب
في معرفة
الاسماء
المتعلقه
ببعض
الاحوال

في ذلك انما دا على النظر العالم في المواعيد فان اردت ان تعرفه على ان شكل الاسكال فكلما بالحلل وهو على البركت
حصل الخط وانظر الى العكس المسجل فان كان فيه معدة كلمة الخط الهانسة الى مشاركا الخط لكل حوسه فالعكس استثناس
وان كانت العكس الهانسة لا حوسه ان كان الخط ساركا ما حوسه فالعكس اذ ان ثم انظر الى طرف الخط لسم عندك الصوف
عن البركت لان ذلك الجزء ان كان مخلوفا على الخط في الصوف وان كان مخلوفا في البركت ثم ضم الجزء الاخر من الخط الى الجزء
للاخر من كل المعده فان كان بالفاعل احد النفاث مما انضم الى حوسه الخط هو الحد الاوسط وعبر كل المعديات والاسكال
اذ من غير ما عصار وضع عند الحد من الاخر وان لم سالما كان العكس مكن انم اعمل كل واحد منها العمل المذكور ان وضع
الجزء الاخر من الخط والجزء الاخر المعده كما وصفت في الخط او لا فلا بد ان يكون كل منهما من ان من عاكس والا
لم يكن العكس مني الا لظ فان وجد حلا من كانهما معدم العكس والا فكل العمل من بعد احوى الى ان من الى العكس
المنع بالاداب للخط ومن كنه المعديات السكل والسمي مثلا ان كان الخط كل اظ ووجد ما كل اب وكل خط فان حصل لنا
وسط جمع من صوب وه معدم العكس والا فلا بد ان يكون له من ان من وضعا انه حوسه كل خط من مضع
ويطلب منها حد اوسطا ويطلب الى ان يتم العمل الحاسي السعي الصادره معدم من معديات كاد ان السعي للمعديات والحاد
ربما سلم الصادق كقولنا كل اسان حجر وكل حجر حيوان مع صده وكذب المعديات وكان هذا اسان الى وهم من
يوجه ان العكس صدى المعديات او اسلم سعي صادقه وجب ان يكون العكس الكاذب المعديات سلمه لسمي
كاد ان ويوط لان الوجهه الكلمة لا عكس كنهها ولان اسمها بعض المعدم لا من بعض النائي **قال** السادس في
الاسماء العام **اقول** الاسماء اعان عن اثبات الحكم الكلي لتوهم الخراب وهو اما ان كان حاصرا للجمع الخراب
وهو العكس المسمى كقولنا كل حرس باحاد او حيوان اوساب وكل واحد منها سعي فالجمع سعي وهو عند السعي والامر بان
ان لم يكن حاصرا كما اذا سوسنا او لقا الاسان والوس والطور وجد ما يحرك فكله الاسفل عند المنفع كلما بان كل
حيوان حرك فكله الاسفل عند المنفع وهو لا عند السعي لحوار ان يكون ما لم سوسا مخلوفا اسوي كما في السباح
الساح من السبل وهو اسات حكمي حوسه لتوهم حوسه لجمع من كنهها والموها سمويه فاسا والصورة التي من محل
الوقا اصلا والمودع على التي من محل الخلاق دغا والجمع المسك كنهها على حاصره ولا سم الاسفل لانه على سوس الحكم الرابع
الا اذا ثبت ان الحكم لا يصلح لجمع من كنهها وانما من كان في شرائط الحكم وارباع المواعيد لكي يحصل العلم بهذه العدا
صعب جدا **قال** الثامن في البرهان **اقول** البرهان قياس مركب من مبدات سميه تركبا صمى اسوا كان ضروريه

البرهان قياس مركب من مبدات سميه تركبا صمى اسوا كان ضروريه
وهو القياس ابتداء ونظريه وهي القياسات بواسطة البرهان والبرهان هو الذي هو جاد في اول البرهان الى القياسات
وهو القياس ابتداء ونظريه وهي القياسات بواسطة البرهان والبرهان هو الذي هو جاد في اول البرهان الى القياسات

وهو القياس ابتداء ونظريه وهي القياسات بواسطة البرهان والبرهان هو الذي هو جاد في اول البرهان الى القياسات
وهو القياس ابتداء ونظريه وهي القياسات بواسطة البرهان والبرهان هو الذي هو جاد في اول البرهان الى القياسات

الضروريه في الاوليات ومن العضايا كقولنا بحد تصور طرفها وان كانا واحدا ما اكتسب كما قال حوسه العمل بالسميها
بالاجاب والسلب كقولنا الكتل العظيم والجزء وسمي بدعيات والمحموسات وهي فصايا حكم العمل بها بواسطة احد
المواس وسمي مشاهير ان كانت المواس ظاهريه كقولنا البارحاه ووجدنا ان كانت طبعه كعمل كل اظ حوسه
وعطشه والموايراب وهي فصايا حكم العمل بها بواسطة كثره الشهادات المودعه للسعي كالعلم بوجوده مكنه وحصل
السعي سو فعمل الامر السواطه واسناد الحد الى المحوس ولانهم صلح السها فارت على كل الحاج لكل العلم حصل
السعي والمحيات وهي فصايا حكم العمل بها سبب مشاهير مكنه مع انعام فاس من في وموانه لو كان اعاد لما
كان داما او اكثر ما حكم بان السوسا على للاسهال والحدسات هي فصايا حكم العمل بها بواسطة حدس من السعي
مشاهير العواس كالحكم بان نور العرم مسدود من السعي لاحتلاف اثناس المسك سبب فربه ووجه من السعي والروبي
السويه والحدس ان السويه سوف على فعل سعيه الاسان حتى يحصل المطاسه فان الاسان ما لم يجر الدوا مساو له واعطاه
عمره معدا حوسه لا حكم علمه بالاسهال او عدمه كذا والحدس فانه لا سوف على ذلك فطره العاسات وهي فصايا حكم العمل
بها بواسطة وسط لا العرب عن الذي عند تصور حود ما كقولنا الاربعه زوج كونه مسميا عسا وهي فان الاسام
بها لا عنفت عن الذي عند تصور طرفه وعلى كل واحد من هذه السه اسكالاب ذكر كثره الامام في اوائل المحصل و
اواخر المحصل لوجه لاراد ما بهما او لا للمودع كذا بالتحضر وهو ان البرهان ممان برهان لم يبرهان ان لان الوسطه
فيه لا بد وان عند الحكم شيورا لأكبر للاصوف فان كان مع ذلك على لوجهه الأكبر الاصوف الخارج سمي برهان لم لا يعطى اليه
في الدين وهو محض اعطاء الصدق والصدق الخارج وهو محض اعطاء السعي الحكم في الوجه الخارج والمراد بالحكم
بهما شيورا لأكبر للاصوف كقولنا هذه الحسه منها النار وكلما سها النار محده هذه الحسه محده وان لم يكن كذلك سمي برهان
ان لا عند السعي الحكم في الخارج دون لسمه وان اقلوا لسمه الصدق كقولنا هذه الحسه محده وكل محده سها النار هذه
الحسه سها النار والاول سطل برهان ان اذ كان معلولا لوجهه الأكبر الاصوف سمي دلا وهو لو وانهم سعيه
افاسه لان السعي على هذا الوجه وارباع الاوسطه مضاهي الحكم ووجهه الأكبر للاصوف كقولنا هذا الشخص اب وكل
اب مله ابن وقد يكون الاوسط والحكم معلولا على واحد كقولنا هذه الحسه محده وكل محده مشرقه **قال** التاسع
المطلوب في البرهان **اقول** قد عرف ان المعصوم البرهان الوصول الى المط ففقد يكون اليقين المطبق قضيه ضروريه

مشهور بالحكم بالبرهان

وهو القياس ابتداء ونظريه وهي القياسات بواسطة البرهان والبرهان هو الذي هو جاد في اول البرهان الى القياسات
وهو القياس ابتداء ونظريه وهي القياسات بواسطة البرهان والبرهان هو الذي هو جاد في اول البرهان الى القياسات

